الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة الليسانس علوم سياسية
تخصص علاقات دولية السداسي السادس في مقياس:

الجزائر في البيئة الاقليمية والدولية

من إعداد الدكتور: سالم حسين

السنة الجامعية: 2023-2024

فهرس المحتويات

المحور الأول: ماهية السياسية الخارجية الجزائرية.

1–نشأة وتطور السياسة الخارجية الجزائرية: 5

2–مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية وسماتها: 16

3–سمات السياسة الخارجية الجزائرية: 23

4–مؤسسات الدبلوماسية الجزائرية: 28

المحور الثاني: الجزائر في البيئة الإقليمية

1–السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي (تونس – ليبيا – المغرب): 35

2–السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الوطن العربي (القضية الفلسطينية أنموذجاً). 47

3–السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا (جمهورية مالي أنموذجاً): 75

المحور الثالث: الجزائر في البيئة الدولية.

1–الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية – الأوروبية (جمهورية فرنسا أنموذجاً): 87

2–الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية–الأمريكية: 96

3–الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية_ الروسية: 104

خاتمة: 114

قائمة المصادر والمراجع: 116

أهداف المقياس:

يهدف هذا المقياس إلى تزويد طلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص علاقات دولية بمجموعة من المعارف والخبرات المرتبطة بالسياسة الخارجية الجزائرية وعلاقاتها بالبيئة الإقليمية والدولية، ويفترض هذا فهم السياسة الخارجية الجزائرية من خلال تسليط الضوء على تطورها التاريخي، مؤسساتها السياسية والأهداف والمبادئ التي تحكمها، ومن ثم التطرق إلى توجهات السياسة الخارجية الجزائرية على المستويين الإقليمي والدولي.

محاور الدراسة:

مقدمة:

المحور الأول: ماهية السياسية الخارجية الجزائرية.

- **نشأة وتطور السياسة الخارجية الجزائرية.**
- **مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية.**
- **سمات السياسة الخارجية الجزائرية.**
- **مؤسسات الدبلوماسية الجزائرية.**

المحور الثاني: الجزائر في البيئة الإقليمية.

- **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي (تونس– ليبيا – المغرب أنموذجا).**
- **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الوطن العربي (القضية الفلسطينية أنموذجاً).**
- **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا (جمهورية مالي أنموذجاً).**

المحور الثالث: الجزائر في البيئة الدولية.

- **الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية_ الأوروبية (جمهورية فرنسا أنموذجاً).**
- **الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية_ الأمريكية.**
- **الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية_ الروسية.**
- **خاتمة**

مقدمة:

تحتوي هذه المطبوعة البيداغوجية على سلسلة من المحاضرات في مقياس الجزائر في البيئة الاقليمية والدولية موجهة للسنة الثالثة الليسانس ل م د علوم سياسية تخصص علاقات دولية بحيث تم إعدادها وفقا للبرنامج الرسمي المسطر لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية، ويعتبر هذا المقياس من أهم المقاييس المدرسة للطلبة في الليسانس السداسي السادس، وليس فقط معني به طلبة العلوم السياسية بل يدرس في أغلب التخصصات الجامعية، لما له أهمية للمجتمع الجزائري ككل ليتعرف على ما يحيط به من سياسة خارجية جزائرية، وطرق تأثيرها على المستويين الاقليمي والدولي.

إن هذه المطبوعة تتضمن تقديم مفصل ومركز على مختلف الموضوعات ذات العلاقة بتحليل وتفسير السياسة الخارجية الجزائرية من خلال الفرص المتاحة والقيود المحيطة بالسياق الجزائري، وسنحاول أن نقترب أكثر من طريقة صناعة السياسة الخارجية الجزائرية و أهدافها ومبادئها، كذلك توجهاتها على المستوى الاقليمي والدولي وصولا الى وقوفها مع القضايا التحررية مثل القضية الفلسطينية والقضية الصحراوية، مما يسمح للطالب من اكتساب معارف في الدبلوماسية الخارجية الجزائرية والتحديات التي تواجهها سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي، مما يساعد طالب العلوم السياسية على معرفة كيف تصنع السياسة الخارجية الجزائرية؟ وكيف يتم تنفيذها و بأي كيفية؟.

إشكالية المطبوعة:

السياسة الخارجية الجزائرية عرفت عدة تحولات في فترتي السبعينيات والثمانينات من حضور قوي في المحافل الاقليمية والدولية، لكن في فترة التسعينات تراجعت بشكل ملحوظ جراء العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر والتي قضت على الأخضر واليابس، ثم بعد ذلك برزت السياسة الخارجية الجزائرية مجددا في عهد الرئيس بوتفليقة، وصولا الى ازدهارها في وقت الرئيس تبون، وعلى ضوء ذلك يمكن طرح الإشكالية على النحو التالي:

مقدمة:

الى أي مدى يمكن القول أن السياسة الخارجية الجزائرية تمتلك القدرة على تحقيق أهدافها المسطرة على المستويين الاقليمي والدولي؟

يترتب على هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن طرحها على النحو التالي:

1- ماهي نشأة وتطور السياسة الخارجية؟

2- فيما تتمثل أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية؟

3- ماهي سمات السياسة الخارجية الجزائرية؟

4- ما دور الدبلوماسية الجزائرية في الساحة الاقليمية والدولية؟

5- كيف استطاعت الجزائر ان تسترجع مكانتها الافريقية والعربية والدولية؟

وعلى ضوء وضع الأسئلة المذكورة سابقا والإشكالية المطروحة يتطلب صياغة الفرضيات التالية:

- السياسة الخارجية الجزائرية في حال قوتها أو ضعفها مرتبط ذلك بكيفية استغلال وتوظيف قدراتها وامكانياتها وكفاءاتها.

- ان نجاح أو فشل الدبلوماسية الجزائرية على المستويين الاقليمي والدولي مرتبط بنجاعة صانعيها ومنفذيها.

- تاريخيا أثبتت السياسة الخارجية الجزائرية مساهمتها في حل النزاعات الاقليمية والدولية، ودعمها الدائم للقضايا التحررية.

المحور الأول

ماهية السياسية الخارجية الجزائرية

1-نشأة وتطور السياسة الخارجية الجزائرية.

2-مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية.

3-سمات السياسة الخارجية الجزائرية.

4-مؤسسات الدبلوماسية الجزائرية.

المحور الأول: ماهية السياسية الخارجية الجزائرية.

ان الدراسة العلمية للسياسة الخارجية تعتبر من أحدث ورافد التحليل في مجال العلاقات الدولية، وبالتالي السياسة الخارجية لأية دولة هي تستهدف حماية مصالح الدولة وتحقيق أهدافها في البيئة الخارجية، لذلك تعرف السياسة الخارجية لأنها برنامج عمل الدولة في البيئة الخارجية والذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة لتحقيقها والتي هي انعكاس لمصالحها الوطنية، ورغم هذه التعريفات للسياسة الخارجية، الا أنه لا يوجد اتفاق حول مفهومها.

1- نشأة وتطور السياسة الخارجية الجزائرية:

مما لا شك فيه أن الجزائر منذ استقلالها وهي في منحى تصاعدي، بحيث أصبحت قوة فاعلة ومؤثرة في صياغة السياسات الاقليمية والدولية، توازنا مع استقرارها الداخلي ومسارها المتطور في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، غير أن هذا المسار تراجع وبشكل ملحوظ، خاصة خلال العشرية السوداء والأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة، ويمكن تقسيم هذا التطور الى عدة مراحل وهي كما يلي:

المرحلة الأولى: الانفتاح والازدهار:

ان الشغل الشاغل غداة الاستقلال هو ايجاد توافق بين الحاجة الى تأمين الانتقال نحو الاستقلال" ومتطلباته الداخلية (الاستقرار السياسي، التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، هذا من جهة وبين ضرورة التموقع في السياسات الاقليمية والدولية بشكل يلائم الرمزية الثورية التي اكتسبتها الجزائر، لكن فيما بعد تفطن القادة السياسيون على ضرورة الانفتاح على العالم الخارجي كأولوية في السياسة الخارجية الجزائرية.

وبفضل الثورة الجزائرية التي حررت افريقيا ودول العالم الثالث من الاستعمار، وأعطت دروس ونماذج في النضال والتحرر ما انعكست هذه الفكرة على توجهات السياسة الخارجية في بداية سنوات الاستقلال في فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة (1963-1965) والتي تميزت بتحرير إفريقيا، وبربط علاقات مع الدول

العربية خصوصا مع مصر، وفي هذا السياق فرضت الجزائر نفسها كمحاور للقوى الكبرى في القضايا الافريقية.

وبعد مؤتمر بان دونغ سنة 1955، وفي نهاية سنة 1963، أبدت الجزائر موافقتها على احتضان المؤتمر الأفرو أسيوي الثاني، والذي كان يطمح من خلاله الرئيس بن بلة على الزعامة على مستوى دول العالم الثالث وعلى إثر التغييرات التي حدثت في هرم السلطة (19 جوان 1965)، ونشوب الخلافات الروسية الصينية، أدى انعقاد المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية ما بين: 21-25 أكتوبر 1965.

كما قامت الجزائر بفتح أبوابها أمام الحركات التحررية الافريقية ودعمها سياسيا وماليا، ومن بين الحركات التحررية التي وصل ممثليها الى الجزائر كالحركة الشعبية لتحرير أنغولا، وجبهة تحرير الموزمبيق والحزب الافريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، وممثلي حركات وتنظيمات بلدان أخرى مثل الكونغو، تنزانيا وغينيا.

كما تعتبر الجزائر أحد الأعضاء المؤسسين للجنة التحرير التي أنشأتها منظمة الوحدة الافريقية "O.U.A" مما أخذ الكفاح من أجل تحرير افريقيا طابعا شعبيا تجسدت في المهرجانات والتظاهرات المتنوعة.

ورغم تعمق الخلافات بين الدول الافريقية، والتعقيدات التي واجهت سياسة الجزائر الافريقية، والفشل النسبي في تحقيق أهداف ثلاثة تعكس تصور الرئيس بن بلة وزعماء أفارقة لمستقبل القارة وهي: تحرير القارة من الاستعمار، والثورة في الكونغو، وتوحيد القارة.

وفي منتصف الستينات بدأ يظهر تأثير التحولات الداخلية والخارجية في سياق الصعود المتنامي للدور الجزائري اقليميا ودوليا، فعلى المستوى الداخلي هو مجيء الرئيس الهواري بومدين الى السلطة وغياب الرئيس بن بلة عن الساحة السياسية، وفي هذه الفترة عرفت الجزائر استقرار اقترن بازدهار سياسة الجزائر الخارجية، أما على المستوى الدولي وفي منتصف الستينات عرف بانقسام العالم الثالث بين ايديولوجيتين، الاتحاد

السوفييتي سابقا والصين، ونهاية قادة عهد المحافظين على غرار الزعيم نهرو، 1964 Nehro"، و"نكروما" و"سوكارنو" 1966، و"عبد الناصر" 1970، وفي هذه المرحلة بدأ الرئيس بومدين اعادة ترتيبّ أولويات السياسة الخارجية الجزائرية من خلال حل المشاكل الداخلية أولا، ثم تسوية النزاعات مع دول الجوار وصولا الى النفوذ والزعامة وهذا بداية من سنة 1968 الى 1969، بالرغم أن هذه الفترة عرفت عدة عراقيل للتموقع الجزائري الا أنها عرفت بناء سياسة خارجية جزائرية أكثر واقعية[1].

فالنجاحات الدبلوماسية تزيد من قوة النظام وتدعم شرعيته، ولهذا اتخذ النشاط الدبلوماسي منحى تصاعديا، حيث قامت الجزائر بمساندة القضية الفلسطينية ماديا ومعنويا، كما كانت تسعى دوما الى حل النزاعات بين الدول المجاورة والصديقة كالمغرب وموريتانيا سنة 1969، تونس وليبيا 1974، كذلك مصر وليبيا 1975، ومن جهة أخرى قامت الجزائر على العمل بتقليص النفوذ الاسرائيلي في افريقيا وتجنيد العرب على مجابهة وتقليص التواجد الاسرائيلي في افريقيا وتجنيد العرب على التصدي للعدوان الصهيوني، وفي هذا الاطار قام الرئيس الهواري بومدين بتبني مقاربة تقوم على اساس المقارنة والتماثل بين خطورة النظام الصهيوني والنظام العنصري في جنوب افريقيا.

كما أدركت الجزائر أن أفضل طريقة للدفاع عن مصالحها بفاعلية هي المعركة الجماعية: نريد أن ندافع عن مصالحنا في اطار التضامن، وبفضل عائدات البترول أصبحت الجزائر قطبا استثماريا مما عزز مكانتها على المستويين الاقليمي والدولي، حيث ساهمت في حل بعض النزاعات الاقليمية ومن بينها نجد: اتفاق الجزائر في 06 مارس 1975، بين العراق وايران، كان انجازا دبلوماسيا ورسالة قوية الى جميع الدول الفاعلين التقليديين في منطقة الشرق الاوسط، وعلى الصعيد الاقليمي انعكس بروز مشكلة الصحراء الغربية عقب

[1] موسى العيدي، تطور سياسة الجزائر الخارجية: 1962-2012، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 08، العدد الأول، جويلية 2014، جامعة المدية، ص ص: 268-269.

انسحاب الاسبان على ترتيب أولويات السياسة الخارجية، اذ أخذ طابعها العالمي في الانكفاء رغم الجهود المبذولة في اطار التعاون جنوب – جنوب، الذي كان بديلا لفشل حوار شمال – شمال، [1].

يجب أن نتذكر الدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية أثناء وجود هواري بومدين في السلطة (1965-1978)، وحتى في الأيام الأولى لرئاسة العقيد الشاذلي بن جديد (1979-1992)، كانت هذه الدبلوماسية نشطة للغاية ومنخرطة للغاية مع العديد من الدول العربية والإفريقية، وكانت إحدى العلامات التجارية – كما يقول خبراء التسويق علامة تجارية – للجزائر المستقلة التي جعلت من الثورة (الثورة) أساس وجودها وعملها دوليا ثورة لطرد المستعمر الفرنسي، ثم غيره لبناء الدولة الحديثة، وتأميم مواردها الاقتصادية والزراعية، ولكن أيضا لنجدة كل معذبي الأرض الذين دعوا إلى تضامن هذا البلد الشقيق الشاب جميعا، مع هيبة نضالها من أجل الاستقلال.

أظهر نظام بومدين للمجتمع الدولي قدرته على لعب دور الموفق والفاعل المنخرط في الحل السلمي للصراعات، ولم يتم إنكار هذا الالتزام لاحقاً، خاصة فيما يتعلق بإيران وعلاقاتها مع جيرانها العرب .وبالمثل، سرعان ما أصبحت الدبلوماسية الجزائرية مهتمة بالصراعات بين بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث رأت في دورها "كوسيط" أداة قوية تهدف إلى إقامة نفوذ جزائري دائم في القارة السوداء، والتفكير بشكل خاص في التوترات المتكررة بين السنغال وموريتانيا، حيث عرضت الجزائر في كثير من الأحيان لعب "مساعي السيد الحميدة"، وينطبق هذا أيضًا على الصراع الذي لا نهاية له بين حركات الطوارق من جهة، والنظامين النيجري والمالي من جهة أخرى[2].

المرحلة الثانية: مرحلة تراجع الدور والاهتمام بالشأن الداخلي:

[1] موسى العيدي، المرجع نفسه، ص: 270.

[2] Akram Belkaid. La diplomatie algérienne à la recherche de son âge d'or. Éditions Institut français des relations internationales. Dans Politique étrangère 2009/2 (Eté), pages 337 à 344.

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين في 27 ديسمبر 1978، رشحت جبهة التحرير الوطني، الحزب السياسي الجزائري الوحيد، مرشحا واحدا لخلافته، في 7 فبراير 1979، حصل الشاذلي بن جديد على تأييد شعبي بنسبة 94% في الانتخابات الوطنية وأصبح رئيسًا للجزائر.

ان مسار الدبلوماسية الجزائرية في عهد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد تميزت بانتهاج سياسة خارجية قائمة أساسا على إعادة التوازن لعلاقات الجزائر مع مختلف الشركاء الدوليين . وقد ترك التوجه الخاص بالعمل الدبلوماسي الذي كان يعكس الخيارات الداخلية الوفية للنهج الاشتراكي مكانه إلى فلسفة، حتى وإن لم تتخل عن المبادئ الجوهرية بدأت تبتعد تدريجيا عن القناعات التي طالما ميزت الدبلوماسية قبل سنوات الثمانينيات، وبتشجيع من الراحل بن جديد (1979-1992) تميز العمل الدبلوماسي بتلك الإرادة الهادفة إلى الموازنة بين الشركاء التقليديين للمعسكر الاشتراكي وحلفاء جدد ينتمون إلى الجانب الغربي، وقد انعكس ذلك التقارب على ما سمي حينها بالبراغماتية السياسية'' القائمة على الدفاع والمحافظة على مصالح الدول.

وقد ساهمت الزيارات التي قام بها الراحل الشاذلي بن جديد إلى كل من الولايات المتحدة وفرنسا بشكل خاص في إرساء دعائم تلك السياسة الجديدة المنفتحة والمتنوعة والتي أراد الشاذلي أن تقمصها الدبلوماسية الجزائرية.

ويرى عديد الخبراء ان العلاقات بين الجزائر وشركائها التقليديين لم تتأثر من تلك السياسة الجديدة بما أن تلك البلدان نفسها قد انطلقت بنسب متفاوتة في سياسة تقارب مع الغرب حتى أنها شرعت في تغيير سياستها الداخلية وتتخذ شيئا فشيئا خيارات هي أقرب إلى الليبرالية منها إلى الاشتراكية.

كما أن سياسة البروسترايكا التي بادر بها غورباتشوف وانهيار جدار برلين وتراجع العملاق السوفييتي والتغيرات التي جرت في منطقة البلقان قد أعطت مصداقية لكل تلك السياسات الانفتاحية سواء كانت موجهة للداخل أو الخارج.

وبما أن ميزان القوة قد أصبح رهين الجانب الاقتصادي فإنه من الطبيعي أن تقوم الجزائر على غرار جميع البلدان التي تعرف بالدول النامية بتكييف سياستها الخارجية مع تعاون دولي يعود بالفائدة عليها وأن ذلك يمر بالضرورة بانفتاح على الولايات المتحدة وأوروبا.

الجزائر متمسكة بالمبادئ الجوهرية لسياستها الخارجية، إلا أن ذلك التقارب لم ينسي الجزائر في عهد الراحل الشاذلي بن جديد المبادئ الجوهرية لسياستها ومن بينها الدفاع عن القضايا العادلة عبر العالم ودعم الشعوب التي تكافح من أجل تقرير مصيرها.

ويتعلق الأمر خاصة بالقضية الفلسطينية التي ظلت محور عمل الدبلوماسية الجزائرية في كل الأوقات[1].

والملاحظ أن نشاط الجزائر الخارجي في بداية الثمانينات هو في حالة تراجع تدريجي من خلال قلة التدخلات للمطالبة بإصلاح النظام الدولي، ولم تعد الجزائر عراب مجموعة دول عدم الانحياز وراعي المؤتمرات الدولية، كما توجه النشاط الدبلوماسي الخارجي الى البحث عن تسوية للمشاكل الحدودية مع دول الجوار.

اذ أدى بروز مسألة الصحراء الغربية الى جعل الأمن القومي الجزائري أكثر وضوحا مما أدى الى شبه عزلة اقليمية وجعل تأمين الحدود الجنوبية أولوية فصوى، ورغم نجاح الدبلوماسية الجزائرية في هذه الفترة جزئيا لكن مقتل وزير الخارجية الجزائري "محمد الصديق ين يحي" في حادث تحطم طائرة، يعتبر البداية الفعلية لمرحلة تراجع والاهتمام بالشأن الداخلي، ففي أواسط عقد الثمانينات وفي ظل مرحلة ذات رهانات عالية وبروز الأزمة الاقتصادية العالمية" 1986"، فأصبحت مخرجات السياسة الخارجية أي المواقف والقرارات تعبر عن أوضاع السياسة الداخلية، خاصة مع انهيار المعسكر الشرقي وحرب الخليج...الخ، أصبح من الواضح غياب الجزائر كليا وكما نعلم أن صورة السياسة الخارجية هي انعكاس للوضع الداخلي الغير مستقر.

[1] معالم العمل الدبلوماسي في عهد الراحل الشاذلي بن جديد: تاريخ الزيارة: 12-03-2024. للاطلاع أكثر متاح على الرابط التالي: https://www.djazairess.com › el massa

والمتتبع للأحداث يلاحظ أن حالة التراجع في الدور كانت عقب أحداث أكتوبر 1988، وما انجر عنها من تغييرات في السياسة الداخلية والخارجية للجزائر، فعدم الاستقرار فرض على الجزائر اعادة ترتيب الأولويات خاصة مع بروز أزمة الجزائر التي عرفتها في بداية التسعينات[1].

المرحلة الثالثة: الأزمة السياسية والأمنية

عرفت الجزائر مرحلة صعبة وخطيرة تسمى العشرية السوداء وهي الفترة الحربية الدموية التي عاشتها في التسعينات، تميزت هذه الفترة بسنوات الرعب والخوف امتزجت بسفك الدماء، حاولت الجزائر الخروج من نظام أحادي الى نظام التعددية السياسية لأن الجزائر الى غاية سنة 1988، كان يحكمها الحزب الواحد وهو حزب جبهة التحرير الوطني منذ نيل الجزائر استقلالها.

في هذه المرحلة والظروف الصعبة برز الاسلاميون من الأحداث باتجاه السلطة المترهلة بمعارضتها ومخاصمتها ومقاتلتها، وتوسيع مساحات السيطرة على القطاعات الاجتماعية التي يغلب عليها الفقر والقمع والسخط على افرازات الواقع المتمرد والمتأزم.

ولقد عانت الجزائر ابتداء من بداية التسعينات وضعا سياسيا خطيرا، مما أدى الى اندلاع أعمال عنف سرعان ما تحول الى ارهاب وما انجر عنه من جرائم قتل بشعة ورعب وخوف، لقد اجتاح الارهاب الجزائر سنة 1992، على إثر توقيف المسار الانتخابي وتداخلت الأسباب والدوافع والتي أدخلت الجزائر في دوامة من الدم والعنف المسلح، مهددة ركائز المجتمع والأمة الجزائرية[2].

وبعد دخول البلاد في ازمة أمنية وسياسية حادة رافقها فراغ مؤسساتي نتج عن استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد بعد أن قرر حل البرلمان، ومن ثم اجتماع المجلس الأعلى للأمن، وطبقا للمادة 162 من

[1] موسى العيدي، سياسة الجزائر الخارجية اتجاه افريقيا 2000-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية: 2016-2017، ص: 52-53-54-55.

[2] عائشة عبد الحميد، التجربة الجزائرية في ادارة الأزمات الأمنية مرحلة العشرية السوداء "1990-2000م "نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد الخامس، العدد السابع، 2021، ص: 142.

دستور 1989 فهو هيئة استشارية يرأسها رئيس الجمهورية لكنها اجتمعت في غيابه وقامت بتأسيس المجل الأعلى للدولة بطريقة غير دستورية، وفي المقابل انتشار العنف على نطاق واسع وهذا ما جعل الظروف مواتية للجماعات الإرهابية لركوب موجه العنف حيث يعتبر "البعض من متتبعي تطور الظاهرة الإرهابية في الجزائر أرجع نشأتها إلى قرار اتخذ في بيشاور التي كانت تأوي مراكز استقبال الجزائريين الوافدين إلي جبهات القتال في أفغانستان"[1].

لقد انعكس تفكك المجتمع الجزائري في ظل الأزمة السياسية والأمنية والاقتصادية وحتى الأخلاقية انعكس على السياسة الخارجية بحيث أصبحت الدبلوماسية الجزائرية دبلوماسية متعددة الأصوات وتارة متناقضة في نفس الوقت، بالإضافة الى النشاط الرسمي الخارجي، حاولت المعارضة الى ارساء سياسة خارجية خاصة ولاسيما الجبهات الثلاث: الجبهة الاسلامية للإنقاذ المنحلة، جبهة القوى الاشتراكية، جبهة التحرير الوطني، وظهرت هذه التوجهات بقوة في حرب الخليج الثانية بعد اجتياح الكويت وفي هذا الصدد أشار وزير الخارجية الأسبق محمد الصالح دمبري الى التعدد في التوجه الخارجي عند زيارته لإيطاليا، والفاتيكان في نهاية فيفري 1995، مشيرا بذلك الى لقاء "Saint Egidio" الثاني بين الأحزاب السياسية الجزائرية المعارضة في الخارج، وهذا يعتبر المظهر الأول للتفكك والتناقض في الموقف الدبلوماسي الجزائري الرسمي وغير الرسمي.

أما المظهر الثاني للتفكك هو في الموقف الدبلوماسي الجزائري الرسمي بنفسه، بحيث أشاد وزير الخارجية بندوة الوفاق الوطني ورفضها فقط لأنها في بلد أجنبي[2].

المرحلة الرابعة: الانبعاث من جديد

[1] العايب سليم، السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في تحول المنطلقات والأدوار، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، ص:159.

[2] المرجع نفسه، ص169.

في سنة 1999 عاد بوتفليقة إلى الجزائر كمرشح للسلطة الحاكمة لرئاسة البلاد لخلافة لليامين زروال الذي قرر الاستقالة ليعتلي الحكم في شهر أفريل من نفس السنة، وبعد أن تولى بوتفليقة السلطة أعاد مسك ملف الدبلوماسية الجزائرية من جديد.

أراد بوتفليقة إعادة مجد الدبلوماسية الجزائرية، فقام برحلات خارجية وزيارات رسمية للعديد من الدول لإقناعها بأن الأزمة في بلاده انتهت، حاملًا معه قانون الوئام المدني الذي صوّت عليه الجزائريون بكثافة في سبتمبر 1999، الذي يقر العفو عن المسلحين الذين لم يقترفوا جرائم قتل أو اغتصاب وقبلوا بتسليم أسلحتهم.

تمكن بوتفليقة من استعادة صورة أكثر إيجابية عن الجزائر، وبفضل العودة التدريجية للسلم الأهلي وتحسن الوضع المالي، أصبح للجزائر مرة أخرى كلمة مسموعة على الساحة الدولية، وأصبح بوتفليقة الضيف المبجل لدول عديدة.

من بين الانتصارات الدبلوماسية التي حققها بوتفليقة حمل إثيوبيا وإريتريا على توقيع اتفاق سلام في الجزائر العاصمة في 12 ديسمبر 2000، وهو ما مهد لإيقاف الحرب التي كانت نتائجها وخيمة على البلدين.

كما قام بإرجاع للجزائر دورها المهم في منطقة المغرب العربي وجنوب المتوسط فضلًا عن منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، وشاركت الدبلوماسية الجزائرية في إيجاد العديد من الحلول لنزاعات وأزمات كثيرة في القارة السمراء.

في بداية الألفية الثانية استعادت الجزائر جزءًا مهمًا من صورتها، لكن ذلك لم يدم طويلًا، إذ حملت سنة 2009 تطورًا مهمًا وتمثل الأمر في إعادة انتخاب بوتفليقة للمرة الثالثة على التوالي رئيسًا للبلاد رغم حالته الصحية الحرجة حينها. مرض بوتفليقة أثر على دبلوماسية بلاده، ليس هذا فحسب، إذ شهدت

المنطقة بروز لاعبين جدد لمنافسة الجزائر ومنهم المملكة العربية السعودية ودولة قطر، نافس هؤلاء الجزائر في قضايا كانت حكرًا عليها، ما أثر عليها كثيرًا.

كما أثر ملف الصحراء الغربية وعدم الوصول إلى حل في صورة الجزائر الخارجية، بعد أن نجح المغرب في إقناع العديد من الدول والمنظمات بأن الجزائر السبب الأبرز لعدم الوصول إلى حل للأزمة وفق النظام المغربي.

تراجعت الدبلوماسية الجزائرية شيئًا فشيئًا وأصبح صوتها غير مسموع في المحافل الإقليمية والدولية، خاصة منذ سنة 2013 تاريخ إصابة بوتفليقة بجلطة دماغية، إذ خفض بوتفليقة كثيرًا من نشاطه العام داخل البلاد وخارجها.

فقدت الدبلوماسية الجزائرية الهالة التي كانت تتمتع بها في القارة الإفريقية بعد استقلالها، وفقدت مكانتها المغاربية حتى إنها لم تستطع الانخراط في مسار حل الأزمة الليبية وكان دورها غير مرئي في أزمات دول الساحل والصحراء الإفريقية[1].

- **الدبلوماسية الجزائرية في عهد الرئيس تبون عبد المجيد:**

على اثر التغييرات السياسية التي شهدتها الجزائر منذ نهاية عام 2018، وما لحقها من الإطاحة بنظام "بوتفليقة" وتولي الرئيس عبدالمجيد تبون السلطة في ديسمبر 2019، حملت السياسة الخارجية الجزائرية ملامح بارزة اتضحت معالمها في التعاطي المتباين لما سبق مع المحيط الإقليمي وعلى رأسه الصراع الليبي، وجاءت التعديلات الدستورية في نوفمبر 2020، لتنبئ بتحولات جديدة للسياسة الخارجية، خاصة بعد إقرار المواد المتعلقة بإعطاء الحق لرئيس الجمهورية في إرسال قوات جزائرية للمشاركة في مهام حفظ السلام

[1] عائد عميرة، الجزائر تكافح لإعادة هيبتها الدبلوماسية، نشر في: 2022، للمزيد أكثر متاح على الرابط التالي: https://www.noonpost.com/44657، تاريخ زيارة الموقع: 17-03-2024.

خارجيًا، وهي الخطوة التي تُعد نهجًا مغايرًا لما سبق في ضوء تعقيدات المشهد بمنطقة الساحل والصحراء وكذلك التوترات المختلفة للمحيط الإقليمي.

تبنت السياسة الخارجية الجزائرية مجموعة من الأولويات في عهد الرئيس عبد المجيد تبون والتي نحاول تلخصيها فيما يلي:

أ- **الحفاظ على الأمن القومي الجزائري:** والذي يعتبر أولوية وركيزة أساسية نحو استقرار الدولة، وتمثل ذلك في الانخراط المتسارع في الصراع الليبي، والدعوة لحتمية الحل السياسي لها بعيدًا عن التدخلات العسكرية، وذلك لما يمثله ذلك من ضغط كبير على الحدود الجزائرية- الليبية التي تبلغ قرابة 1000 كم2، إلى جانب الاهتمام بملف الإرهاب في الساحل والصحراء وحتمية التعاون الإقليمي والدولي في تقويض الحركات المسلحة المتطرفة في تلك المنطقة، بما يساعد في تحقيق الاستقرار داخل دول الساحل والصحراء ويعزز من الأمن القومي الجزائري .

ب- **محاولة احتواء القضايا التقليدية:** إن إحدى الأولويات الرئيسية للإدارة الجزائرية الجديدة الدفع لحل القضايا العالقة التي تؤثر على تفاعلاتها الخارجية وطبيعة علاقتها بدول الجوار، وهنا نجد توجهًا جديدًا نحو تصفير المشكلات التقليدية، ويأتي على رأسها قضية الصحراء محل التوتر مع دولة المغرب، وقد برز هذا في حديث عبدالمجيد تبون أثناء خطاب التنصيب والذي رأي خلاله أن قضية الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار، وأن الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي هما الجهات المنوط بها حل تلك القضية على خلفية المبادئ العالمية الداعمة لحق تقرير المصير، دون أن يُعكر ذلك العلاقات المشتركة بين مراكش والجزائر، كما أن رد الخارجية الجزائرية على تصريحات الرئيس التركي رجب أردوغان بشأن الماضي الاستعماري لفرنسا يُعزز من تلك الفرضية والرغبة الحقيقية في تجاوز المحطات التاريخية المؤلمة.

ت- **العودة للبيئة الإفريقية والعربية** :وهذا بعدما ظلت الجزائر لفترات طويلة تمتاز بالتجمد الدبلوماسي، وظلت بعيدة عن العمل المشترك في إطار تلك الدائرتين خاصة في الفترة الأخيرة لحكم بوتفليقة ومرضه الذي حال دون استقبال أو القيام بزيارات مختلفة لدول تلك المنطقة، فضلًا عن اعتماده بشكل كبير على المؤسسة العسكرية دون الخارجية الجزائرية، كما أن طول أمد الحراك الشعبي واستمرار حالة الانسداد السياسي الداخلي أحدث في الدبلوماسية الجزائرية تراجعًا كبيرًا عن الحاضنة العربية والإفريقية، وهو الأمر الذي باتت تستوعبه الجزائر الجديدة وتعمل على تغيره وذلك من خلال إعطاء الخارجية الضوء الأخضر في التفاعلات المختلفة.

اذن كخلاصة للدبلوماسية في فترة تولي الرئيس تبون الحكم نقول إن السياسة الخارجية الجزائرية شهدت تغيرًا كيفيًا في مستوى الاهتمام الموجه إلى القضايا المتنوعة الإقليمية والتي امتزجت بالمبادئ والأهداف التقليدية، غير أنها شهدت تغيرًا تكتيكيًا في أدوات تنفيذ تلك السياسة، تجلى فيما شهده الدستور من إتاحة المجال أمام تحريك القوات المسلحة الجزائرية للانخراط في عملية حفظ السلام الإقليمي، بما يعزز من تحقيق تواجد استباقي لها في مناطق التوتر التي تؤثر بصورة مباشرة على أمنها القومي، علاوة على انتهاج نهج واسع في ضوء التفاعلات الإقليمية والدولية عبر تنوع شركائها الدوليين بما يحقق لها سياسة خارجية متوازنة. [1]

2- مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية وسماتها:

أولا: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

حيث تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستوري الجزائري الحالي في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86، المادة 93، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز،

[1] عبد المنعم علي، تغير كيفي: السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس تبون، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر: 2021/05/23، للاطلاع اكثر متاح على الرابط التالي: https://ecss.com.eg/14873، تاريخ زيارة الموقع: 18-03-2024.

وهي مبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية، ومن بين هذه المبادئ نذكرها على النحو التالي:

أ- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة:

نصت المادة: 86، على"تبني الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية"، كما أشارت المادة:93، إلى ذلك":يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية" (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1976، يتم ذلك في الإطار الملائم لهيئة الأمم المتحدة، وكذلك في إطار المنظمات ذات الطابع الإقليمي مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، ويفرض هذا المبدأ على الجزائر تطوير علاقات صداقة مع جميع دول العالم، وذلك بعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمصالح المتوازنة.

كما نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 2/7 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول(ميثاق الأمم المتحدة، منشورات الأمم المتحدة، ص11-10)، وهو ما نصت عليه العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، انطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها غير متجانسة، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها، وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار، وفي حال الإخلال بذلك فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي، ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس. [1]

[1] عبد الرؤوف بن الشيهب، عبد الكريم كيبش، السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيف، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 14، 2018، ص506.

كما تطرقنا سابقا فان السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى و تتقيد بمبادئ الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، و مبدأ احترام سيادة الدول المجاورة واستقلالها لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه، الأولى هي الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي للدول المجاورة، أما الضمانة الثانية فهي الاعتراف بالدولة المجاورة لان الاعتراف: يعني التنازل عن السيطرة و الاستيلاء و تهديد كيان الدولة المعترف بها ودون ذلك لا يمكن قيام علاقات حسن الجوار.[1]

ب- مبدأ حل النزاعات المجاورة بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة:

هذا المبدأ نص عليه ميثاق الأمم المتحدة ومحتواه التزام الدول المتنازعة بالوسائل السلمية وعدم اللجوء الى الحل العسكري في نزاعاتها الدولية، والتعامل معها ومعالجتها سلميا من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وعلى هذا دوما تفضل الجزائر التعامل وفق استراتيجية محكمة للتعامل مع مثل هذه الأزمات والنزاعات، وتسعى إلى إيجاد حل لها وتكثف نشاطها الدبلوماسي في هذا الإطار قد تجنب الدخول في عزلة، وتركز في ذلك على الحل السلمي الداخلي ورفض التدخل الأجنبي كونه يشكل تهديدا لأمنها واستقرارها، كما تؤكد دوما على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، وهو ما يؤكد ضرورة الحل السلمي من المنظور الجزائري، فالحل السلمي والحوار السياسي ورفض التدخل العسكري هو الخيار الذي لطالما تركز عليه الجزائر وتفضله في نشاطها الدبلوماسي وكل تجاربها في هذا المجال كانت ناجحة بفضل حنكتها الدبلوماسية في ادارة وحل القضايا والنزاعات الاقليمية[2].

[1] عبرو ميمون، الاستمرارية والثبات في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات السياسية في ظل التحولات السياسية في المنطقة المغاربية، 2011-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة د. الطاهر مولاي، سعيدة، الموسم الجامعي 2015-2016. ص53.

[2] نعيمة شواف، عبد الحفيظ قواسمية، دور الدبلوماسية الجزائرية في ادارة النزاعات في دول الجوار – دراسة حالة ليبيا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات استراتيجية، جامعة العربي التبسي، تبسة، السنة الجامعية 2017-2018، ص37.

الملاحظ أن مبدأ حل النزاعات سلميا ليس بالمبدأ الحديث، لكن من حيث تطبيقه هو ما يعد حديثا، إذا تم مقارنته بوقت ظهوره، لأنه يعتمد على أسلوب لين في المعاملات المتنازعين ومدى قبولهم للحلول السلمية، وخير مثال على تطبيق هذا المبدأ مع المملكة المغربية، عند نشوب مشكل حدودي غداة الاستقلال وتم الاتفاق آنذاك بين الحكومة المؤقتة الجزائرية ممثلة في شخص فرحات عباس مع العاهل المغربي الحسن الثاني على اللجوء للحوار والمفاوضات في إطار روح الاخاء والوحدة المغاربية[1].

ت- مبدأ المعاملة بالمثل:

يعتبر مبدأ المعاملة بالمثل هو قاعدة أقرتها جميع القوانين الدولية التي تحكم العلاقات الدبلوماسية بين الدول، لكن هذه السياسة بدت متأخرة إلى حد كبير بمواقف الدول العربية اتجاه الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر، والتي اتسمت بالتجاهل غير المبرر لها، فلم تكن الجهود موجودة بالمطلق في التعامل معها رغم الخطابات التضامنية التي كانت، ولذا فان مبدأ المعاملة بالمثل كان من المبادئ الأساسية الحاكمة لتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمات العربية، فقد عرفت بعض الدول العربية أزمات داخلية حادة خلال فترة حكم الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" ومع ذلك فقد تم التعامل معها بمنطق التجاهل الذي تعاملت به هذه الدول مع الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر في فترة التسعينيات، ومثال على ذلك ما أعلن عنه وزير الداخلية السابق "يزيد زرهوني" أن: "بلاده ستطبق مبدأ المعاملة بالمثل بحق الأمريكيين والفرنسيين، إذا اقتضت الضرورة ذلك بعد إدراج المسافرين الجزائريين في القائمة السوداء التي تشدد من خلالها إجراءات الدخول والخروج".[2]

ث- مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

تنص المادة 21 من الباب الاول في الفصل السابع من الدستور الجزائري على هذا الحق حيث جاء فيها ما يلي: يشكل الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة، ويشكل

[1] رؤوف بوسعدية، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الاقليمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، جوان 2016 ص:160.

[2] عبد الرؤوف بن الشيهب، عبد الكريم كبيش، مرجع سبق ذكره، ص:507.

تضامن الجزائر مع كل الشعوب في افريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي ومن أجل حقها في تقرير المصير، والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية. ان قضية دعم الشعوب في تقرير مصيرها يعتبر عنصرا مهما وفق المنظور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمون مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية، كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية، وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها، لذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر.

ومن الأمثلة على ذلك هو دعمها في حق الشعوب لتقرير مصيرها، مارست الجزائر هذا مع دولة موريتانيا عندما أراد المغرب احتواءها كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها، و هو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي ودعمه ماديا ومعنويا لتقرير مصيره، وذلك لا ينبع من مجرد الوقوف الى جانب حركات التحرر وهي صاحبة تجربة عالمية في النضال ضد الاستعمار لكن واقعة الجوار اضافة الى ذلك التزاما اكبر من طرف الجزائر بتأييد الموقف الصحراوي، حيث اذا قارنا الدور الجزائري، وحجم تأييدها للقضية الفلسطينية و تأييدها للقضية الصحراوية لوجدنا أن الالتزام الجزائري في القضية الثانية يعد أكبر، ذلك لأن أي قضية تحرر في العالم اذا لم تكن لها مساندة قوية من دول المجاورة فان تلك الحركة، قد لا تحقق أهدافها في الكثير من الأحيان [1].

ج- مبدأ التضامن والتعاون بين دول الجوار:

يهدف هذا المبدأ الى تفعيل كل متطلبات التعاون بين دول الجوار والذي يعكس نوايا الجزائر السليمة حيث تعمل جاهدة لدعم نمو العلاقات بين المجموعات الاقليمية وتنمية السلم، وفتح قنوات الحوار والتجاور بين الدول المتجاورة، والتعاون والتنسيق الأمني الحدودي واستغلال الامكانيات لتنمية علاقات التعاون وضبط الحدود وفق الحدود الموروثة، وحل النزاعات وادارة الأزمات بحسن الجوار، ويقوم وفقا لهذا التصور

[1] عبرو ميمون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 54-55.

على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين مجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك ابرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية، كما حددها القانون الذي يضبط هذا التعاون والقانون الداخلي للدول، وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور، فان الجزائر وقعت اتفاقية الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة، ماعدا المغرب مع نهاية الستينات، لكن أبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس الشقيقة، حيث تركزت جهود البلدين على التعاون في المجال الصناعي والمجال التجاري وفي هذا الاطار سنذكر بعض مجالات التعاون بين البلدين وهي كالتالي :

- تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين، مع انجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هده المناطق، وكانت هذه المشاريع اقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوروبية التي حققت نتائج باهرة بعد ذلك.

- في الميدان الصناعي تم إنشاء تسع شركات تونسية جزائرية ذات الاقتصاد المختلط، حيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن طريق هذه المؤسسات المشتركة الى تجاوز 292 مليون دينار تونسي، بطاقة تشغيل إجمالية بحوالي 2200 عامل[1].

ثانيا: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية

تعتبر ظاهرة السياسة الخارجية وجه من أوجه النشاط الإنساني، لا تنطلق من العدم وانما تعبر عن أهداف مرسومة، من طرف صانع القرار في أي وحدة دولية، إذ تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف، التي تعكس القيم و المصالح الأساسية للوحدة الدولية، وعادة ما يقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغايات التي تسعى الوحدة إلى تحقيقها في البيئة الدولية من خلال تخصيص الموارد اللازمة على

[1] مرحوم عبد الرحيم، ملامح السياسة الخارجية الجزائرية، مجلة الحقوق والحريات، عدد خاص، ص ص:27 -28 .

غرار استخدام الوسائل الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وصياغة الخطط المناسبة، التي يصبح بدونها الهدف مجرد رغبة، كما تعني مجموع التفضيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة، أي الأوضاع التي تود الوحدة الدولية أن تحققها في البيئة الخارجية، للتأثير في النسق الدولي أو في الوحدات الدولية الأخرى من خلال تخصيص بعض الموارد، ووضع الهدف في السياسة الخارجية "setting goal"، هو أول مرحلة في عملية صناعة السياسية الخارجية. وحسب "دنيال باب"، تعدد أهداف السياسة الخارجية وتتنوع، من حيث الأولويات والتفضيلات من وحدة دولية إلى أخرى لخارجية، ولم يتفق الباحثون في حقل علاقات الدولية، على معايير معينة لتصنيف أهداف السياسة الخارجية، بالرغم من اتفاقهم حول المحتوى الموضوعي لهذه الأهداف الذي يدور عموما حول حماية الذات، والأمن والرفاهية الاقتصادية والهيبة الدولية[1].

بعد فترة الاستقلال وخلال فترتي الستينات والسبعينات تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من فرض عطائها هوية مستقلة في زمن كان نصف العالم في انقسام لأحد المعسكرين، الشرقي أو الغربي الى غاية التبعية في الكثير من الأحيان ورسخت هذه الدولة الفتية، التي انتزعت استقلالها بعد تضحيات كبيرة وثورة مشهودة أكسبتها ثقة غير محدودة في نفسها، مما جعلها ترسخ مبادئ سياستها الخارجية لازالت الى يومنا هذا، ومن بين الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية نذكر ما يلي:

- **المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي:** هذا ما جعل ارتباط المقاربات والاستراتيجيات المكونة للسياسة الوطنية الجزائرية لضمان استمرارية الدولة تندرج تحت مفهوم الدفاع الوطني. ومن مهام الجيش الوطني الشعبي:

  - ✓ الحفاظ على سلامة التراب الوطني.
  - ✓ الحفاظ على الوحدة الوطنية.
  - ✓ حماية السيادة الوطنية ورموزها.

[1] عبرو ميمون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 23-24.

✓ رفض وجود القواعد الأجنبية في الجزائر والمنطقة المغاربية ككل.

- **زيادة قوة الدولة:** يرتبط هذا الهدف بالهدف الأول بل هو الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة وأمنها ووجودها كقوة اقليمية تلعب دور القاطرة التي تؤثر وتجذب اليها بقية الاقطار المغاربية.

- **الأهداف الحيوية للسياسة الخارجية الجزائرية:** ترتبط المصالح الحيوية للدولة الجزائرية بالقطاع الاقتصادي، بما يتضمنه من الحفاظ على الثروة النفطية والمنجمية للبلاد والوقاية من إشكال التبعية في إطار استكمال الاستقلال الوطني، فتطوير المستوى الاقتصادي للدولة يعتبر هدف هام من أهداف الدولة الجزائرية بل أن وجود الدولة يستند إلى وجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية والمجال الاقتصادي متعدد وواسع يشمل نشاطات وقطاعات إنتاج السلع والخدمات كالصناعة الطاقوية، والمناجم والسياحة والنقل والصيد البحري والأشغال العمومية...الخ، وانتماء الجزائر لدول العالم الثالث واعتمادها على عائدات البترول جعلها تراجع دورها في الميدان الاقتصادي.

بالإضافة الى ما ذكر من اهداف رئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية هناك أهداف ثانوية منها: العمل على نشر الإيديولوجية والثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها، كذلك تدعيم أسس السلم الاقليمي والدولي. [1]

3- سمات السياسة الخارجية الجزائرية:

إن السياسة الخارجية الجزائرية اتسمت بالعديد من السمات هي موروثة عن النضال والكفاح الثوري، أو مستمدة من مسار الممارسة السياسية بعد فترة الاستقلال وضمن هذه السمات يمكن التطرق الى سيطرة العوامل الشخصية المتمثلة أساسا في رئيس الدولة، اضافة الى مواقفها المشرفة في الأزمات الاقليمية والدولية

[1] معبد فهد، مطبوعة محاضرات في مقياس المقاربة الجزائرية في الجوار الاقليمي، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2021-2022، ص: 38-39-40.

المختلفة مما اكسبها الثقة لدى الأطراف المتنازعة، ومن بين السمات التي سيطرت على العوامل الشخصية والطابع الأزموي، وطابع الحياد لصانع القرار في الجزائر نجد ما يلي:

أ- العوامل الشخصية في الدبلوماسية الجزائرية:

كيف تؤثر العوامل الشخصية في السياسة الخارجية؟ ويتم ذلك من خلال معرفة وفهم طبيعة الخصائص الشخصية للأفراد، فحينما نرى أن للقادة أهمية كبيرة في توجيه أو قيادة السلوك الخارجي للدولة، فإن ذلك يوضح أن حرية العمل والنشاط التي يتمتع بها القادة تحددها خصائصهم أو مزاياهم الشخصية، وليس العوامل الخارجية، وفي هذا الصدد تؤكد الفرضيات التي وضعت في هذا المجال بأن الشخصية التسلطية والتي من سماتها النزعة إلى السيطرة على المرؤوسين، عادة ما تميل إلى تفضيل الاختيارات الواضحة المحددة، كما تميل إلى استعمال القوة العسكرية، أما الشخصية التي تتسم بصفة الانفتاح وعدم الانطواء، فإنها تميل إلى تفضيل سياسات التعاون التي تشمل الاعتراف بالدول الأخرى، والتجارة ومؤتمرات القمة والمفاوضات لحل النزاعات، وفي هذا الإطار اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية أساسا بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما، ويعود ذلك إلى تجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا، جراء منح الدساتير سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، وهو ما طرح مشكل الاستمرار والتغير في الدبلوماسية الجزائرية بتغير الرؤساء، ذلك أن تغير صناع القرار من المحتمل أن يؤدي إلى نوع من التغير في السياسة الخارجية الجزائرية وهو ما يجعل سلوكها الخارجي يتقدم أحيانا ويتراجع أحيانا أخرى، وذلك حسب اهتمامات رؤسائها، وتختلف درجة الاهتمام هذه باختلاف صناع القرار وكذا اختلاف الحاجة أو الداعي إلى ذلك حيث الاهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الدبلوماسية الخارجية يعمل على تعظيم دوره فيها، ويجعله يضطلع بجميع المهام في هذا المجال. [1]

[1] نعيمة شواف، عبد الحفيظ قواسمية، مرجع سبق ذكره، ص ص:32-33.

ففي دستور سنة 1963 في مادته الثامنة والخمسين منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة، فهو الذي يوجهه وينسق السياسة الخاصة بالدولة، سواء كانت داخلية أو خارجية ونفس الشيء بالنسبة لدستور سنة 1976، الذي يقرر بموجبه الرئيس السياسة العامة للأمة، وكذا دستور 1989، الذي تنص مادته رقم 74 أن رئيس الجمهورية يقرر سياسته الخارجية وبوجهها، فهو الذي يعين سفراء الدولة والمبعوثين إلى الخارج، كما يتعلق نشاطه بإنهاء مهامهم، كما يتسلم أوراق اعتماد ممثلي الدول وإنهاء مهامهم، وكذا دستور سنة 1996 في مادته77 سيطرة الرئاسة على السياسة الخارجية لا تقتصر على الناحية الدستورية فقط، بل هي مسيطرة فعلا فالمؤسسة العسكرية رغم فعاليتها على المستوى الداخلي إلا أنه لا دخل لها في الشؤون الخارجية، إلا في الحالات المتعلقة بالأمن القومي وذلك لنقص تجربتها في ذلك، هذه السيطرة من طرف الرئيس على صنع القرار، يلزم سيطرة العوامل الشخصية عليها، وهذا ما يؤدي إلى تغير هذه السياسة مع تغير الرؤساء، وذلك أن لكل منهم طريقته في صنع القرار، واستراتيجيته التي يعتمد عليها، ناهيك عن الخلفيات التي ينطلق منها، وبالتالي فان تغير السياسة يتعلق بتغير الرؤساء فعند قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أصبحت الدولة الجزائرية أكثر تفتحا على الرأسمالية، بينما كانت في وقت الرئيس بومدين لا ترى عن الاشتراكية بديلا، وبالتالي فان هذا التغير في صنع القرار، قد يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية بشكل تدريجي دون المساس بالمبادئ العامة لها، لتصبح بذلك السياسة الخارجية للجزائر تابعة لمدى اهتمام الرئيس بها، فالسياسة الخارجية في وقت بوتفليقة وزير الخارجية السابق والذي نال مناصب في الأمم المتحدة، ليست نفسها السياسة الخارجية للرئيس السابق اليمين زروال العسكري [1].

ب- النشاط أثناء الأزمات:

بعد انفجار الثورة التحريرية جاء في أعقابها نشاط دبلوماسي قوي ومكثف وذلك للتخلص من سياسات الاستعمار الذي عانت منه الجزائر وبعد الاستقلال ونتيجة هذا التحول كان الزاما على الجزائر أن تنشط في الخارج بشكل مكثف، ومع تنفيذ سياسة التأميمات في 24 فيفري 1971، دخلت الجزائر في

[1] مرحوم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص:33-34.

أزمة مع الغرب، وبفضل نشاطها الكثيف وعقد العديد من المؤتمرات الدولية على ترابها، مثل مؤتمر مجموعة ال77عام 1967، ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها بل أصبحت مدرسة لدى الدول المصدرة للمواد الأولية وزعيمة العالم الثالث، وكسبت سمعة طيبة وواسعة على مستوى الأصدقاء والمنافسين الكبار واحترام من قبل الأعداء وارتياح واسع في الداخل لكن موقفها من تفجير النزاع في الصحراء الغربية قد أعاد وضع الجزائر إلى نقطة البداية، وعادت إلى عزلة شديدة حيث تم استغلال الأزمة لمحاصرة الجزائر وكانت مرحلة صعبة عاشتها الجزائر لتعود من جديد إلى نشاطها المكثف من أجل جلب الدعم والتأييد للقضية الصحراوية على اعتبار أنها قضية تقرير المصير، وعزل المغرب عن العمل الإفريقي، واستطاعت في النهاية تغيير العديد من المواقف لبعض الدول المحافظة مثل :تونس، موريتانيا، مصر، و نيجيريا التي لعبت دورا فاصلا في انضمام الجمهورية العربية الصحراوية لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1981، وانسحاب المغرب منها محتجا على ذلك لتواصل الجزائر فرض عزلة افريقية عليه.

وأثناء العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر أدت إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي وسيطر الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية، ومع بداية انفراج الأزمة و مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بدا يعود نشاط السياسة الخارجية من جديد وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية بفضل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي أعطى دفعا جديدا من خلال تركيز نشاطه نحو الخارج، بالخصوص إفريقيا والمنطقة المغاربية التي تمثل المجال الجغرافي والطبيعي للجزائر بحيث قامت الجزائر بحل العديد من الأزمات والنزاعات مثل حل نزاع في القرن الإفريقي بين إثيوبيا واريتريا وبعث مشروع الشراكة مع إفريقيا تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الإفريقية والمغاربية ولهذا فان الطابع الأزموي أصبح سمة لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية[1].

ومنذ عودة الأوضاع الداخلية إلى الاستقرار عمدت الجزائر مرة أخرى الى الركود في الميدان الدبلوماسي، وعدم فعاليتها في حل الأزمات التي تواجه الدول التي تربطها بالجزائر علاقات قوبة في صورة الثورات في كل من ليبيا ومصر وتونس، والتي تعاملت الجزائر مع هذا الوضع وكأنه لا يعنيها، كذلك تم

[1] عبرو ميمون، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

تجاهل القضية الفلسطينية لان الفلسطينيون كانوا يأملون بان تلعب الجزائر دور الوسيط الفعال في حل النزاع بين فتح وحماس، ويتجلى ذلك من خلال تصريح الرئيس بوتفليقة بقوله لن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم[1].

ت- الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية:

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بطابع الحياد الذي ورثته عن جبهة التحرير الوطني الثورية والتي تميزت به العلاقات الخارجية للحركة الوطنية إزاء الأحداث التي عايشتها، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية، ولم تتدخل فيها ولم تقف إلى جانب أحد ضد الآخر، كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية ولما بعثت جبهة التحرير نشاطها الخارجي، حافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ولم تخض في الخلافات العربية -العربية، كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما أكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية.

حتى بعد فترة الاستقلال بقيت الجزائر تحافظ في سياستها الخارجية على طابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية، ما لم يتعلق ذلك بحركة تحرر، وهذا ما أكسبها هيبة وسمعة أدبية طيبة في العالم، وجعل وساطتها تقبل من طرف أطراف الصراع الذين قدمت وساطتها بينهم، فقد عرضت الجزائر وساطتها لحل نزاعات وخلافات عربية، وقبلت وساطتها وتوجت بحل النزاعات والخلافات بين كل من ليبيا وتونس، وبين مصر وليبيا، وبين الفصائل الفلسطينية، وإذا كانت النزاعات التي تظهر بين الدول العربية ودول الجوار الأخرى، تؤدي إلى وقوف معظم الدول العربية وراء الطرف العربي ضد الطرف الآخر، فإن الجزائر تتسم سياستها الخارجية بالحياد حتى وإن تعلق الأمر بالنزاعات التي يكون احد أطرافها عربيا، مما جعل كلمتها ووساطتها مقبولة عند الأطراف غير العربية، ولم تتهم بأنها غير محايدة وكان ذلك في نزاع إيران والعراق، فإذا كانت معظم الدول العربية وقفت وراء العراق ودعمته بالمال والسلاح ضد إيران، فإن الجزائر ظلت على

[1] مرحوم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص:36.

الحياد تعرض وساطتها لحل النزاع، وكان قبولها من طرف طرفي النزاع للقيام بذلك ونجحت في تسويته، ومرة أخرى تم قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإرتيريا، فلا ننسى أن هذه الأخيرة بعد استقلالها دخلت في نزاع مع اليمن حول جزر حنش، ووقفت معظم الدول العربية وراء اليمن، ومن تم كسبت عداء إرتيريا، الدولة التي كانت الدول العربية تدعمها ضد إثيوبيا بغرض انضمامها للجامعة العربية بعد استقلالها، لكن نزاعها مع اليمن كان كفيلا بخسارة انضمامها إلى الجامعة، كما أن وقوف معظم الدول العربية وراء الصومال في حربه ضد إثيوبيا، دفع هذه الأخيرة إلى التعاون مع إسرائيل في معاداة العرب، لكن الجزائر ظلت على الحياد جراء ما يحدث في القرن الإفريقي، بل كان هذا الموقف يتسم بالمرونة لكون الحركة الإرتيرية هي حركة تحررية ومن ثم دعمتها الجزائر دبلوماسيا وماديا.

ولكن دون أن تحرج نظام أديس أبابا، كما وقفت إلى جانب إثيوبيا ضد الصومال مبدئيا، باعتبار أن الصومال هي التي اعتدت على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، لكن الجزائر لم تحرج نظام مقديشو، هذه السمة التي اتصفت بها السياسة الخارجية الجزائرية مكنتها من قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإرتيريا، وتم قبول الحل المقترح من الجزائر، إذن فسمة الحياد ظلت لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية[1].

4- مؤسسات الدبلوماسية الجزائرية:

إن الدبلوماسية تتمثل في التفاوض بين دولتين أو أكثر من مساومات وحوارات قصد تحقيق مصالح مشتركة في المجالات التجارية والاقتصادية والسياسية والأمنية، ومن بين مؤسساتها الدبلوماسية الفاعلة نجد ما يلي:

أ- وزارة الشؤون الخارجية: وتتمثل في الأجهزة التالية:

[1] العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، السنة الجامعية 2010-2011، جامعة باتنة، ص ص: 39 -40.

- ✓ الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون المغاربية والإفريقية.
- ✓ السفارات أو الجهاز الدبلوماسي.
- ✓ المراكز الثقافية المتواجدة بالخارج.
- ✓ الممثلون الشخصيون أو المفوضون.
- ✓ أجهزة الدولة المختلفة.

ان وزارة الشؤون الخارجية هي مكلفة بتنفيذ السياسة الخارجية للدولة، وكذا بإدارة الاعمال الدبلوماسية والعلاقات الدولية، حيث تحرص على وحدة الدفاع عن مصالح الدولة ومصالح رعاياها في الخارج.

تقوم وزارة الشؤون الخارجية بتنسيق وتحضير جميع الأعمال مثيرة الاهتمام من شأنها المساهمة في ترقية التعاون والتبادل الاقتصادي، المالي والتجاري والثقافي دون أن ننسى الجانب الاجتماعي، كما تقوم العمل مع الحكومات والبحث عن الشراكة مع المتعاملين الاجانب وضبطها بالإضافة الى تشجيع الاستثمارات الاجنبية في الجزائر على المستوى الثنائي.

ويستند وزير الشؤون الخارجية في ممارسة المهام المخولة للوزارة الى هياكل الادارة المركزية وأجهزتها التي تبرز فيما يتعلق بالمغرب العربي في مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي، حيث تشرف على تنفيذ سياسة الجزائر مع بلدان المغرب العربي ومتابعتها.

كذلك يستند إلى المصالح الخارجية الخاصة والتي تبرز في التمثيليات الدبلوماسية والقنصلية والمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج والتي تتمثل في السفارات فيعتبر السفير ممثل لرئيس الجمهورية الذي يعتمد بصفته مفوضا للدولة والحكومة[1].

ب- مؤسسة الرئاسة:

مما لا شك فيه أن مؤسسة الرئاسة تلعب دورا هاما ومركزيا في صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية، وفق لنظرية"المجال المحجوز"التي تعتبر أن عملية صنع القرار هي حكر على الذين يحتلون قمة الهرم السلطوي في الدولة ونظرا لتميزها بطابع الحياد جعلها بعيدة عن الخلافات والصراعات التي تثيرها الأحزاب.

والملاحظ أن في الجزائر نستطيع القول أن مجال الشؤون الخارجية تختص به السلطة التنفيذية وتخصيصا مؤسسة الرئاسة لما أتيح لرئيس الجمهورية من صلاحيات كبيرة، ويبقى للبرلمان إمكانية فتح نقاش حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس احدى غرفتي البرلمان، كما أوردته المادة: 130 من دستور28 نوفمبر 1996، ومن خلال إحدى الغرفتين نجد الدساتير التي عرفتها الجزائر نلاحظ أنها منحت لرئيس الجمهورية، التحكم في صنع السياسة الخارجية، حيث نجد أن الرئيس بوتفليقة لطالما كان منذ توليه سدة الحكم سيد الموقف الخارجي فالمجهود الدبلوماسية طيلة فترة حكمه (1999-2009)، كان مجهودا شخصيا سواء في الصياغة، أو الأداء، أو في طبيعة الوسائل المستخدمة والأدوات التي يمكن من خلالها القيام بأداء السياسة الخارجية. وبالتالي فالسياسة الخارجية الجزائرية صياغة وأداء، تكرست في إرساء تقليد مرتبط بالتغير الذي يحدث في مؤسسة الرئاسة، فتغير أعلى هرم السلطة يلغي كل الارتباطات المؤسساتية والفكرية التي كانت سائدة في المرحلة السابقة، بل يلغي كل الإطارات التي كانت تعمل على

[1] أورنيد كلتومة، دور الجزائر في البيئة الاقليمية والدولية (1999-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة د.مولاي الطاهر، سعيدة، ص ص29-30.

تسيير القطاع وهذا ما يلاحظ سواء داخل الإدارة المركزية أو الممثليات الدبلوماسية والقنصلية، أو المراكز الثقافية والمعاهد واللجان المتخصصة بالقطاع[1].

ت- دور المؤسسة العسكرية:

تعتبر مؤسسة الجيش في دول العالم الثالث كمورد اقتصادي يمكن دراسته كجانب من جوانب الشؤون الدولية، فقد حققت أعمال كثيرة إبان الاستعمار، الامبريالية، الاستعمار الجديد إلا أن تأثير العامل العسكري في السياسة الخارجية يبقى غير معروف في بحوث العلوم السياسية وهذا نتيجة لاعتماد دول العالم الثالث على برامج مساعدات عسكرية هامة، من بينها الجزائر ولمعرفة دور مؤسسة الجيش في السياسة الخارجية نقوم باختبار العلاقة بين السلطة السياسية والعسكرية من خلال معرفة طبيعة مؤسسة الجيش الجزائرية ودور مؤسسة الجيش في السياسة الخارجية الجزائرية.

- **طبيعة ودور مؤسسة الجيش الجزائري في السياسة الخارجية الجزائرية:** الجيش الوطني الشعبي ليس جيشا كلاسيكيا ولا جيش ثكنة بل هو الجيش الوريث المشرف لجيش التحرير الوطني، فالقوة العسكرية الجزائرية تشكلت مع الكفاح من أجل التحري، الوطني، وقد ضمت عدد كبير من الأعضاء القدامى"للمنظمة السرية" الذين أسسوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل والذين نظموا وأعلنوا عن تأسيس جيش التحرير الوطني في أوت "1956"، من خلال مؤتمر الصومام والذي دعم الثورة الجزائرية بمؤسسات سياسية حقيقية، ومع تشكيل الحكومة المؤقتة G.P.R.A في 1958 أنشئت وزارة تسمى "وزارة القوات المسلحة، لكن وابتداء من جانفي 1960، ترك هذا القطاع الوزاري مكانه للجنة ما بين وزارات الحرب، وسرعان ما تم تعبئة وتجنيد حوالي أكثر من ثلاثة الاف وخمس مائة عضو من جيش التحرير الوطني يتمركزون على الحدود الشرقية التونسية وعشرة الاف جندي على الحدود الغربية المغربية، ووجود خمسة عشر الف مجاهد ومائة الف فدائي داخل الوطن.

[1] أورنيد كلتومة، المرجع نفسه، ص ص:31-32.

اذن الجيش الجزائري لم يكن مجرد مؤسسة عسكرية فحسب، بل هو مؤسسة حركية سياسية حاسمة في مختلف المجالات، فمن الناحية التاريخية نجدها حاضرة في بعض الأزمات والنزاعات في العالم، فقد شارك منذ 1962، في ثلاثة نزاعات إقليمية؛ وفي 1963 في الخلاف الجزائري المغربي، في جوان 1967، وأكتوبر 1973 في الشرق الأوسط أين برهن على كفاءاته.

غير أن الفترة التي يمكن التركيز عليها مع رئاسة عبد العزيز بوتفليقة بإرساء قانون المصالحة الوطنية الذي يعتبر أحد الخطوات التي ساهم فيها الجيش الوطني لمكافحة الإرهاب حيث حقق نتائج باهرة بمكافحة الإرهاب واستقر المجتمع أمنيا ومع استجابة ومساندة القيادات العسكرية والأمنية وضع حدا للإرهاب، فكانت بداية سنة 2000، أولى سنوات تحقيق السلم والأمن داخل البلاد، وفي هذه الفترة رد الاعتبار للمؤسسة العسكرية والأمنية واعتمادها مبدأ الاحترافية وتغيير بعض القيادات واستبدالها بكفاءات ذات خبرة علمية وميدانية في مواجهة المشاكل الأمنية، خاصة مع بداية 2010، التي شهدت عدة تغيرات مثل ثورات الربيع العربي التي أدت إلى إسقاط أنظمة لعدة دول عربية كليبيا وتونس، وكذا التهديدات الأمنية المستمر سواء الإرهاب المنتمي لتنظيم داعش أو القاعدة الذي يحدث على مستوى الساحل، كل هذا فرض واقعا أمنيا صعبا للحدود الجزائرية، إذ يشكل تحديا أمني ا للج ا زئر ومؤسسة الدفاع الوطني وخطورة الهاجس الأمني؛ فمن جهة الشرق تواجه الجزائر مشكلة إمكانية اختراق الإرهابيين المنتمين للقاعدة وداعش ومن الجهة الغربية مشكلة المتاجرة بالبشر والمخدرات والتهريب، ومع خطورة الوضع قامت الجزائر بتحديث التقسيم الإقليمي وصارت سبعة أقاليم أساسية مما سمح بتطويق كافة المشاكل الأمنية وانشاء مديريات مختلفة ذات مهام محددة، اقتناء وتحديث وسائل الدفاع من عتاد تجهيزات متطورة حيث بلغت ميزانية تطوير الجيش ما يفوق 10.75 دولار خلال سنة 2016 ، ب 587 ألف جنديا وضابطا وفضلا عن تزويد الجيش بأسلحة متطورة وطائرات ومركبات مزودة بأحدث التقنيات وبحسب آخر التقارير فإن عدد الطائرات وصل

الى 451 طائرة مختلفة الامتيازات والاستعمال و 975 دبابة، و 69 قطعة بحرية، لتحتل الجزائر المرتبة الثانية إفريقيا. [1]

[1] المرجع نفسه، ص ص37-38.

المحور الثاني

الجزائر في البيئة الإقليمية

1-السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي (تونس- ليبيا – المغرب أنموذجا).

2-السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الوطن العربي (القضية الفلسطينية أنموذجاً).

3-السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا (جمهورية مالي أنموذجاً).

المحور الثاني: الجزائر في البيئة الإقليمية

ان الجزائر من بين الدول التي امتلكت صوتا كبير على المستوى الإقليمي والدولي نتيجة لفعالية سياستها الخارجية، ونظرا لحجم الانجازات الكبيرة التي تمكنت من تحقيقها والوظائف التي استطاعت أن تؤديها، إلا انه ورغم هذا النجاح لم يبرز تطور كبير على طبيعة الدولة ومركزها الاقليمي والدولي، لكن هذا لا ينفي أن الجزائر وقت مجدها وازدهار دبلوماسيتها استطاعت ان تحل أزمات عربية واقليمية والمشاركة الفعالة باقتراحات ساهمت في حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، ورغم ما عانته من ويلات الاستعمار ثم بعد ذلك العشرية السوداء الا أنها استطاعت ان تنهض من جديد وبفضل حنكتها السياسية والدبلوماسية أن يكون لها صوتا مسموعا عربيا ودوليا.

1- السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي (تونس – ليبيا – المغرب):

تعتبر منطقة المغرب العربي من المناطق ذات البعد الاستراتيجي الهام عبر تطور العصور، حيث كانت هذه الأخيرة مهدا لتفاعل العديد من الظواهر الإنسانية والحضارية عبر التاريخ، بالإضافة لموقعها ذو البعد الحيوي في مجال السياسة الدولية في العصر الحالي، إذ تتوسط اتجاهات مسارح الأحداث العالمية، وتمثل أحد المنافذ الأساسية، ومناطق النفوذ الرئيسية لعديد الحركيات ذات البعد المحلي والدولي، وهذا ما نصت عليه معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي في مادتها الثانية:

- ✓ تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- ✓ تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها
- ✓ المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

- ✓ نهج سياسة مختلفة في مختلف الميادين، وهذه السياسة تهدف بدورها إلى تحقيق، في الميدان الدولي: "تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار، في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء".

أما في الميدان الاقتصادي: "تحقيق التنمية الصناعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد".

في الميدان الثقافي: "إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء".

أولا: توجهات ودور السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الدول المغاربية:

في العلاقات الدولية يجب وجود تفاعل بين الدول وتترجم هذه التفاعلات إلى سياسة خارجية حيث تعتبر هذه الأخيرة هي المفتاح الذي يحدد تفاعل وحضور الدولة بشخصيتها في المجتمع الدولي، وقد ارتبطت السياسة الخارجية بالبعد الأمني الذي يعنى بإيجاد استراتيجية شاملة ومتكاملة تختص بتحقيق أمن الدولة في الداخل والخارج ما يحقق لها الأهداف المسطرة لتحقيق الاستقرار والتقدم، وقد تطور مفهوم الأمن نظرا لتحول طبيعة التهديدات وأنماط التفاعل في النظام الدولي وتغير مفهومه من مفهوم مرتبط بالقوة العسكرية إلى مفهوم أشمل و أبعد، ويرتبط نجاح السياسة الخارجية على كافة الأصعدة لأي دولة بسلوكها السياسي وردود الأفعال الدولية اتجاهها ومدى تغلغلها والتأثير في بيئتها الخارجية [1].

[1] حليمة بروسي، محددات صنع السياسة الخارجية تجاه المغرب العربي (2019-2021)، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية: 2021-2022، ص:29-30-41.

أ- العلاقات الجزائرية التونسية:

ان العلاقات التّونسيّة الجزائرية تتميز بحالة من الاستقرار والهدوء أحيانا حسب الظّرف الذي يمرّ به البلدين، غير أنّها لم تصل أبدًا رغم حدّة الخلافات التي تميّز هذه العلاقة أحيانا إلى المواجهة أو القطيعة الدّائمة، ربّما هو عامل التقارب الجغرافي الثقافي وحتى التاريخي المشترك بدءًا من الإشعاع الثقافي للزّيتونة وصولا الى الكفاح المشترك ضد الاستعمار الفرنسي ووحدة المصير المشترك الذي يخفف حدّة الخلافات التي كانت تظهر وتختفي وفي فترات متباعدة، وقد ظهرت الكثير من الخلافات السياسية بين البلدين بعد استقلالهما نظرا لاختلاف النظام الذي تبناه كل من البلدين، فالحبيب بورقيبة لم يكن يخفي ميله إلى المعسكر الغربي في حين كانت الثّورة الجزائرية مرتبطة بعمق بالمعسكر الاشتراكي وكانت قياداتها متأثّرة كثيرا بالمنهج النّاصري الذي لم يكن على ود كبير مع الحبيب بورقيبة غير أنّ العلاقة عموما لم تصل إلى حدّ القطيعة النهائية أو المواجهة المباشرة بل شهدت فترات من التحسّن والاستقرار، ساهم في تهدئتها الكثير من الاتفاقيات المشتركة في مختلف المجالات ومشروع اتحاد المغربي العربي، الذي لم يستطع في المقابل حجب خلافات كثيرة حول الموقف من الصحراء الغربيّة مثلا قضيّة التعدّدية السياسية في الجزائر وتقنين عمل جبهة الإنقاذ الإسلامية بداية التسعينات الشيء الذي أزعج كثيرا حينها النّظام التونسي برئاسة زين العابدين بن علي الذي كان قد دخل في ذلك الوقت في مواجهة قويّة مع الحركة الإسلاميّة في تونس.

لقد حاولت الجزائر بعد سقوط نظام الرئيس بن علي، ومع موجة "ثورات الرّبيع العربي" أن تحيد بنفسها عن هذه الموجة التي أطاحت بالكثير من الأنظمة العربية، وكانت متخوّفة من" تصدير الثّورة "إليها، وحسب رأي المحلل السياسي والدبلوماسي السابق عبد الله العبيدي في تصريح لموقع" جدل بالحبر التونسي " فإنّ وصول حركة النّهضة إلى الحكم في تونس بعد 23 أكتوبر 2011، لم تكن تنظر إليه الجزائر بعين الرضا "لأنّها حركة ذات طابع إسلامي عانى منه النظام الجزائري سنوات التسعين، مع اقرار بأنّ هذا قد يشكّل خطرا على حدودها، في ظلّ أوضاع إقليميّة متوتّرة، خاصّة في مالي وليبيا" وكانت تونس قد اتخذت اجراءات من جانبها كقرار الحكومة التونسية، الذي يسمح للمواطنين الجزائريين بالدخول إلى تونس

باستعمال بطاقة التعريف الوطنيّة فقط داخل مشروع أطلق عليه الرئيس التونسي المؤقت المنصف المرزوقي "الحريات الخمس"، و هو قرار رفضته الجزائر مبررة موقفها بأنَّها غير معنيّة بالأمر، وعَزَت ذلك إلى الظُّروف الأمنيّة الّتي تَحكُم المنطقة، والّتي لا تشجع في نظرها على اتخاذ مثل هذا الاجراء، وفي 08 جانفي 2013 صادق البرلمان الجزائري، على مشروع قانون متعلق بترسيم بين الجزائر وتونس، مادتين وملحقاً يشمل تسع مواد تهدف في مجملها إلى الضبط النهائي الحدود البحرية مع تونس"، ويتضمن مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية الحدود البحرية للحدود البحرية بين البلدين من خلال ممارسة كل طرف في مجاله البحري، سيادته أو حقوقه السيادية أو ولايته القانونية. وتنص الاتفاقية وفق التقرير التمهيدي للجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية على تبادل المعلومات في حال التنقيب لاستكشاف أو استغلال الموارد الطبيعية على مقربة من خط الحد ود البحرية. [1]

- **التعاون في المجال الاقتصادي والعسكري بين البلدين الشقيقين:**

ان مجالات التعاون بين البلدين شهدت نمواً مطرداً خاصة على مستوى التعاون الاقتصادي والصناعي (شركات مشتركة) توجت بدايتها بتوقيع البلدين على معاهدة الإخاء والوفاق في 19 مارس 1983 والتي انضمت إليها موريتانيا لاحقا، وعرفت العلاقات التونسية الجزائرية تطورا هاما تمثل خاصة في تكثيف نسق التشاور بشأن ملفات التعاون الثنائي والقضايا السياسية محل الاهتمام المشترك وتوقيع عدة اتفاقيات هامة، ودعمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال التوقيع سنة 2001 على الاتفاق الإداري الجديد للتعاون الصناعي الهادف إلى تطوير صيغ الشراكة والاستثمار المباشر بين البلدين، كما شهد حجم التبادل التجاري بينهما تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، بحيث تجاوز عدد الاتفاقيات والبرامج التنفيذية المبرمة منذ 1963 بين البلدين 115 وثيقة 1 من أهمها اتفاقية الإقامة لسنة 1963 والاتفاقية التجارية

[1] يوسف زعيتري، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الدول العربية (2011-2016)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، السنة الجامعية: 2016-2017، ص 67.

والتعريفية لسنة 1981 واتفاقية نقل المسافرين والبضائع والعبور عبر الطرقات البرية لسنة 2001 والاتفاق حول الترتيبات المؤقتة المتعلقة بضبط الحدود البحرية بين البلدين لسنة 2002 [1].

منذ اجراء عملية تجميد الرئيس التونسي قيس سعيد، نشاط البرلمان وإقالة رئيس الحكومة، أجرت الدبلوماسية الجزائرية تحركات مكثفة، أظهرت مدى اهتمامها بالأوضاع في جارتها الشرقية، وانتهجت في الوقت ذاته سياسة الحياد بين مختلف الأطراف.

وأشرف الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، على المتابعة الدقيقة للانسداد السياسي في تونس، من خلال تبادل المكالمات مع نظيره قيس سعيد، وإيفاد وزير الشؤون الخارجية رمضان لعمامرة، مبعوثا شخصيا له إلى قصر قرطاج عدة مرات.

ففي 25 يوليو/ تموز الماضي، قرر الرئيس التونسي تجميد البرلمان، الذي يرأسه راشد الغنوشي زعيم حركة "النهضة"، 30 يوما، ورفع الحصانة عن النواب، وأقال رئيس الحكومة هشام المشيشي، وتولى بنفسه السلطة التنفيذية، بمعاونة حكومة يعين رئيسها، ثم أصدر أوامر بإقالة مسؤولين وتعيين آخرين.

وفي 23 اوت الماضي، أعلنت الرئاسة التونسية، أن سعيد "أصدر أمرا رئاسيا يقضي بالتمديد في التدابير الاستثنائية المتخذة إلى غاية إشعار آخر.

والجزائر دوما حريصة خصوصا على عدم تعريض موقفها المحايد لأي اختلال، من خلال حصر التواصل على الرئيس التونسي دون غيره من الأطراف السياسية.

وفي السياق، كشفت مديرة جريدة "الفجر" الجزائرية (خاصة) لإذاعة "شمس إف إم "التونسية قبل أيام، أن لعمامرة، نفى تلقي بلاده طلبًا من رئيس حركة "النهضة" راشد الغنوشي لزيارتها.

[1] المرجع نفسه، ص ص : 68-69.

وقالت حزام، إن لعمامرة، أكد لها أن بلاده "لن تستقبل أي سياسي تونسي في الوقت الراهن، ولن تدعم أي جهة سياسية على حساب أخرى."

رفض الجزائر لأية ضغوط خارجية على تونس، تكرر على لسان لعمامرة، الذي قال في مؤتمر صحفي، في 24 أغسطس، "إن الجزائر تتفهم الظروف الخاصة التي تمر بها تونس، وتحترم سيادتها وحرمة ترابها."

وتابع: "وهي (الجزائر) ضد أي تدخل أجنبي، ولا تقبل أن تمارس عليها ضغوط، ولا تقبل أن تملى عليها وصفات أو إجراءات على الشعب التونسي[1].

ب- العلاقات الجزائرية الليبية:

الملاحظ أن الثورة الليبية التي حدثت في سنة 2011، هي إحدى الثورات التي شهدتها فترة الربيع العربي حيث أن هذه الثورة تأثرت إلى حد كبير بالثورات العربية المجاورة التي سبقتها في كل من مصر وتونس، وتشابهت معهما في الأسباب وفي العديد من العوامل المحركة التي كان أساس معظمها منطلقا من معاناة شعوب هذه الدول، وكان سببها الأكبر والأشد سوءا فساد أنظمتها السياسية الحاكمة وتماديها في سطوة الطغيان، قبيل الثورة الليبية اندلعت سلسة احتجاجات بدأت في 21 كانون الثاني 2011، حيث بدأت المظاهرات في درنة وبنغازي وبني وليد وعدة مدن ليبية أخرى احتجاجا على الفساد العام والمتفاقم والاستيلاء على المساكن التي بنتها الحكومة، بالتزامن مع نجاح الثورة التونسية والمصرية توهجت حدة المظاهرات الشعبية حيث كانت شراراتها في 22 شباط في مدينة بنغازي، البيضاء، طرابلس وامتدت في أغلب المدن الليبية، كان الشبان الليبيون هم من قاد تلك الاحتجاجات، وكانت مطالبهم الأساسية الإصلاحات السياسية والاقتصادية وإسقاط نظام معمر القذافي الذي تميز بالظلم و الاستبداد، وقد كان لهم ذلك وحققوا مطلبهم وأسقطوا النظام لكن كانت مرحلة ما بعد القذافي مرحلة مناقضة تماما لما تمناه وسعى

[1] الجزائر والأزمة التونسية، بين الحياد والمصلحة الاستراتيجية (تقرير)، 14-09-2021، أكثر التفاصيل متاح على الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar/2364196 ، تاريخ زيارة الموقع: 26-03-2024.

اليه الشعب الليبي، فقد واجه الليبيون واقع غير متوقع، خاصة وأنهم كانوا يطمحون إلى جعل بلدهم بلدا غني تنتشر فيه العدالة والمساواة والديمقراطية والتآخي بعيدة تماما عن الواقع الليبي الذي كان سائدا في فترة القذافي.

- **موقف الجزائر من الأزمة الليبية:**

ظلت السياسة الخارجية الجزائرية الرسمية محايدة بشأن الثورة ضد نظام القذافي، وحتى بعد اتهامها بمساندة النظام السابق خشية وصول الربيع العربي إليها، لكن بعد القضاء على القذافي سارعت الجزائر للاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، وفي أعقاب النزاع الذي حدث بين مختلف المكوّنات السياسية في ليبيا عملت الجزائر جاهدة على البحث عن حلول سياسية بين الفرقاء السياسيين، تكون متراسا أمام أية محاولة لصعود الجهاديّين الإسلاميّين(العدو اللدود للنظام الجزائري)، وفي وجه كل التدخلات الأجنبية، والمساعدة في إعادة بناء قدرات ليبيا لمراقبة حدودها خاصة بعد انهيار الجهاز الأمنيّ الليبي، وبهذا فقد أعلنت السلطات الجزائرية حالة من التأهب القصوى تحسبا لأي طارئ في ظل الصراعات التي تشهدها ليبيا.

تعتبر الجزائر من أكثر المتأثرين مباشرة بالأزمة الليبية، خصوصا على الصعيد الأمني، بحكم التماس الجغرافي، فالحدود بين البلدَيْن طويلة جدّا (حوالي: 900 كم)، وصعبة السيطرة ما خلق انعكاسات أمنية وسياسية خطيرة على الجزائر، فقد تفاقمت عمليات التهريب بشتّى أنواعها من طرف طوارق ليبيا، خاصة نحو الجزائر ومالي، وشهدت المنطقة، وبخاصّة إليزي وطاسيلي، تسلّل الكثير من العناصر الإرهابية والإجرامية، التي شكّلت انشغالا بالغا للجزائريين، وبرغم التصريحات المتبادلة من سلطات البلدين حول تأمين الحدود، فإنّ غياب الثقة بدَا واضحا بين الجانبين، ولا سيما الطرف الليبي، بسبب غياب قوة واحدة مسيطرة على الوضع في ليبيا، فالأمر رهن بصراع الميليشيات، ويبدو أن الليبيّين، بمختلف تلويناتهم السياسية، مقتنعون بجدوى الوساطة الجزائرية، لعدة اعتبارات وهي:

✓ أولا احترافية الدبلوماسية الجزائرية في مجال الوساطات وحلّ النزاعات في المنطقة.

- ✓ وثانيا لضعف التأثير الدبلوماسيّ المصريّ في المنطقة، بسبب المشكلات المصرية الداخلية، ورفض بعض التشكيلات السياسية الإسلامية في ليبيا، الموالية لجماعة «الإخوان المسلمون» (ذات البُعد الدولي)، لأية وساطة بقيادة الرئيس المصري السيسي.
- ✓ وثالثا لأسبابٍ أمنية، تتعلق بتخوّف الليبيّين من تحوّل ليبيا إلى ملاذٍ لتنظيم «داعش»؛ خصوصا أن مؤشرات كثيرة أثبتت ذلك. [1]

وعلى اثر سقوط نظام القذافي وفشل عملية الانتقال الديمقراطي نتيجة الظروف التي شهدتها الساحة الليبية سياسيا وأمنيا سعت الجزائر لإطلاق مبادرة لحل الأزمة الليبية، تضع حدا للاقتتال، وترسي أسس العملية السياسية خاصة بعدما تصاعدت طلبات ضرورة حسم ما يجري في ليبيا عبر تدخل عسكري جديد حاسم، وهو ما ترفضه الجزائر وترفض تورطها فيه، وهو ما عكسه موقفها الصارم حول ضرورة الحل السلمي السياسي للأزمة ودعت المجتمع إلى حوار ليبي شامل، لكن هناك مَن يرى أن الجزائر أخطأت لانخراطها بمفردها في الأزمة الليبية، فيرى –مثلا– الأستاذ الدبلوماسي عبدالعزيز جراد: أن تكفّل الجزائر وحدها بالملف الليبي قد يفتح عليها صراعات مع دول لها مصالح في ليبيا، ويقترح أن تنضوي مبادرتها، لحلّ الأزمة سياسيّا، ضمن إطار إقليمي عربي أو إفريقي[2].

ت- السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المملكة المغربية:

- **البعد السياسي للعلاقات الجزائرية المغربية:**

[1] ليلى مسالي، حمدوش رياض توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية بين متطلبات الدور الاقليمي والتحديات الأمنية، مجلة المعيار، مجلد 26، العدد 64، السنة 2022، ص: 1031-1032-1033.

[2] المرجع نفسه، ص: 1033.

تجمع الدولتين عوامل عدة مشتركة من لغة ودين وثقافة، لكن فرقهما النظام السياسي الحاكم وما أملاه من خلافات ونزاعات وتحالفات دولية خاصة إبان الحرب الباردة هذا ما أدى إلى مسارات متفرقة بينهما ومتباعدة ومختلفة تماما عن التوافق الذي كان يصبغ علاقتهما عند اشتراكهما معا في النضال ضد المستعمر الفرنسي فقد شهد الكفاح المشترك ضد الاستعمار وحدة مصائر ومصرات ولطالما اعتمدت الجزائر على الحدود المغربية واتخذتها كقاعد خلفية لجبهة التحرير الوطنية الجزائرية والى حين تاريخ استقلال الجزائر ارتبطت النخب في البلدين بعلاقات وثيقة، وقد كان آخر خلاف أو مشكل يمس البلدين هو قرار قطع العلاقات الدبلوماسية وهذا كان بإعلان من وزير الخارجية أنذاك رمطان لعمامرة، كان هذا القرار كرد فعل للجزائر على أفعال المغرب العدائية المتواصلة ضدها وقد حمل رمطان لعمامرة صناع القرار المغربيين مسؤولية تردي العلاقات بين البلدين، وقد أشار إلى أن هذا القرار لا يعني تضرر مواطني البلدين وستمارس القنصليات دورها المعتاد، ورغم هذا التأكيد إلا أن المغرب اتجه لغلق سفاراته بالعاصمة الجزائر على أن يعود الطاقم الدبلوماسي إلى المملكة. [1]

مع هذا كان السلوك السياسي الجزائري تجاه المغرب تعاونيا يهدف إلى دفع مسار التكامل في إطار وحدة المغرب العربي رغم كل الاتهامات الموجهة من طرف المغرب بخصوص المساس بالوحدة الترابية المغربية فيما يتعلق بالدعم الجزائري للقضية الصحراوية، وطيلة العشرية 1999-2009 والتي انطلقت بمشاركة الرئيس بوتفليقة في جنازة الراحل الملك الحسن الثاني الذي كانت تربطه به علاقات صداقة قوية باعتباره رفيق درب السلاح حسب تصريح الرئيس بوتفليقة وحاولت فيها الجزائر بناء مسار تعاوني مع الجارة الشقيقة المملكة المغربية وفق استراتيجية تدرجية مبنية على سياسة الحوار والتفاوض في إطار ثنائي لا يقبل الوساطة وطرفا ثالثا وتكون قاعدته الأساسية اللجان الثنائية المشتركة والتي تشرف على تناول كل الملفات العالقة بين البلدين خصوصا في جانبها الأمني بما يخدم مصلحة الطرفين.

[1] حليمة بروسي، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

تميزت الفترة 1999-2009 بطغيان قضية هامة على مستوى العلاقات الجزائرية المغربية فمن ناحية كان الوضع العام الذي يطبع العلاقات بين البلدين متوترا نتاج غلق الحدود وفرض التأشيرة من الجانبين لذا تمحور النقاش العام للعلاقات ما بين البلدين حول ضرورة إلغاء التأشيرة وفتح الحدود البرية دون الاهتمام بالجوانب الاقتصادية أو الفنية والتي من شأنها تعزيز المسار التعاوني، إن طغيان الجوانب السياسية على السلوك السياسي للبلدين في نظرة احدهم للآخر أدى إلى حالة من الجمود والركود في العلاقات الثنائية والتي بقيت مشروطة بحل مشكل الصحراء. [1]

وفي هذا الاطار لقد تطرق "بيير فرميرن" لأسباب هذا التوتر الذي أدى إلى قطع العلاقات بين البلدين: حيث نجد أن من بين الأسباب المباشرة أو الفورية التي أدت لنشوب الأزمة توقيع "اتفاقيات أبراهام" بين المغرب وإسرائيل في سنة 2020، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الخليج، وبموجب هذا الاتفاق تعترف واشنطن بمغربية الصحراء الغربية ويمثل ذلك داعيا كافيا للحرب خاصة أن المغرب رفع رصيده على المستوى الدبلوماسي في الآونة الأخيرة معززا بذلك مكانته بالساحة الدولية في حين ظلت الجزائر على الهامش، بالإضافة لقضية "بيغاسوس" التي زادت الأمر حدة بحيث قد تكون الرباط قد تجسست على هواتف العديد من المسؤولين الجزائريين عبر استخدام برنامج معلوماتي إسرائيلي، وهذا كان كفيل بتأجيج الغضب إزاء تطبيع العلاقات المغربية الإسرائيلية، وأيضا اتهمت الجزائر المغرب بأنها على علاقة بالمسؤولين عن إشعال الحرائق في منطقة القبائل مماساهم في تفاقم الأزمة بين البلدين حتى كانت الجزائر قد أصدرت بيانا على إثر اجتماع استثنائي للمجلس الأعلى للأمن في 18 أوت 2020، الذي خصص لتقييم الوضع العام عقب سلسلة الحرائق التي عرفتها البلاد، حيث تبين ضلوع الحركتين الإرهابيتين "الماك" و"الرشاد" في اشعالها وتورطهما في اغتيال المرحوم جمال بن سماعيل، وأضافت الرئاسة أيضا أن المجلس قرر

[1] مهدي فتاك، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا (1999-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية: 2010-2011، ص ص: 115-116.

تكثيف المصالح الأمنية لإلقاء القبض على المتورطين وكل المنتمين للحركتين الارهابيتين لاسيما "الماك" التي تتلقى دعم ومساندة من الأطراف الأجنبية خاصة المغرب والكيان الصهيوني [1].

- **مشكل الحدود وقضية الصحراء الغربية في العلاقات الجزائرية المغربية:**

يعتبر هذين العاملين من الأسباب الأكثر تعقيدا في العلاقات الجزائرية المغربية، إذ أصبح كل من الطرفين يسعى الى الدفاع عن حدوده بالرجوع إلى الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة مع المستعمر مثل معاهدة "لالة مغنية" مارس 1845التي وقعها المغرب مع فرنسا، والتي نصت على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب وتركيا لتصبح هي الحدود مع المغرب والجزائر، إلا أن المشكل المتعلق بالصحراء الشرقية بقي عالقا خصوصا بعد اكتشاف الحديد بها وتجدد المطالب المغربية بضرورة تسوية المشكلة كان سببا في حدوث مواجهات أدت الى قيام تحالفات غير مستقرة تصنعها الأحداث والمصالح مما شكل بؤرا للتوتر والنزاع بين الدول، بقي المشكل الحدودي عاملا مزمنا ومؤثرا في طبيعة العلاقات بين البلدين وكثيرا ما استعمل كورقة ضغط سياسي في سبيل تغير بعض المواقف لطرف ما، أو لتحقيق نوع من التوزان في المنطقة، ولم تعترف المغرب بالحدود الجزائرية رسميا حتى سنة 1989 الى أن تم امضاء اتفاق بشأنها، وشهدت بعد ذلك الجزائر والمغرب مرحلة من الانفراج لم تدم طويلا، لأن مشكل الصحراء الغربية بامتداد جذورها في الماضي بقت تشكل رهانا استراتيجيا ودافعا أساسا لخلق التوتر بين البلدين، خلاف شائك بين الجزائر والمغرب نظرا لما شكلت قضية الصحراء الغربية خلاف شائك بين الجزائر والمغرب نظرا لما تكتسيه القضية من أهمية بالغة مرتبطة بالموقع الاستراتيجي لمنطقة الصحراء الغربية، لم يمكن الطرح المغربي مبنيا على أسس تاريخية ثابتة، بل كانت الأهداف الاستراتيجية دافعا رئيسيا دفع المغرب إلى الإصرار على مطالبها، خاصة بعد اكتشاف احتياطي الفوسفات الكبير المتواجد بمنطقة" بوكراع "بالإضافة إلى ثروات الشاطئ الأطلسي، وأدى اعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية يوم 07 مارس1976 إلى نقطة توتر حاسمة في تاريخ العلاقات الجزائرية– المغربية حيث تم قطع

[1] حليمة بروسي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 53-54.

العلاقات الدبلوماسية وسط أجواء مشحونة بالتوتر العسكري بين الجيشين المغربي وجبهة البوليساريو، ثم جاء بعد ذلك انضمام الجمهورية الصحراوية إلى منظمة الوحدة الإفريقية في فيفري 1982، والاعتراف بها من طرف 26 دولة عضو.[1]

يتضح من خلال تاريخ العلاقات الجزائرية بالمغرب العمق الشديد والترابط الوثيق والتأثير المتبادل لسياسة كلاهما على الأخر، تميزت في الفترة ما بين 2009-1999بطغيان قضية مهمة على مستوى العلاقات الجزائرية المغربية، كان الوضع العام الذي يطبع العلاقات بين البلدين متوترا نتاج غلق الحدود ورفض التأشيرة، وفتح الحدود البرية لتعزيز المسار التعاوني، لكن طغيان الجوانب السياسة على السلوك السياسي للبلدة أحدهم للأخر أدى إلى حالة من الركود في العلاقات الثنائية والتي بقيت مصممة بحل مشكل الصحراء.

أدى تطبيع العلاقات بين البلدين، بصدور إشارات إيجابية من طرف المغرب بعد انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجزائر، مهدت للتحضير للقاء بين البلدين في صيف 1999، إلا أن وفاة الملك الحسن الثاني أدى الى تأخير اللقاء، ثم فشل التقارب في1999، بعد اتهام الجزائر بإيواء جماعات مسلحة جزائرية.

في 24سبتمبر2004 بعث الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رسالة الى زعيم البوليساريو الراحل محمد عبد العزيز عبر فيها عن دعم بلاده للقضية وذلك بسبب توجيه المغرب المذكرة التوضيحية إلى الأمم المتحدة فيها مسؤولية الجزائر في قضية الصحراء الغربية، في مارس 2005، أول لقاء رسمي يعقد في الجزائر بين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وملك المغرب محمد السادس.

في ديسمبر2012، أيام اتفاقية جزائرية تنظم في الرباط في إطار تنمية العلاقات والتعاون الثقافي بين البلدين، كما تطرق الدبلوماسي الجزائري عبد القادر مساهل في 21 أكتوبر "2017

[1] لحسن زيتوني، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه تونس والمملكة المغربية منذ (1999-2018)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، السنة الجامعية 2018، ص ص: 69-70.

"إلى المشاكل الاقتصادية التي تواجهها بلاد شمال إفريقيا مثل مصر وتونس، وقال وزير الخارجية الجزائرية إن" شركة الخطوط الملكية المغربية تنقل أشياء أخرى غير المسافرين "في إشارة منه الى الحشيش" ويكمن دور السياسة الجزائرية اتجاه المغرب للحد من مشاكل الجريمة المنظمة وقطعها. [1]

وكخلاصة نقول ستظل التراكمات التاريخية، والخلافات الحدودية، والخيارات الإقليمية، تحكم طبيعة العلاقات المغربية – الجزائرية، كما كانت تفعل على مدى عقود. لكن استمرار التوتر والعداء ليس قدرًا محتومًا بينهما أيضًا. فبين البلدين الجارين مصالح كبرى ومشتركات ليست قليلة، يمكن الانطلاق منها والبناء عليها نحو علاقات أكثر إيجابية. لكن الوصول إلى هذه النقطة يتطلب سحب أسباب التوتر الراهن الذي أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وربما يفترض أن يكون الهدف المرحلي التعايش واستقرار العلاقات أو تطبيعها نسبيًا على الرغم من الخلافات. فحل الخلافات يحتاج إلى تغير جذري في مقاربة البلدين لبعض القضايا المذكورة أعلاه، انطلاقًا من خيار استراتيجي مفاده ترجيح كفة تفضيل العلاقة بين البلدين على هذه القضايا الخلافية، وإخضاع موقف كل دولة من هذه الخلافات للعلاقة بين البلدين والشعبين الشقيقين.

2–السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الوطن العربي (القضية الفلسطينية أنموذجاً).

أولا: العلاقات الجزائرية الخليجية

تسعى الجزائر جاهدة إلى إقامة علاقات وطيدة مع دول الخليج، بحيث يتم من خلالها تعزيز سبل التعاون والاندماج خاصة في المجال الاقتصادي والوقوف المشترك في وجه التهديدات الأمنية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة العربية في الآونة الأخيرة، بحيث لا يمكن إنكار قيمة الدور الذي تلعبه الجزائر كفاعل أساسي في القرار السياسي العربي والإسلامي، والإفريقي وكقوة اقتصادية تتحكم بأسواق النفط في العالم . لذا، فتقارب دول الخليج العربي مع الجزائر يصب في مصلحة الطرفين بعودة الجزائر إلى الصف العربي وتحقيق

[1] المرجع نفسه، ص: 71-73-74.

توازن اقتصادي على الصعيد العربي وضمان دول الخليج لحليف اقتصادي وتوازن سياسي في منطقة المغرب العربي تحديد اً، وفي إطار سعي الجزائر للانفتاح على السوق العربية وتطوير التجارة البينية في منطقة التجارة العربية الحرة التي تضم دول مجلس التعاون الخليجي بعد أن كان توجهها منحصرا في اتجاه أوروبا، عمدت الجزائر إلى وضع أسس تعاون اقتصادي مع دول الخليج.

ويقول خبراء جزائريون أن علاقات الجزائر مع دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة ظلت تتسم باختلاف كبير في المواقف من قضايا المنطقة العربية لكنها بقيت هادئة وودية ويعكس ذلك تبادل الزيارات على أعلى مستوى بين الجانبين.

وعلى هذا الأساس سيتم التركيز على العلاقات الجزائرية مع بعض الدول الخليجية كالسعودية وقطر والامارات...الخ.

أ- العلاقات الجزائرية السعودية:

اتسمت العلاقة بين البلدين بالتعاون الاجتماعي نظرا للصلات الاجتماعية المشتركة بينهما والدين في مقدمتها باعتباره شرطا ملائما لنمو التضامن بين الجماعة، وقد حرصت الحكومتان السعودية والجزائرية على إبقاء الوحدة الدينية داخل بلادها للحفاظ على تماسك أبنائها وتحقيق السعادة لهما في الدارين، ضف إلى ذلك وحدة اللغة والتاريخ والمصير المشترك إذ أن تاريخ الأمة العربية هو جزء من التاريخ السعودي والجزائري، حيث أن وحدة التاريخ وحدة في الأزمان كما أنه يعتبر جزءا كبيرا من تفكير وشعور الشعب بما يحدثه في النفوس من آثار، وفي العقول من تفكير، وفي الحياة من اتجاهات وهي مجموعة التجارب التي حركت الشعب وتفاعل معها فوحدته وجعلت له في الحياة موقفا واحدا، ولقد كانت بداية العلاقات الجزائرية السعودية مع الاتفاقيات الثنائية بين البلدين والزيارات المتبادلة بين الرؤساء السابقين بحيث حاول البلدين تحقيق التعاون الاجتماعي وتعزيز العلاقات الودية والمحبة الصادقة، توجت بتوقيع اتفاقية اجتماعية بتاريخ 30 سبتمبر1984، والتي هدفت إلى المساعدة والتعاون في حال وقوع الكوارث الطبيعية، ثم تلتها

اتفاقية أخرى بين البلدين بتاريخ 02 ديسمبر1993، والتي كان الهدف منها تمويل المملكة السعودية دولة الجزائر بعدة مشاريع لغرض إنشاء الإسكان الاجتماعي. ومع الظروف التي تشهدها المنطقة العربية جراء التهديدات الأمنية كالإرهاب والأزمات والنزاعات بين دولها، ضف إلى ذلك ثورات الربيع العربي التي مست جل الدول العربية، أصبحت العلاقات بين البلدين توصف بالغموض والتوتر والبراغماتية لتأثرها بالسياق الجيوسياسي، فالسعودية في ظل المصاعب التي تمر بها والتي منها مأزق حرب اليمن والمنافسة الشرسة في أفريقيا التي تهدد علاقة المملكة مع مصر و تطور الخلافات مع الولايات المتحدة، حليف المملكة الاستراتيجي الذي لم يعد بالإمكان التنبؤ بتوجهاته بعد انتخاب دونالد ترامب رئيساً، تسعى الرياض إلى تجنّب العزلة الدبلوماسية عبر اجراء بعض التغيرات في سياستها تجاه الجزائر بحيث امتنعت منذ عام 2014 عن تخفيض إنتاجها للنفط لإعادة رفع سعره بعد انهيار سوق النفط والغاز، وقررت في الآونة الأخيرة إعادة النظر في «أوبك» في موقفها والاستجابة لتشجيعات الجزائر، رغم أنها لا تتمتع بثقل كبير في منظمة بذلت الجزائر جهوداً دبلوماسية مهمة أفضت إلى توقيع اتفاق في ديسمبر الماضي بين الد ول المصدّرة للنفط هدفه تخفيض إنتاج النفط العالمي بمعدل 1.8 مليون برميل يومياً، وقد التزمت السعودية بهذا الاتفاق لحفظ حصتها من السوق أمام المنافسة الأميركية، كما عبّرت في 22 جانفي عن شعورها ب «الرضا والتفاؤل على لسان وزير طاقتها خالد الفالح الذي وصف الالتزام بالاتفاق "بالرائع والمذهل" متما هياً بالتالي مع توجهات الجزائر. [1]

تشهد العلاقات الجزائرية–السعودية، خلال الفترة الأخيرة، حراكا دبلوماسيا متناميا، على أعلى المستويات القيادية والوزارية، بهدف توطيد العلاقات بين البلدين العربيين، المؤثرين في مجريات الشؤون الإقليمية بل والدولية.

والدفع بها نحو التعاون الاستراتيجي، تمهيدًا للشراكة الاستراتيجية الشاملة. يظهر ذلك جليا، في الزيارات المكثفة بين كبار مسؤولي البلدين الكبيرين، فالزيارة الأولى، التي أجراها الرئيس، عبد المجيد تبون،

[1] يوسف زعيتري، مرجع سبق ذكره، ص70-71-72.

بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية في ديسمبر 2019م، كانت إلى المملكة العربية السعودية. وهذا يحمل كثيرًا من الدلالات والرسائل بالغة الدقة، عن أهمية وثقل ومكانة المملكة لدى الدولة الجزائرية، حيث جرى العرف الدولي أن بوصلة الزيارة الأولى لرؤساء الدول بعد فوزهم في الانتخابات، تحدد بعناية فائقة، وعادة ما تكون من نصيب الدول الأكثر أولوية للدولة في دوائر سياستها الخارجية.

أعقب زيارة الرئيس عبد المجيد تبون إلى المملكة زيارات وزارية مكثفة، لمكانتها الكبيرة لدى الجزائر، حيث شارك الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، في العديد من القمم التي استضافتها المملكة، سواء ما تعلق بالقمة العربية الصينية للتعاون والتنمية، أم القمة العربية؛ للمساهمة في التخفيف من حدة القضايا المحورية العالقة وتعظيم المكانة العربية في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة. كما عمق البلدان الشقيقان أطر التعاون المؤسسي سواء عبر اللجنة السعودية الجزائرية المشتركة، أم لجنة المشاورات السياسية السعودية– الجزائرية التي أعلنت في دورتها الرابعة التي عقدت في شهر ماي 2023م، عن تأسيس مجلس التنسيق الأعلى السعودي الجزائري، أم لجنة الصداقة والأخوة البرلمانية الجزائر–السعودية، التي تم تنصيبها في أكتوبر 2022، أم اللجنة المختلطة الجزائرية–السعودية المكلفة بالتعاون العسكري.

تعكس هذه التطورات بداية مسار متسارع، لتمتين العلاقات بين البلدين. وهي الدرجة التي يفترض أن ترتقي إليها، نظرا إلى العديد من الاعتبارات الجغرافية والسياسية والاقتصادية، خاصة في ظل التحولات التي يمر بها النظام الدولي؛ التي تقتضي تكثيف التعاون بما يعزز من مكانة الدولتين في تراتبية القوى في الميزانين الإقليمي والدولي. [1]

– الأبعاد الجيوسياسية للعلاقات الجزائرية السعودية:

[1] العلاقات السعودية الجزائرية في عالم متغير في 23 سبتمبر 2023، أكثر التفاصيل متاح على الرابط التالي: https://www.echouroukonline.com، تاريخ زيارة الموقع: 27-03-2024.

تقود المقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية إلى العديد من نقاط التشابه، لعل أهمها كبر مساحة الدولتين وما يترتب عليه من تنوع في المناخ والتضاريس والموارد الاقتصادية؛ حيث تعتبران من أهم منتجي ومصدري الطاقة في العالم، وإن كانت السعودية تحتل مرتبة متقدمة بشكل أكبر، خاصة في النفط، الذي تعتبر المملكة ثاني منتج وأول مصدر له عالميا. في المقابل، تتنوع المصادر الجزائرية بين النفط والغاز؛ وهي من أكبر منتجي ومصدري الغاز إذ يقع ترتيبها ضمن العشرة الأوائل في العالم، كما أن قربها الجغرافي من السوق الأوربية يمنحها قيمة مضافة. وسكانيا، تعد الدولتان قوتين ديموغرافيتين في أقاليمهما، ورُغم أن عدد سكان المملكة أقل، ولكنه مقارنة بجوارها، يجعلها القوة الأكبر.

تقع المملكة العربية السعودية والجزائر من الناحية الجيوسياسية في إقليم الشرق الأوسط، بمفهومه الموسع الذي يدرج شمال إفريقيا ضمنه، كما تنتميان إلى الدائرة العربية. وأهم ميزة في الموقع الجغرافي للبلدين، تكمن في تباعد الدوائر الجيوسياسية ذات الأولوية الأمنية الكبرى للدولتين، الذي يقلل من مجالات التنافس، ويعزز من فرص التعاون والتنسيق بينهما. تركز الجزائر مثلا، على جوارها المباشر، خاصة دول المغرب العربي ومنطقة الساحل، بينما تركز المملكة العربية السعودية على الخليج العربي وشرق إفريقيا. ومن الناحية الجيو-اقتصادية، فإن مشاريع الربط الاقتصادي التي تستهدفها الجزائر تهتم بالعمق الإفريقي، وتحديدا غرب إفريقيا ووسطها، كما أن أوروبا هي سوق الطاقة الأساسية بالنسبة إلى الجزائر وتحديدا الغاز؛ في حين، تهتم السعودية بطرق الربط بين آسيا وأوروبا، سواء عبر مشروع الحزام والطريق الصيني أم طريق الهند – الخليج – أوروبا، الذي أعلن عنه في الاجتماع الأخير لقمة مجموعة العشرين. وحتى صادراتها النفطية نحو أوروبا لا تؤثر على النفط الجزائري، الذي في كل الأحوال لا يمكنه تغطية السوق الأوربية بمفرده.

- ملامح السياسة الخارجية الجزائرية والسعودية الجديدة:

تكشف المقارنة بين السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية والجزائر، خلال هذه المرحلة، عن العديد من نقاط التقارب، من حيث إدراكها أهدافها وعلاقتها مع الدول الأخرى، سواء في المحيط الجغرافي القريب أم البعيد، وأيضا، تصورها للأزمات الإقليمية وكيفية التفاعل معها، ناهيك عن حجم التحولات في النظام الدولي والعلاقة مع القوى الكبرى. كل هذا، يعزز من إمكانية بروز محور الجزائر–الرياض على المدى المتوسط، انطلاقا من المؤشرات التالية:

- ✓ **الدور الإقليمي**: تسابق المملكة العربية السعودية الزمن لتجسيد مستهدفات رؤية 2023؛ التي تقتضي منها توفير كل الظروف المناسبة لتحقيقها، سواء داخليا أم خارجيا. وهو ما انعكس بشكل كبير على سياستها الخارجية، التي وإن كانت معروفة بديناميكيتها المستمرة، إلا أنها في المرحلة الأخيرة ضاعفت من إيقاع أنشطتها بما يتناسب مع طموحاتها وتأثيرها الإقليمي والدولي. والجزائر بدورها، تشهد حركية كبيرة في السنوات الأخيرة، وإن كانت منطلقاتها وسياقاتها مختلفة؛ حيث تسعى لاستدراك الإخفاقات التي مرت بها في العقد الأخير داخليا وخارجيا، وتعمل على تجاوز المرحلة الانتقالية القصيرة التي مرت بها بعد الحراك الشعبي في 2019.

- ✓ **المقاربة السلمية**: توصلت المملكة العربية السعودية، خلال شهر مارس 2023، إلى اتفاق مع إيران برعاية صينية، أنهى قطيعة دبلوماسية وصراعا بين البلدين كان مستمرا منذ قرابة ثماني سنوات. شكّل الاتفاق بالنسبة إلى السعوديين لحظة تحول استراتيجي انتقلت فيها المملكة إلى فاعل يعمل على صنع السلام، وقد ترافق ذلك مع أنشطة عديدة تصب في هذا الاتجاه، لعل أبرزها الجهود الدبلوماسية التي تبذلها المملكة في تسوية بعض النزاعات، كالحرب الروسية الأوكرانية باستضافتها في شهر أغسطس الماضي أربعين دولة لبحث فرص السلام، كما احتضنت جولات عديدة من المفاوضات بين طرفي النزاع في السودان، وللوصول إلى مقاربات لحل الأزمة اليمنية والسورية. يتناغم هذا النهج مع الرؤية الجزائرية الثابتة، التي تركز على الآليات السياسية والدبلوماسية في إدارة النزاع وترفض الأدوات العسكرية، وهو ما قامت به تجاه العديد من الأزمات الدولية والإقليمية، على غرار

موقفها من الأزمة الليبية ومن الانقلاب في النيجر؛ حيث زاوجت بين رفضها للانقلاب وحثها على العودة إلى الأطر الدستورية، ولكن رفضها في الوقت نفسه للتدخل العسكري الأجنبي وإصرارها على أولوية الآليات السلمية، وهو ما عكسته مبادرة الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، التي كانت محل ترحيب من طرف جل الفاعلين الدوليين وفي مقدمته دول منظمة غرب إفريقيا (الإيكواس) والولايات المتحدة الأمريكية.

- ✓ **استقلالية القرار وتغليب المصالح الوطنية:** يظهر ذلك في التنسيق بين السعودية والجزائر وغيرهما من أعضاء (أوبيك) التي توافقت على خفض إنتاجها من النفط، للمحافظة على الأسعار بما يخدم مصالح الدول المنتجة له، على عكس ما كانت تريده الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، من زيادة في الإنتاج، وهو ما اعتبرته واشنطن انحيازا من المملكة إلى جانب روسيا، في حين، أكدت الرياض على أن القرار اقتصادي صرف. وقد كان ذلك مؤشرا عن تحول في السياسة السعودية نحو الموازنة في علاقتها بين القوى الكبرى، والأمر نفسه بالنسبة إلى الجزائر التي تعمل على نسج علاقات مع كل القوى وترفض أن تحسب على طرف دون آخر.

- ✓ **الموثوقية:** تحظى المملكة العربية السعودية والجزائر بسمعة كبيرة في المحافل الدولية، حيث تعرفان بالالتزام بتعهداتهما، وعدم نقض الاتفاقيات أو الالتفاف عليها، والوفاء بأي عهود تقطعها، هذه السمعة تتيح للدولتين فرصا كبيرة جدا لقيادة الوساطات في مختلف الأزمات الجارية، التي يمكن أن تنفجر في أي لحظة بسبب التطورات الدولية التي سبق الإشارة إليها تربط الجزائر والمملكة العربية السعودية علاقات تاريخية وطيدة وعميقة، كما تتمتعان بالكثير من القدرات الاقتصادية التي يتوجب توظيفها لخدمة مصالح الدولتين الداخلية والخارجية، والبداية، تكون بالعلاقات الثنائية التي تحتاج إلى بذل جهود أكبر لتطويرها، والأطر المؤسسية المستحدثة بين الطرفين تستطيع من خلال أنشطتها الدورية الدفع بالتعاون بين البلدين إلى مستويات أفضل، من خلال وضع الأهداف السنوية وتقييمها ومراجعتها بشكل متسمر، كما أن البيئة الدولية بقدر ما تفرض من تحديات على

الدولتين، إلا أنها من ناحية ثانية تتيح لهما فرصا عديدة يتوجب استغلالها لتعزيز أدوارهما في الساحة الدولية. [1].

ب– العلاقات الجزائرية القطرية:

نشأت العلاقات الدبلوماسية القطرية–الجزائرية في سنة 1974 وذلك بفتح سفارات في كلا البلدين الشقيقين، وتحرص قطر على حماية مصالح الدولة ومواطنيها، كما تقوم بالعمل نحو تحقيق أهداف الدولة الاستراتيجية، وتعزيز أطر التعاون مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والعلمية تعبيراً عن عمق ومتانة العلاقات الأخوية الراسخة في ظل القيادة السياسية الحكيمة لكلا البلدين.

العلاقات الدبلوماسية بين قطر والجزائر تشهد تطوراً مستمراً بناءً على رغبة الإدارة السياسية لدى البلدين، وعززتها سلسلة القاءات الثنائية بين أصحاب السمو والفخامة فضلاً عن الزيارات الرسمية المتبادلة على أعلى المستويات، ويؤكد الجانبان في كل مناسبة عزمهما على تعزيز التعاون في مختلف المجالات التي تخدم مصالح الشعبين والبلدين الشقيقين.

وصقلت العلاقات القطرية الجزائرية عقود من التعاون والتآزر بين قيادتي البلدين، إذ تعدّ دولة قطر من الدول التي دعمت نضال الشعب الجزائري وثورته منذ بداياتها ووقفت بكل ثقلها إلى جانب الجزائر، بما يدلّل على عمق العلاقة الوطيدة والأخوة العميقة والثقة المتبادلة التي تجمع الدولتين، وتعززت العلاقات بين الجانبين عبر سلسلة من الزيارات المتبادلة بين قيادتي البلدين، فقد سبق لأمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني زيارة الجزائر في عامي 2014 و2016 إبان حكم الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة، ثم كانت زيارته الأخيرة في فبراير/شباط 2020 بعد وصول الرئيس عبد المجيد تبون إلى سدة الرئاسة.

[1] المرجع نفسه.

ووصل الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، أمس السبت، إلى الدوحة في زيارة "دولة" إلى قطر بدعوة من أميرها الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.

وقالت الرئاسة الجزائرية إن زيارة تبون إلى قطر تندرج في "إطار تعزيز العلاقات الأخوية بين الشعبين، ودفع أطر التعاون الثنائي قدما، بما يجسد متانة العلاقات وتجذرها بين قيادتي البلدين وشعبيهما، وتعكس زيارة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون للدوحة موقع دولة قطر على خريطة الدبلوماسية الجزائرية، كونها أول زيارة يقوم بها الرئيس الجزائري إلى دولة خليجية منذ وصوله إلى سدة الحكم في نهاية عام 2019.

كما تعكس الزيارة أهمية الدور الذي تضطلع به دولة قطر بمحيطها العربي والدولي على الأصعدة كافة بخاصة السياسي والاقتصادي، كما ستشكل نقلة وإضافة لرصيد العلاقات الأخوية المتينة القائمة بين البلدين، وستعزز التنسيق والتفاهم المتبادل بين قيادتي الدولتين تجاه مستقبل وآفاق العلاقات الثنائية والارتقاء بها، وتجاه مختلف القضايا العربية والإقليمية والدولية الراهنة.

ومن المؤكد أن القمة القطرية الجزائرية تشكل فرصة لمواصلة ما أنجزه البلدان، وما يطمحان إليه على طريق الارتقاء بالتعاون والتنسيق بينهما في المجالات كافة خدمة لمصالح وتطلعات شعبيهما، وستؤسس لمرحلة ومحطة جديدة في العلاقات بين البلدين.

من جهته، يقول الإعلامي القطري صالح غريب إن العلاقات بين دولة قطر والجزائر علاقات تاريخية، وتشهد على مدار العقود الماضية نموا وتطورا كبيرا على جميع الصعد سواء السياسية أو الاقتصادية أو الرياضية أو الاجتماعية.

ويشير غريب، في تصريح للجزيرة نت، إلى أن دولة قطر دعمت نضال الشعب الجزائري وثورته منذ بداياتها، ومن هنا نرى حجم عمق العلاقة الوطيدة بين الدولتين والمعتمدة على الثقة المتبادلة.

ويضيف "لا شك أن موقف الجزائر خلال الأزمة الخليجية كان محل إعجاب وتقدير من الشعب القطري لهذا الموقف؛ ومن هنا تعززت العلاقات وتوسعت وازدادت رسوخا عبر سلسلة من الزيارات المتبادلة بين قيادتي البلدين[1].

ت– العلاقات الجزائرية الاماراتية:

ترتكز العلاقات الجزائرية الاماراتية على التعاون والحوار حول القضايا التي تهم البلدين خاصة والمنطقة العربية عامة، وفي إطار تبادل الآراء وتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية أفضى البلدين إلى توقيع مذكرات حول ما سبق ذكره حيث تجلى ذلك واضحا في الدورة ال 13 للجنة المشتركة بين البلدين وقد صرح سمو الشيخ عبد الله بن ا زيد آل نهيان، وزير الخارجية، بتطور علاقات البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية .كما أشاد سموه بتطور العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات والجزائر في المجالات كافة منذ عام 1974 التي تحولت إلى علاقات متميزة تاريخياً، يسودها التفاهم والتقارب في وجهات النظر حول جميع القضايا السياسية الإقليمية والدولي، وفي ظل الظروف الأمنية الحرجة التي تشهدها المنطقة شجع سمو الشيخ صمود البلدين في وجه المستجدات الإقليمية والدولية الراهنة، حيث قال في تصريح له"يأتي لقاؤنا اليوم في ظروف حافلة بالمتغيرات والمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، تستدعي دراسة التوقعات المستقبلية، وما قد يستجد من تحديات تفرض التعامل مع كل الأوضاع والتطورات العالمية، والتصدي لما تفرضه الاحتمالات بتبني استراتيجية تساير العصر، وتعزز الأمن بكل معانيه، وتشيع الطمأنينة والاستقرار[2].

منذ بداية الأزمة الخليجية ازدادت حالة التوتر في العلاقات بين الإمارات والجزائر على خلفية الموقف الجزائري الرافض لضغوطات أبو ظبي بقطع العلاقات مع الدوحة التي شهدت نموا متزايدا خلال الشهور

[1] أحمد عبد الله، قطر والجزائر توافق سياسي وشراكة استراتيجية واعدة، أكثر التفاصيل متاح على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/politics/20-02-2020. ، تاريخ زيارة الموقع: 28-03-2024.

[2] يوسف زعيتري، مرجع سبق ذكره، ص 76.

الأخيرة، إضافة إلى الموقف الجزائري من الجنرال الليبي خليفة حفتر ورفضها لأي تعاون معه، ودعمها للحكومة التوافق في طرابلس، والرفض الجزائري للتحركات الإماراتية في الشأن الداخلي التونسي مما زاد من الفجوة بين البلدين. وعلى مدار العامين الأخيرين، زادت حالة الخلاف بين مواقف الجزائر والإمارات تجاه الأزمات الإقليمية، وأخذت الدولة الأفريقية تبتعد كثيرًا عن سياسات الدولة الخليجية، بل ووصلت في بعض الأزمات كالأزمة التونسية لتعزيز استراتيجيتها تجاه الأهداف الإماراتية باعتبارها سياسة مناوئة لأمنها القومي بحسب ما أورده تقرير لموقع "ساسة بوست"، لم يخرج هذا التوتر الهامس بين البلدين للعلن؛ وظلَّت هذه الخلافات تدار داخل دوائر صنع القرار في أكثر من أزمة على رأسها الأزمة الليبية والتونسية، عبر استحداث سياسات لكل منهما تنافسية في الأمور السابقة.

-موقف الجزائر من الأزمة الخليجية:

في بداية الأزمة الخليجية، وبالتزامن مع إعلان السعودية والإمارات ومصر والبحرين قطع كافة العلاقات الاقتصادية والسياسية مع قطر، تطلعت الأنظار نحو موقف الجزائر من هذه الأزمة، وخياراتها تجاه دعم أيٍّ من الجانبين، قبل أن تصدر الجزائر بيانًا رسميًّا تدعو فيه الدول إلى الحوار بوصفه «وسيلة وحيدة» لتسوية الخلافات بينها، وضرورة احترام السيادة الوطنية للدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، مالت بذلك الجزائر بعض الشيء نحو الموقف القطري بدعم الحوار، وعدم التماهي في المواقف السياسية للرباعي العربي، استكمالا مواقفها السابقة التي أخذت فيها موقفًا مناوئًا لمواقف السعودية والإمارات، مثل رفضها تصنيف حزب الله ب«الإرهابي»، وعدم الانخراط في التحالف العسكري في اليمن، فضلًا عن عدم قبول الجزائر تعامل الإمارات مع قادة حركة حماس بوصفهم «إرهابيين».

أحد أبعاد التوتر القائم بين الجانبين تمثل في العلاقة «المتينة» بين الجزائر وإيران، خصوصًا بعد زيارة وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، العاصمة الجزائرية، في نهاية 2017، ولقائه وزير الشؤون الأفريقية والعربية عبد القادر مساهل، وتأكيده أن البلدين يتفقان على مبدأ «احترام أراضي الدول وسيادتها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والسعي إلى الحوار، والتوصل إلى الحلول السلمية للنزاعات والخلافات.»،

وعلى مدار العامين الماضيين، كانت الإمارات على النقيض تمامًا من الموقف الجزائري حيال الأزمة الليبية، عبر دعم مفتوح لخليفة حفتر، تمثل في تقديم مروحيات قتالية وطائرات حربية لقوات حفتر، وسعت الإمارات، بعد فشل رهانها على حفتر في الأزمة الليبية، إلى الوصول لتسوية مشتركة بين حفتر والسراج من خلال ترتيب اجتماع ثنائي عقد في أبوظبي، وضم خليفة حفتر قائد الجيش الليبي وفايز السراج رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية، في مارس (آذار) العام الماضي، قبل أن يتباعد الطرفان من جديد على خلفية توتر وخلاف في وجهات النظر، وحسب تقرير صادر من هيئة الأمم المتحدة، أرسلته إلى مجلس الأمن الدولي ف«الإمارات العربية المتحدة قدَّمت على حدٍ سواء الدعم المادي والدعم المباشر للجيش الوطني الليبي، ما زاد بشكل ملحوظ الدعم الجوي المتاح» نجاح الجزائر في فرض نفوذها على أرض الواقع في ليبيا، وقدرتها على تسويق استراتيجيتها بين كافة القوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ساهم بشكل كبير في تحجيم النفوذ الإماراتي الذي كان رهانه الأول دعم حفتر.

كما تشكل الأزمة التونسية أحد محددات الخلاف بين الإمارات والجزائر؛ فالأخيرة تتعامل مع القضايا الداخلية لتونس بوصفها امتدادًا لأمنها القومي، وأدت التدخلات الإماراتية في الشأن التونسي إلى توسع الهوة بين الجزائر والإمارات، تمثلت هذه التدخلات الإماراتية في تجميد عدد من مشاريعها الاقتصادية في تونس، إضافة إلى وضع عقبات في وجه العمال التونسيين والتدخل في الحياة السياسيّة المحليّة، فضلاً عن بعض القرارات الأخيرة بمنع ركوب التونسيات الطائرات المتجهة إلى الإمارات[1]، يضاف إلى ذلك عدد من المواقف التي شهدت توتراً إعلامياً بين الدولتين، حيث شهدت الجزائر حالة من الغضب الشعبي تجاه حاكم الشارقة الشيخ سلطان بن محمد القاسمي، بسبب تصريحات له خلال لقاء جمعه مع رؤساء تحرير الصحف الإماراتية على هامش الدورة ال46 لمعرض لندن للكتاب – إن فرنسا ما كانت لتمنح الجزائر الاستقلال إلا

[1] العلاقات الإماراتية –الجزائرية واتساع الفجوة في مواقفهما تجاه ملفات المنطقة، 25-01-2018. أكثر التفاصيل متاح على الرابط التالي: https://www.emasc.org/news/view/10762، ت. ز: 28-03-2024.

لكسب ود الرئيس المصري الراحل ''جمال عبد الناصر''، مما يمثل تنكرًا لتضحيات أكثر من مليون شهيد ضحوا بأرواحهم من أجل استقلال بلاد الجزائر. [1]

ثانيا: العلاقات الجزائرية مع دول المشرق العربي

أ- **العلاقات الجزائرية المصرية:**

يحكم العلاقات المصرية والجزائرية إرث تاريخي من الدعم والمساندة المتبادلة، فقد ساندت مصر الجزائر في ثورتها العظيمة للتحرر من الاستعمار الفرنسي عام 1954، وقد تعرضت مصر لعدوان ثلاثي، فرنسي إسرائيلي بريطاني، عام 1956 بسبب موقفها المساند لثورته، ولم ينس الشعب الجزائري أبدًا أن مساندة مصر لثورته قد تواصلت بعد العدوان إلى أن حصل على استقلاله الذي دفع فيه ثمنا باهظا من دماء أبنائه تجاوز المليون شهيد، وفي المقابل لم ينس الشعب المصري أبدًا للجزائر وشعبها والرئيس هواري بومدين وقفته العظيمة الداعمة لمصر سياسيًا وماديًا عقب هزيمة 67، وهو الدعم الذي استمر بعد رحيل عبد الناصر وتواصل حتى حرب 1973 التي شاركت فيها قوات جزائرية وكانت الجزائر ثاني دولة من حيث الدعم خلال حرب 1973 فشاركت على الجبهة المصرية بفيلقها المدرع الثامن للمشاة الميكانيكية بمشاركة 2115 جنديا 812 صف ضباط و192 ضابطا جزائريا، وأمدت الجزائر مصر ب 96 دبابة 32 آلية مجنزرة 12 مدفع ميدان و16 مدفعا مضادا للطيران وما يزيد عن 50 طائرة حديثة من طراز ميج 21 وميج 17وسوخوى 8.

وترتبط مصر والجزائر بمساحة كبيرة جدًا من المصالح المشتركة، على كافة الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وشهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تحسنا كبيرا بعد ثورة 30 يونيو بفضل اشتراك مصر والجزائر في منظور سياسي واحد وتطابق الرؤي بين البلدين في ملفات المنطقة،

[1] المرجع نفسه.

وكانت الجزائر هي أول دولة يزورها الرئيس عبد الفتاح السيسي، منذ أن جاء إلى الحكم منتخبا، في يونيو 2014 الأمر الذي أدى إلى حدوث تطور إيجابي كبير في علاقات البلدين.

- **العلاقات السياسية الجزائرية المصرية:** المتتبع للعلاقات المصرية الجزائرية يلاحظ فيه نقاط تشابه كبيرة بين مصر والجزائر بحيث تتجاوز إرثا تاريخيا لا يمكن نكرانه، بل تمتد إلى استشراف مستقبل يكون فيه مصير الدولتين مشتركا، فتجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب فريدة ومتنوعة والملف الليبي بحاجة إلى جهود الدولتين، إن العلاقات السياسية المتميزة بين البلدين تعطى إطارا متميزا لتطوير العلاقات في مختلف المجالات الأخرى ولاسيما في ظل الظروف الحالية، التي تمر بها الأمة العربية وما تشهده الساحة الأفريقية أيضا من تطورات.

ومما لا شك فيه يوجد تطابق كامل في وجهتي نظر البلدين فيما يتعلق بالملف الليبي، حول أهمية استقرار الوضع في ليبيا وبناء الدولة الليبية والاستجابة لطلبات الشعب الليبي وبناء مؤسساتها التي تقوم عليها الدولة، وفي إطار التشاور المستمر يحرص البلدان على دفع مسار العلاقات الثنائية والتنسيق المشترك لمواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة، ومتابعة كافة قضايا الأمة العربية والتطورات الجارية على الساحتين العربية والأفريقية، وفى مقدمتها القضية الفلسطينية والوضع في العراق وسوريا واليمن، والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي في الدائرة العربية والإسلامية والأفريقية. كما تعطي الدولتان أهمية بالغة لمواجهة الجماعات الإرهابية في تلك المرحلة الفارقة من تاريخ المنطقة علاوة على التنسيق المشترك فيما يتعلق بالتحرك سواء على المستوى العربي أو الإفريقي. [1]

كانت موجات العنف والإرهاب في الساحة المصرية قد وصلت إلى مداها، وأدت إلى اغتيال الرئيس المصري أثناء احتفالات السادس من أكتوبر 1981، في ساحات العرض العسكري، وخلفه مبارك الذي كان نائبا للرئيس السادات محملاً بهذه التركة الثقيلة والأوضاع المعقدة، وتمثلت المعضلة في مدى قدرة النظام الجديد على التخلص من هذه التركة داخليا وخارجيا، وكان نظام حسني مبارك يريد الاستمرار في

[1] علاقات مصر والجزائر، للمزيد أكثر متاح على الرابط التالي: https://africa.sis.gov.eg ، ت .ز: 28-03-2024.

الاستراتيجية التي أطلقها السادات، وكانت الإشكالية تتمثل في كيفية الاستمرار في نفس هذا المسار المرفوض عربيا، وفي نفس الوقت استعادة الدولة المصرية لعلاقاتها العربية وفي نفس الوقت استعادة الدولة المصرية لعلاقاتها العربية. وتمكنت مصر من العودة إلى محيطها العربي، حيث شهدت سنوات 1987 و 1988و1989 خاصة بعد مؤتمر القمة الطارئ في عمان في نوفمبر1987 ، محاولات مواجهة الأوضاع العربية المتردية، التي تمثلت في الاجتياح الإسرائيلي للبنان وحصار بيروت وتشتيت المقاومة الفلسطينية في عدة دول، وعادت مصر إلى الجامعة العربية بقرار من مؤتمر القمة الطارئة بالدار البيضاء في ماي1989، بعد أن كانت قد تمكنت من إعادة علاقاتها بمعظم الدول العربية في الثمانينات، وهي القمة التي أدت إلى المصالحة العربية التي بدأتها قمة عمان في نوفمبر1987 إن زيارة السيسي للجزائر مهمة جدا واستراتيجية في إطار العلاقات التاريخية القديمة بين البلدين، والتي مرت بسحابه صيف نتيجة مباراة كرة قدم، حيث أن هذه الزيارة تناولت جميع أوجه التعاون الثنائي على المستويات الاقتصادية، الثقافية والعلمية وكيفية أن يساعد البلدين بعضهما البعض وتحقيق التكامل بينهما، وأضاف أن الجزائر لعبت دورا محوريا في حمل الاتحاد الإفريقي على الموافقة على رفع تجميد عضوية مصر التي تقررت بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، ففي جانفي 2014 أكد وزير الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة، أهمية مصر للقارة الإفريقية ودورها على الساحة الشرق الأوسطية، مشدًدا على ضرورة استعادة مصر لمكانتها الطبيعية داخل الاتحاد الافريقي وأشار إلى أن محاولات عزل مصر أمر ترفضه الجزائر، مؤكًدا أن بلاده تساعد القاهرة على تجاوز كل الصعوبات التي تواجهها و في هذا الإطار تم تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين نذكر منها زيارة وزير الخارجية السابق نبيل فهمي في جانفي2016 ، لتعطى زخًما للعلاقات الرئيسة، إذ ظهر على المستوى السياسي اهتمام المسئولين الجزائريين بهذه الزيارة، وكان استقبال الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لوزير الخارجية المصري السابق دليلًا على مكانة مصر و بدورها المحوري في المنطقة العربية والإفريقية، ويمكن القول أن عام 2014 هو أقوي عام للعلاقات الجزائرية – المصرية خلال العقود الثلاثة الماضية وظلت مواقف البلدين تسير في خطى متفاوتة في الأعوام:2015، 2016، حيث في سنة 2016 عقب إعلان شركة أرامكو السعودية في أكتوبر من وقف الشحنات البترولية لمصر، سارعت الجزائر للإرسال باخرة محملة ب 30 ألف طن

سولار، و هذا يدل على مدي تقارب الجزائري المصري وفي هذا السياق قام وفد مصري بزيارة الجزائر سنة 2015لحضور مؤتمر دولي داعم لجبهة البوليساريو، كذلك قامت مصر سنة 2016 باستقبال وفًدا من جبهة البوليساريو التي تطالب باستقلال الصحراء الغربية عن المغرب للمشاركة في المؤتمر البرلماني العربي الإفريقي، الذي عقد في شرم الشيخ بمناسبة الاحتفال بمرور 150 سنة على أول برلمان مصري، كخطوة جديدة أمام العلاقات الجزائرية المصرية لتعود الى ما كانت عليه[1].

ب– العلاقات الجزائرية السورية:

ترسخت العلاقة التاريخية بين مناطق حوض المتوسط الجنوبي بدءًا ببلاد الشام مرورًا ببرقة وقرطاجة ووهران وطنجة، ووصولًا إلى نهر السنغال في أقصى جنوب ساحل المغرب العربي، حيث ربطت هذه المنطقة علاقات تاريخية مصيرية منذ ما قبل انتشار الإسلام، أيّ في العهد الإمبراطوري الروماني. وقد قويت هذه العلاقات بشكل أكبر بعد الفتح الإسلامي وتحول هذه المنطقة إلى أمة واحدة، فاتسعت التجمعات العمرانية الإسلامية على طول الساحل المتوسطي.

إن بلاد المغرب وفي مقدمتها الجزائر اتصلت بسوريا منذ زمن بعيد، وقد برز دور المغاربة في مساندة أهل الشام في مقاومة الغزو الصليبي في حملاته المتوالية؛ إذ كان المغاربة يأتون للجهاد والحج، فيجاهدون ويحجون، أو يحجون ويجاهدون، أو يجاهدون وتكتب لهم الشهادة في سبيل الله. واللافت في الفترة الحديثة، كيف تحولت دمشق حاضرة الشام إلى موطن للزعيم المجاهد عبد القادر الجزائري، ومحورًا لتأثيرات الفكر الباديسي الذي تردد أصدائه في المشرق العربي عامة، كذلك استعمار فرنسا لسوريا بين عامي 1920 و1946م، فالمخزون التاريخي، والتقارب الروحي والمصيري الذين تشكلا بسبب وجود تلك المؤثرات زادت الموقف السوري قوة في دعم ومناصرة كفاح الشعب الجزائري ضد المستعمِر الفرنسي في خمسينات القرن العشرين، ولا يخفى أن سوريا كانت تعيش في تلك المرحلة حالة نشوة بعد تحقيق الاستقلال عن الفرنسيين

[1] شيماء محبوب، العلاقات الجزائرية المصرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2017-2018، ص 75-80-81.

عام 1946، وتحديث جيشها وبناء علاقاتها الخارجية في مطلع الخمسينات ووقوفها في معسكر مناوئ للتوغلات الرأسمالية والمطامح الغربية "الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا". هذا الأمر جعل موقف الحكومة والشعب السوري متميزًا في التأييد المطلق للثورة الجزائرية، والانتقاد الشديد لأي موقف لحكوماتهم لا يرقى للأهداف والوسائل الكاملة لحرب التحرير الجزائرية (1954 – 1962م)، ومطالبين سواء إعلامياً أو عن طريق المظاهرات أو في المجلس النيابي «الممثل نوابه من مختلف الأحزاب السياسية في سوريا «بمقاطعة فرنسا، والضغط على جامعة الدول العربية لاتخاذ موقف فعال وواضح ومؤيد دون تحفظ لتحرير كل الأراضي العربية المحتلة.[1]

ان العلاقات الجزائرية السورية بنيت على طبيعة تاريخية وأساس إيديولوجي منذ الحوار الذي تم في لقاء جمع بين حزب البعث العربي السوري، وحزب جبهة التحير الوطني في ستينات القرن الماضي في دمشق، وانتهى إلى عدم حاجة القوميين العرب، خاصة حزب البعث، إلى تجنيد أو دعوة جزائريين إلى الانضمام إليه، أو العمل على نشر أرائه وأدبياته في الجزائر، من منطلق أن حزب جبهة التحرير الوطني حامل لأفكار وأطروحات قومية موجودة في السلطة، وظلت العلاقة بين البلدين تسير على تلك العقيدة وتعمّقت في فترات السلم والحرب، وبلغت ذروتها خلال حرب أكتوبر 1973 ، وبعد ذلك تحالفت الجزائر بقيادة هواري بومدين مع سوريا برئاسة حافظ الأسد، على إيجاد ودعم ما يعرف بجبهة الصمود والتصدي، ويمكن القول أن هذه العلاقة قامت على أمرين أولهما، الميراث التاريخي المشترك، حيث يحفظ الجزائريون، قيادة وشعبا، جميل السوريين باحتضانهم على غرار ما حدث مع هجرات صوب تونس والمغرب قبل وأثناء ثورة 1954، للأمير عبد القادر للإقامة في دمشق رفقة عائلته، والتحاق الآلاف من الجزائريين به بعد ذلك، أما الأمر الثاني فتمثل في المواقف المتعلقة بالمصير المشترك، وهذا منذ ما قبل قيام الشعب السوري بانتفاضته ضد

[1] علي محمد الصلابي، موقف سوريا التاريخي من كفاح الشعب الجزائري، 12-04-2018، أكثر التفاصيل متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/blogs/2018/4/12، ت . ز: 30-03-2024.

النظام، وظهور جماعات إرهابية أصبحت تهدد وجود الدولة السورية، لكن بعد الأحداث الأخيرة، تعمق اختيار الجزائر في أن تكون إلى جانب سوريا، وكل المواقف داخل الجامعة العربية وخارجها تؤكد ذلك.

ومن جهى أخرى، فإن الجزائر دوما تؤكد على وحدة سوريا واستقرارها، وترفض أيّ تدخل أجنبي فيها حتى لو كان عربيا، كما ترفض مساعدة كل المعارضة التي تحمل السلاح في وجه النظام، ولأنها تنطلق من تجربة في مواجهة الإرهاب غير بعيدة عن الحالة السورية وعن حاضرها، وأيضا من تجربة ناجحة في المصالحة الوطنية شاملة بعد عشرية دموية، فإنها تتبنّى الدعوة إلى حوار سلمي بين أطياف الشعب السوري، وهو ما أكده تصريح سفير الجزائر لدى سوريا، "صالح بوشة"، لوكالة الأنباء السورية "سانا"، حين قال" الجزائر ترفض أيّ تدخل في سوريا وعسكرة النزاع فيها، وتدعو إلى حل سياسي للأزمة في إطار حوار سوري-سوري، كما أنها تتحفّظ على القرارات التي اتُّخذت في حق سوريا، وأنها داعمة لها منذ بداية الأزمة، [1].

ت- العلاقات الجزائرية السودانية:

إن تطور القضية الجزائرية في سنة 1956م عملت الحكومة السودانية كل ما في وسعها من أجل نصرة القضية الجزائرية، فقد عبروا بوضوح في هيئة الأمم المتحدة تأييدهم الكامل لقضية الشعب الجزائري، ففي 16 جويلية 1958، كانت السودان من الدول الأولى وقعت على الرسالة التي تضمنت طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة الى جانب المذكرة التوضيحية المصاحبة لهذه الرسالة والتي جاءت كما يلي: " ان الحرب ظلت مستمرة في الجزائر بدون هوادة، متسببة في زيادة الالام والخسائر البشرية وليس هناك أي بادرة لوجود حل يتفق مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة بل ان هناك دلائل تثير القلق ظهرت في الأشهر الاخيرة تدل على أن الوضعية قد ازدادت خطورة لأن الحوادث قد اجتازت نطاق الحدود الجزائرية [2].

[1] يوسف زعيتري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 88-89.

[2] سفيان عابد، الدعم السوداني للثورة الجزائرية: 1954-1962، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، المجلد الخامس، العد الأول، جانفي 2023، ص 105.

تتميز العلاقات الجزائرية السودانية بالتعاون والشراكة في مختلف الميادين، فالبلدين في سعي دائم لاستغلال القدرات والإمكانيات المتاحة لإحداث نقلة نوعية في علاقاتهما واقامة شراكة استراتيجية "تكون مبنية على أسس جديدة وعلى مصالح حقيقية، وهذا ما صرح به القائم بالأعمال في سفارة السودان بالجزائر والذي كشف من خلال تصريحه عن شروع حكومتي البلدين في التنسيق والتشاور لوضع" خطة طموحة " من أجل تهيئة المناخ لإقامة شراكة فعلية في مختلف الميادين والقطاعات، خاصة – كما قال –وأن البلدين "لديهما إمكانيات وقدرات هامة، يمكن استغلالها للتأسيس لهذه الشراكة.

ومما لاشك فيه أن أسس إقامة هذه الشراكة النموذجية لاسيما للأشقاء العرب، متوفرة ومتأصلة في المواقف الثابتة للجزائر ولرئيسها السيد عبد العزيز بوتفليقة في دعم السودان والوقوف إلى جانبه، خاصة في أزمة دارفور وقضية المذكرة التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس السوداني عمر حسن البشير، ناهيك عن تطابق مواقف البلدين بخصوص قضايا الأمة العربية والإسلامية، التي تأتي في مقدمتها القضية الفلسطينية، ورفض التطبيع مع اسرائيل، والجزائر من جهتها، كانت دائما ولاتزال تدعم وحدة السودان واستقراره وسيادته على أراضيه وثرواته في الجنوب كما في غربه، ولعل تقاسم قيادة البلدين لهذه المبادئ والمواقف، هو الذي يزيد في التفاؤل بمستقبل ا زهر للعلاقات السياسية والاقتصادية بين الجزائر والسودان، كما يمكن الاشارة هنا بأن دبلوماسية كرة القدم التي أرخت لها مباراة أم درمان، مكنت السودان من أن يفك الحصار المفروض عليه بأنواع مختلفة، وأن يملأ الدنيا بتواجده الإعلامي عندما احتضن مباراة التأهل للمونديال وقد نجح بامتياز، وكانت رسالة الشكر والامتنان التي وجهها الرئيس بوتفليقة إلى السودان شعبا وحكومة، عنوان هذا النجاح[1].

شهدت العلاقات السودانية الجزائرية خلال الستين عاماً المنصرمة حراكاً وتعاوناً أخويّاً صادقاً، عبر آليات التعاون المعروفة والتي جسدتها اللجنة الوزارية المشتركة بين البلدين، ولجنة التشاور السياسي واللجان الفرعية الأخرى، مثل اللجنة الفنية للتعاون في مجال الزراعة والثروة الحيوانية. وتم خلال تلك الفترة المثمرة من

[1] يوسف زعيتري، مرجع سبق ذكره، ص ص 92-93.

العلاقات الوثيقة بين البلدين، تبادل العديد من الزيارات على مستوي رؤساء البلدين وعلى المستوى الوزاري.

لقد تبادل البلدان الشقيقان السند والدعم المشترك لجهودهما في المحافل الدولية والإقليمية، دفاعاً عن قضاياهما ومصائرهما المشتركة. وهنا نشير إلى التقدم الكبير الذي شهدته علاقات البلدين بانطلاق القمة العربية مطلع نوفمبر 2022، والتي مثلت فرصة للقاء رئيسي البلدين وتأكيدهما على ضرورة الرقي بالعلاقات الثنائية إلى مستويات أرفع تلبّي طموحات البلدين والشعبين الشقيقين. ونتيجة لذلك، تم تبادل العديد من الزيارات على أعلى المستويات، كما تم عقد اجتماعات ثنائية مهمّة، وتوّج هذا الحراك في مجال التعاون التجاري بتصدير أول شحنة من اللحوم السودانية ووصولها إلي أرض الجزائر في مارس من هذا العام[1].

كما شهدت العلاقات الثقافية حراكاً ملحوظاً، إذ شاركت الفرق الشعبية مهرجانات البلدين، ومن اللافت أيضا، التواصل في المجال الرياضي، حيث وفّر فرصاً للشباب وللفرق الرياضية من توثيق الصلات فيما بينهما، ولا يزال الاشقاء في الجزائر يتذكرون بكثير من الغبطة والعرفان نيلهم بطاقة التأهل لكأس العالم في العام 2009 من العاصمة القومية أم درمان.

إن الجزائر مثلت محطة مهمة لاستضافة معسكرات التدريب لعددٍ من فرق كرة القدم السودانية المشاركة في المنافسات الإقليمية، هذا بالإضافة إلى المنح الدراسية التي تمنحها الجزائر لطلاب الدراسات العليا السودانيين، وتوفير فرص التدريب في العديد من المجالات الأخرى.

ومن نافلة القول، أن نشير إلى التعاون السياسي بين البلدين، وتطابق رؤاهما حول العديد من قضايا الإقليم الحيوية، وأن السودان يتبع في سياسته الخارجية توجّها خاصاً لتعزيز تواصله مع الأشقاء في كافة منابر وآليات العمل الاقليمي والدولي.

[1] نادية محمد خير عثمان سفيرة السودان لدى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، في الذِّكرَى الستيّن لتأسيسِ العلاقات الدبلوماسية السودانية الجزائرية، 2023/08/06. أكثر التفاصيل متاح على الرابط التالي: https://www.echoroukonline.com ، ت . ز:30-03-2024.

ونحمد للجزائر تفهمها لقضايا السودان، ولطالما عبر المسئولون فيها عن حرصهم أن يظل السودان آمنا مستقراً، لما في ذلك من تأثير إيجابي لكافة البلدان التي تجاور كلاً من السودان والجزائر.

ولا يفوتني هنا أن أزفّ التهنئة باسم بلادي، للجزائر لفوزها المستحق بالعضوية غير الدائمة بمجلس الأمن للفترة 2024-2025، والذي يعكس الثقة الكبيرة التي حظيت بها على مستوى المجتمع الدولي. ولقد تجلّى حرص الجزائر وهي تمثل بلدان وشعوب اقليمها، مناداتها بإصلاح الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، خدمة للأهداف المبتغاة، وتعزيزاً للصوت الأفريقي ولدعم مصالح القارة الأفريقية.

ومما لا شك فيه، أن الجزائر وهي تتبوأ هذا المنصب، ستكون عونا للدول الأفريقية، في جهودها لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة لشعوبها.

وإذ يطوى البلدان ستين عاما منذ إنشاء علاقاتهما الدبلوماسية، فإنهما يتطلعان للمزيد من تعزيز علاقات البلدين، عبر آليات التعاون المشتركة، وعلى المستويين الرَّسمي والشعبي، حتى تكون العلاقات السودانية الجزائرية، أنموذجا يحتذى في العالمين العربي الأفريقي[1].

ث- العلاقات الجزائرية الفلسطينية:

- **فلسطين وديعة محمد صلى الله عليه وسلم عند المسلمين** :من المعاني الأساسية في علاقة الإنسان المسلم بفلسطين أنه ليس مُخيَّراً بين أن يُحِب فلسطين أو لا يحبها، بين أن يهتم بها أو يتجاهلها، بين أن يسعى لتحريرها أو يقعد عن ذلك. الأمر ليس كذلك لأن حبَّ فلسطين هو من صميم العقيدة، وعلامة من علامات صدق الانتماء إلى هذا الدين، وهو مبنِيٌّ على حشد هائل من المواريث الدينية، قرآنا، وسنة، وتاريخا، وحضارة. يقول العلامة الابراهيمي مخاطبا فلسطين ومُبرزا هذه المعاني: ‘‘يا

[1] المرجع نفسه .

فلسطينُ إذا كان حبُّ الأوطان من أثر الهواء، والتراب، والمآرب التي يقضيها الشباب، فإنَّ هوى المسلم لكِ أنَّ فيكِ أُولى القبلتين، وأن فيكِ المسجدَ الأقصى الذي بارك الله حوله، وأنكِ كنتِ نهايةَ المرحلة الأرضية وبدايةَ المرحلة السماوية من تلك المرحلة الواصلة بين السماء والأرض صعودا بعد رحلة آدم الواصلة بينهما هبوطا. وإليكِ إليكِ ترامَتْ هِمِمُ الفاتحين، وترامت الأيْنُق (جمع ناقة) الذُّللُ بالفاتحين، تحمل الهدى والسلام، وشرائعَ الإسلام، وتنقل النبوة العامة إلى أرض النبوات الخاصة، وثمارَ الوحي الجديد إلى منابت الوحي القديم، وتكشف عن الحقيقة التي كانت وقفت عند تبوك بقيادة محمد بن عبد الله، ثم وقفت عند مؤتة بقيادة زيد بن حارثة، فكانت الغزوتان تحويما من الإسلام عليكِ، وكانت الثالثةُ وِرْدا، وكانت النتيجةُ أنَّ الإسلام طهَّركِ من رِجْس الرومان، كما طهَّر أطرافَ الجزيرة من رجس الأوثان''[1]. ويؤكد الابراهيمي على أن التفريط في فلسطين والتخلف عن واجبات تحريرها، هو عين العقوق للوطن الأكبر، والخيانة للدين الجامع، وسبب الخسران في الدنيا والآخرة: ''إن فلسطينَ وديعةُ محمد عندنا، وأمانةُ عمر في ذمتنا، وعهدُ الإسلام في أعناقنا، فَلَئِن أخَذَها اليهودُ مِنا ونحن عصبة إنَّا إذاً لخاسرون''[2]، ''ومن لم يَقُم بالحق، ولم يَفِ بالعهد، وُسِم بالعقوق لوطنه الأكبر، ووُصِم بالخيانة لدينه الجامع''[3].

- **لا أعياد عند المسلمين حتى تتحرر فلسطين:** موقفٌ بليغٌ يجسد أخلاق الشهامة، والمروءة، ذاك الذي سطَّره الإبراهيمي في مقالة مؤثرة بعنوان (عيد الأضحى وفلسطين) كتبها عقب صدور قرار التقسيم المشؤوم عام 1948، ودعا فيها المسلمين إلى عدم الاحتفال بأكبر عيد ديني لديهم وهو عيد الأضحى المبارك حتى تتحرر فلسطين، ويُجْلَى الصهاينةُ منها، فكيف بالاحتفال بما دونه من الأعياد؟ وكيف بما ليس بِعِيدٍ أصلا؟ وكيف بما هو من قبيل أعياد ''الكلاب'' ومهرجانات ''الكلاب'' ومسابقات ''الكلاب'' التي نُظِّمت بدولة إسلامية معروفة في عِزِّ الإبادة التي تتعرض

[1] كتاب آثار الإمام محمد البشير الابراهيمي، ص: 435.
[2] المرجع نفسه، ص: 445.
[3] المرجع نفسه، ص: 452.

لها غزة هذه الأيام؟ يقول رحمه الله: ''النفوس حزينة، واليوم يوم الزينة فماذا نصنع؟ إخوانُنا مُشرَّدُون، فهل نحن من الرحمة والعطف مُجرَّدون؟

تتقاضانا العادةُ أن نفرح في العيد ونبتهج، وأَنْ نتبادل التهاني، وأن نطرح الهمومَ، وأن نتهادى البشائرَ.

وتتقاضانا فلسطينُ أن نحزَنَ لمِحْنَتها ونَغْتَمَّ، ونُعْنَى بقضيتها ونَهْتَمَّ.

ويتقاضانا إخوانُنا المشردون في الفيافي، أبدانُهم للسَّوافي (أي الأمراض)، وأشلاؤهم للعوافي (بمعنى تأكلها السباع والطيور)، أنْ لا نَنْعَم حتى ينعَمُوا، وأن لا نطعَم حتى يطعَمُوا.

ليت شعري... هل أتى عُبَّادَ الفلس والطين، ماحل ببني أبيهم في فلسطين؟

أيها العرب! لا عيد حتى تُنفِّذوا في صهيون الوعيدَ، وتُنجزوا لفلسطين المواعيدَ، ولا نَحْر حتى تقذفوا بصهيون في البحر.

أيها العرب! حرامٌ أن تنعَموا وإخوانكم بؤساء، وحرامٌ أن تطعَموا وإخوانكم جياعٌ، وحرامٌ أن تطمئن بكم المضاجعُ وإخوانكم يفترشون الغبراء.

أيها المسلمون! افْهَمُوا ما في هذا العيد من رموز الفداء، والتضحية، والمعاناة، لا ما فيه من معاني الزينة، والدعة، والمطاعم، ذلك حق الله على الروح، وهذا حق الجسد عليكم''.[1]

وهنا لابد من الإشادة بموقف الكنيسة المسيحية بفلسطين التي ألغت احتفالات عيد ميلاد السيد المسيح لهذا العام تضامنا مع أهلنا في غزة الذين يتعرضون لإبادة جماعية، وتطهير عرقي، لا مثيل لهما في التاريخ الحديث.

[1] المرجع السابق، ص ص: 463/462.

- **الصهيونية استعمار من نوع جديد:** ما كتبه الإمام الابراهيمي عن قضية فلسطين دليل على وعيه العميق بالموضوع، وإحاطته الشاملة بجوانبه، وإدراكه المبكر لأهداف الصهيونية ولعلاقاتها المتشابكة مع قوى الاستعمار الغربي، ولأساليبها الخبيثة في التأثير على قراراتها لجهة خدمة مخططاتها للاستيلاء ليس على أرض فلسطين التاريخية وحسب ولكن على المنطقة العربية برمتها.

أ–الصهيونية استعمار لكنه من نوع جديد :يقول رحمه الله في بيان خصائص الاستعمار الصهيوني: ''إنَّ الصهيونية فيما بَلوْنا من ظاهرِ أمرها وباطنه نظامٌ يقوم على الحاخام، والصيرفي، والتاجر، ويتسلَّح بالتوراة، والبنك، والمصنع، وغايتها جمع طائفة قُدِّر لها أن تعيش أوزاعا بلا وازع، وقُدِّر لها أن تعيش بلا وطن – ولكن جميع الأوطان لها – فجاءت الصهيونية تحاول جمعها في وطن تسميه قولا فلسطين، ثم تفسره فعلا بجزيرة العرب كلها، فهو في حقيقته استعمار من نوع جديد في أسلوبه، ودواعيه، وحججه، وغاياته، يجتمع مع الاستعمار المعروف في أشياء، وتُفرِّق بينهما فوارق، منها أن الصهيونية تعتمد قبل كل شيء على الذهب، تشتري به الضمائر، والأرض، والسلاح، وتشتري به السكوت والنطق، وتشتري به الحكومات والشعوب، تعتمد عليه وعلى الحيلة، والمكر، والتباكي، والتصاغر في حينه، وعلى التنمر والإرهاب في فرصته''. [1]

ب–المشروع والحلم الصهيوني يتجاوز فلسطين بكثير :التوسع والحلول محل السكان الأصليين هو نهج الصهاينة لتحقيق حلمهم الكبير بإنشاء ''دولتهم'' الممتدة بزعمهم على أراضي فلسطين، والشام، والعراق، والجزيرة العربية، ومصر. يقول الشيخ: ''إن أحلام صهيون قد عرفها الناس وعَرفوا أنها تمتد إلى جزيرة العرب كلها وإلى جزيرة سيناء، وقطعة من أرض مصر، ومن عاش آلاف السنين في أضغاث، ولم تتحقق له واحدةٌ منها في شِبر، حقيق بأن يعيش آلافا أخرى من السنين في حواشي الأضغاث بعد أن تحققت له في مئات الأميال''. [2]

[1] المرجع السابق، ص: 437.

[2] المرجع نفسه، ص: 448.

ت–السيطرة الصهيونية على مراكز صنع القرار بالدول الغربية :وقد مثل لذلك بفرنسا التي كانت وقتها تستعمر الجزائر، بلد الابراهيمي .يقول رحمه الله: ''نحن لانجهل تغلغل الصهيونية في فرنسا، ولا نجهل تحكم اليهودية في مرافقها الحيوية، وفي جهازها الحكومي، بل في كيانها الذي هي به أمة، بل نَعُدُّ فرنسا ومستعمراتها كلها مستعمرة واحدة يهودية، بل نستغرب مطالبة اليهود بوطن قومي مع أن فرنسا كلها وطن قومي لهم، لم يفقدوا فيه إلا الاسم وما أهونه...''[1]، وهذه ما يفسر دعم فرنسا الكامل لحرب الإبادة التي تشنها إسرائيل ضد قطاع غزة في هذه الأيام حتى إن هناك محاولات لاستصدار تشريع يمنع أي انتقاد للصهيونية وليس فقد لليهودية. وقد سبق للأديب الكبير عباس محمود العقاد أن وضح أن من ضمن أهداف الصهيونية: ''إغراء الدول العظمى التي بيدها الحل والعقد بربط مصالحها بمصالح اليهود في إقامة دولتهم في فلسطين والتحدث على كل دولة بما يتماشى مع هواها بأهدافها القريبة والبعيدة، وقد استغل الصهاينة القوى الكبرى للعالم للوصول لمآربهم من كتابه الصهيونية العالمية، ص 12.

ث–حل القضية الفلسطينية مرتبط باستئصال الصهيونية :بحسه الإسلامي المرهف، وبفقهه العميق للواقع، ومن قراءته المبصرة لتاريخ الصهيونية الأسود، أدرك الابراهيمي أنه لا حل لأزَمَات العالم عموما ولِأَزمات العالمين العربي والإسلامي خصوصا إلا بالقضاء المبرم على الصهيونية التي شبهها بمرض السرطان الذي لا دواء له إلا البتر والاستئصال .يقول موضحا ذلك: ''وما أجهل العربَ إذا لم يعالجوا هذه الجرثومة الصهيونية الخبيثة بالاستئصال! إنهم –والله–إنْ لا يفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير''[2]. وها نحن، بعد مرور 75 عاما على إنشاء الكيان الصهيوني نشاهد بأم أعيننا أن أزمات أمتنا كالتخلف الحضاري، والتجزئة القطرية، والحروب المدمرة، والعصبيات الطائفية، إنما سببها

[1] المرجع السابق، ص:461.

[2] المرجع نفسه، ص: 447.

الرئيس هو الأخطبوط الصهيوني المزروع في خاصرتها، وها نحن نرى أن اغلب أزمات العالم المعاصر سببها الرئيسي هو اسرائيل[1].

ترتكز العلاقات الجزائرية الفلسطينية على الأخوة والمحبة نظرا لتشابه البلدين في المسار النضالي ضد الاستعماري إضافة إلى التاريخ والمصير المشتركين والقومية، لذلك فالجزائر كانت ولتزال من الدول المركزية الداعمة للدولة الفلسطينية في كافة المجالات، نظرا للتجربة المريرة التي عاشتها مع الاستعمار الفرنسي طيلة 132 سنة ما جعلها تكتسب خبرة ثورية ووجها معاديا وماقتا للاستعمار وهي منذ استقلالها أخذت على عاتقها دعم حركات التحرر والاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في شؤونها وجعلت من دبلوماسيتها جهاز سياسيا نشطا في حل النزاعات، خاصة في المنطقة الإفريقية، ومن بين المواقف الجزائرية الداعمة للقضية الفلسطينية موقف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عند ترأسه للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974 "حين أفسح المجال للزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ليلقي كلمته، بالإضافة إلى الاجتماع الذي احتضنته الجزائر عام 1988 حين تم الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية وتمثيلها في المحافل الدولية والدعم المادي و المعنوي في مختلف المجالات.

أكدت فلسطين من جهتها، على الصمود في وجه اسرائيل وهذا ما صرح به رئيس المجلس الوطني الفلسطيني حيث أكد على أن" فلسطين ستعمل جاهدة على متابعة ملفات الاعتداءات الاسرائيلية على الأراضي الفلسطينية على مستوى المحكمة الجنائية الدولية التي أصبحت عضوا دائما بها" وأضاف انه منذ انضمام دولة فلسطين رسميا للمحكمة الجنائية الدولية ازدادت حدة التضييق الاسرائيلي بتجميد تحويل عائدات الضرائب التي تحصلها لصالح السلطة الفلسطينية الذي بدأ منذ التوقيع على معاهدة روما، وأوضح أن المجلس الوطني الفلسطيني يسعى مع لجنة المتابعة العربية لحشد الدعم الد ولي لإعادة طرح مشروع قرار

[1] إبراهيم بوغضن، فلسطين في فكر علماء الأمة ... الإمام محمد البشير الابراهيمي نموذجا (1-2)، 22-01-2024، للمزيد أكثر متاح على الرابط التالي: https://shuhoud.com، ت . ز: 31-03-2024.

عربي جديد أمام مجلس الأمن الدولي خاصة لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، حيث أن فلسطين طلبت من الجزائر مساعدتها بإيفاد مختصين قانونيين لبلورة فحوى الملفين اللذين سيتم إيداعهما على مستوى المحكمة الجنائية الدولية "مشيرا إلى أن أول ملف سيتم الانطلاق في تفعيله من قبل اللجنة الوطنية العليا الفلسطينية (المخولة لها مهمة متابعة عمل المحكمة) هو ملف الاستيطان الاسرائيلي على الأراضي الفلسطينية[1].

تعتبر القضية الفلسطينية منذ سنوات عديدة من القضايا المركزية المهمة بالنسبة للجزائر، وأصبحت أكثر أهمية بعد عملية ''طوفان الأقصى'' في ال 7 من أكتوبر 2023، نظرًا لخطط الاحتلال الإسرائيلي التي تتضمن تصفية القضية الفلسطينية، وهو ما تظهره حرب ''الإبادة الجماعية'' الوحشية التي يتعرض لها المدنيون في قطاع غزة، حيث استشهد 24927 وإصابة أكثر من 62388 من المدنيين الأبرياء، معظمهم من النساء والأطفال، ويعد ذلك انتهاكًا واضحًا لكل القوانين والمواثيق الدولية التي تمنع ارتكاب مثل هذه الجرائم في ظل تعتيم الإعلام الغربي عن رؤية كل هذه الانتهاكات غير القانونية، وهو ما يوضح ازدواجية المعايير الغربية التي انتقدها الشعب الجزائري في مسيراته الداعمة للشعب الفلسطيني.

- **موقف الجزائر الثابت تجاه القضية الفلسطينية:** بعد عملية ''طوفان الأقصى'' وما نتج عنها من شن اعتداءات وانتهاكات عنيفة على المدنيين في قطاع غزة، بدأ موقف الجزائر واضحًا تجاه الشعب الفلسطيني، حيث أجرى الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون مكالمة هاتفية مع نظيره الفلسطيني محمود عباس لمناقشة الوضع في قطاع غزة، وأعقب هذا الاتصال إصدار وزارة الخارجية الجزائرية بيانًا رسميًا تدين فيه ما تقوم به قوات الاحتلال من ممارسات وسياسات عنيفة تجاه الفلسطينيين في القطاع، مطالبة بتدخل المجتمع الدولي ل ''تحمل مسؤوليته'' لحماية الشعب الفلسطيني، إضافة إلى تشديد الجزائر في بيانها على إعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة كاملة وإقامة دولته المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

[1] يوسف زعيتري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 100-101.

وفي ال 25 من ديسمبر 2023، أكد الرئيس عبد الحميد تبون في خطابه للأمة أمام غرفتي البرلمان، وقوف بلاده دعمها لفلسطين ''ظالمة أو مظلومة'' في إشارة منه إلى عدم تخلي الجزائر عن فلسطين، معتبرًا أن ما تشهده غزة وصمة عار على البشرية وليس فقط العرب، فضلاً عن وصفه ما يحدث في غزة ب "جرائم الحرب الكاملة الأركان".

ومما لا شك فيه أن العلاقة بين الجزائر وفلسطين علاقة تاريخية، حيث تعد الجزائر من أوائل الدول التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، وافتتح أول مكتب للمنظمة بها عام 1965، كما احتضنت الجزائر إعلان قيام دولة فلسطين برئاسة ياسر عرفات في 15 نوفمبر 1988 وكانت أول من اعترف بها، وأقامت علاقات دبلوماسية كاملة في 18 ديسمبر من نفس العام، ومنذ ذلك التاريخ والجزائر تحافظ على دعمها السياسي والدبلوماسي القوي للفلسطينيين، داعية إلى استعادة حقوقها المشروعة كاملة.

كما وقفت الجزائر بجانب الشعب الفلسطيني خلال الحرب على قطاع غزة في 2008 إلى 2009، ومجزرة أسطول الحرية عام 2010، والحرب على غزة عام 2012، و2014 حيث طالبت المجتمع الدولي آنذاك بتحمل المسؤولية لوقف الحرب، وفي 29 نوفمبر2012 صوتت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي نص على منح فلسطين صفة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة.

- **تقديم المساعدات الإنسانية** :تعزز الموقف الجزائري أكثر بعد الهجوم الذي شنه الاحتلال الإسرائيلي على مستشفى المعمداني في قطاع غزة، والذي أسفر عنه استشهاد أكثر من 500 شخصًا من المدنيين الأبرياء، لذلك قامت السلطات الجزائرية بأمر من الرئيس عبد المجيد تبون، بإرسال مساعدات إنسانية عاجلة إلى قطاع غزة عبر مطار العريش، وقد بلغ مجموع ما أرسلته الجزائر 104 طنًا من المساعدات الإنسانية كالمواد الغذائية والمستلزمات الطبية والألبسة والخيام، الأمر الذي يعبر عن تضامن الجزائر قيادة وشعبًا مع الشعب الفلسطيني[1].

[1] عبير مجدي، بعد 106 يوم ... ما موقف الجزائر من حرب غزة؟، 20-01-2024 للمزيد أكثر متاح على الرابط التالي:

3-السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا (جمهورية مالي أنموذجاً):

اهتمام الجزائر بالبعد الافريقي، على كافة الأصعدة، السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاستراتيجية والأمنية، ليست بجديدة، فالجزائر أدركت أهمية الدائرة الإفريقية لحركته الجيوسياسية منذ الثورة؛ حيث شكّلت القارّة قاعدةً خلفيةً لها في سياق التضامن الثوريّ الذي ساد بين دولها، فقد مارست الدول الإفريقية دَوْراً مهمّاً في إجبار فرنسا على الاعتراف باستقلال الجزائر.

تجد السياسة الإفريقية للجزائر أساساتها في الجغرافيا والتاريخ، فقد أدرك صنّاع القرار الجزائريون أهمية الدعم الإفريقيّ منذ مؤتمر بان دونغ 1955م، وسنوات الستينيات والسبعينيات، التي شكّلت العصر الذهبيّ للسياسة الخارجية الجزائرية، تميّزت بتكثيف حركتها في إفريقيا، وتُرجمت هذه التصورات في النصوص الأساسية للدولة والحزب الجزائريّين، والتي كان بعضها في غمار الثورة الجزائرية، ومن خلال تحليل ميثاق طرابلس، دستور 1963م، ودستور 1976م؛ يمكن استخلاص عدّة أسس حكمت هذه العلاقات، لخّصها «سليمان الشيخ» في ما يلي:

أ- **التضامن السياسي**: في إطار كفاح الدول الإفريقية من أجل التحرّر، ومحاربة التمييز العنصري والإمبريالية.

ب- **المتغيّر الأيديولوجيّ والسياسي**: كان المحدّد الأساسيّ الذي دفع الجزائر للتركيز في إفريقيا في سياستها الخارجية، فبرغم أنّ النصوص الأساسية-المشار إليها أعلاه-وضعت إفريقيا في المرتبة الثالثة بعد المغرب العربيّ والعالم العربي، لاعتبارات الدين واللغة... بيد أنّ الملاحظ أنّ الحركة الدبلوماسية الجزائرية كانت نشطة أكثر على الصعيد الإفريقي، ويمكن تفسير ذلك؛ بأنّ الجزائر كانت مدركة لضيق مجال حركتها عربيّاً ومغاربيّاً بسبب هيمنة مصر (عبد الناصر) على الشؤون العربية، فكما يلاحظ بهجت قرني: أنّ الفكر القوميّ كان مشرقيّاً أصلاً؛ عبر الفكر الناصريّ

---

https://rcssegypt.com/16520. ت . ز: 31-03-2024، ص: 107.

والبعثيّ في سوريا والعراق، فضلاً عن الصراعات العربية–العربية التي دفعت الجزائر نحو إفريقيا كمجال حركة جيوسياسية مفضّلة.

وظّفت الجزائر دَوْرها الريادي في القارة الإفريقية– في أحيانٍ كثيرة– لمطالب اقتصادية؛ خاصّة باستكمال دول العالم الثالث لاستقلالها الاقتصاديّ واستغلال مواردها بنفسها، وإعادة النظر في النظام الاقتصاديّ العالمي، من هنا تأكّد للجزائر الدَوْر الدبلوماسيّ الإفريقي، فقد طبقت قاعدة: «دولة–صوت»، تجلّى النشاط الدبلوماسيّ الكثيف للجزائر إفريقيّاً في الكثير من المسائل، فالجزائر كانت من بين الدول الإفريقية القليلة التي نفّذت القرار الوزاريّ لمنظمة الوحدة الإفريقية الصادر عام 1965م، القاضي بقطع العلاقات مع لندن عقب إعلان رود يسيا الاستقلال من طرفٍ واحد، كما كانت الجزائر مسرحاً للعديد من لقاءات منظمة الوحدة الإفريقية، وكذلك المؤتمرات الإفريقية غير الحكومية، مثل المهرجان الثقافيّ الإفريقيّ 1969م، كما أدت الجزائر دَوْراً نشيطاً في لجنة التحرير بالمنظمة منذ نشأتها، فضلاً عن أنها كانت المقرّ الرئيس لعددٍ كبيرٍ من حركات التحرير[1].

تعتمد الجزائر في علاقاتها بدول الساحل على مقاربتَيْن:

المقاربة الأولى: ثنائية الأطراف:

تعتمد فيها على تطوير علاقاتها بدول المنطقة سياسيّاً ودبلوماسيّاً وأمنيّاً، فعلى الصعيد الاقتصادي؛ كان هناك حضورٌ لشركة سوناطراك Sonatrach الجزائرية في شمال مالي بشكلٍ خاص، وبرغم أنّ مالي ليست بلداً نفطيّاً فإنّ حوض "تاو دني" يعتبر واعداً، وقد بدأت سوناطراك بعمليات الحفر والتنقيب في حوض" تاو ندي" الغني بالنفط منذ 2007م.

[1] سمير قط، السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا :المبادئ، الأسس والتطورات، دار المنظومة، المجلد العدد 38، 2017، ص ص: 40-49.

وسعياً منها لتحسين علاقاتها بجيرانها «الجدد»؛ قامت الجزائر (قبل الانقلاب على أمادو تومانو توري) بتقديم 10 ملايين دولار منحةً لمالي في 2011م؛ للمساهمة في تنمية شمالها، وعقب انهيار نظام بن علي قدّمت الجزائر 100 مليون دولار مساعدات لتونس، فضلاً على ذلك؛ مسحت الجزائر ديون 14 دولة إفريقية، معظمها من دول الساحل الإفريقي، بلغت 902 مليون دولار.

أما على الصعيد العسكري؛ فقد عملت الجزائر في نهاية 2011م بتنفيذ تمارين تكوينية لقوات خاصّة مالية ونيجيرية، كما أرسلت الجزائر قوات خاصّة لتدريب قطاعات من الجيش المالي؛ غير أنّ المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO عرقلت العملية.

المقاربة الثانية: متعددة الأطراف:

تعمل من خلالها الجزائر على تشكيل أطرٍ استراتيجية، وتنخرط في مبادرات أمنيةٍ إقليمية، سواء إفريقية المنشأ، أو المقترحة من طرف القوى الكبرى الغربية.

فبغية المساهمة في أمن المنطقة الساحلية-الصحراوية؛ تنخرط الجزائر في كلّ الترتيبات الأمنية في هذا الفضاء الجيو سياسي، بل تقود بعضها، وبخاصّة استراتيجية «دول الميدان»، والتي تضمّ كلاً من: مالي والنيجر وموريتانيا برعايةٍ جزائرية، وضعت هذه الاستراتيجية التنسيق فيما بين هذه الدول الأربعة كهدفٍ لها لمواجهة التحديات الأمنية بالمنطقة، وبخاصّة الإرهاب عبر الوطني، مع ربطها بالتنمية كشرطٍ مسبقٍ للأمن في هذا الفضاء.

علاوةً على انخراط الجزائر في مختلف الأطر الاستراتيجية الموجودة في الساحل، والتي تسوغها القوى الكبرى، وبخاصّة مبادرة عبر الساحل لمكافحة الإرهاب-TSCTI (لملاحقة التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي) التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية في 2005م، وتضمّ العديد من دول الساحل، من بينها الجزائر.وتواجه كلّ هذه الترتيبات الأمنية والأطر الاستراتيجية صعوبات ميدانية عدّة حدّت من فعاليتها، لعلّ في صدارتها غياب الثقة بين بلدان المنطقة، والضعف الشديد الذي تعانيه كلّ دول الساحل

باستثناء الجزائر، خصوصاً على الصعيد العسكري، وفشل أجهزتها الأمنية، ما يجعل الجزائر مجبرة على بذل مجهودات مضاعفة من أجل تأمين نفسها[1].

- **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه جمهورية مالي:**

ان اهتمام الدبلوماسية الجزائرية بمختلف النزاعات التي وقعت في منطقة الساحل الافريقي راجع الى عدة أسباب:

✓ هناك ارتباطات هذه الدول بالمنطقة الجزائرية وبعدة عوامل كثيرة: كالعامل الديني، التاريخي، والقيم المشتركة.

✓ كون المنطقة نشكل أهمية قصوى باعتبارها متاخمة لحدودها الجنوبية الواسعة، تعتبر بوابة على باقي افريقيا، وغيرها من العوامل التي حتمت على الجزائر التحرك المفروض بدبلوماسيتها للقضاء على هذه المشاكل التي تعانيها الجزائر خاصة، والساحل الافريقي عامة.

- **دراسة جيوسياسية لجمهورية ماليّ** : لم تكن جمهورية مالي التي استقلت عن المستعمر الفرنسي سنة 1960، أحسف حالا من جيرنها الأفارق، فالبلاد التي تقع في منطقة قاسية الظروف المناخية وتحتوي على تعدد ثقافي تعاني أزمات داخلية متعددة الأبعاد تركت أثار كارثية بالغة الوضوح على الشعب المالي وشكلت كوابح حقيقية لآماله في الرقي والازدهار.

- **دراسة جغرافية:** اسمها الكامل جمهورية مالي "وتعني مالي المكان الذي يعيش فيه الملك" تقع في الجية الغربية من القارة الإفريقية، إحداثياتها الجغرافية هي 17° شمالا و 4° غربا، بلغ عدد سكانها حسب إحصائيات سنة 2014 ما يقارب 16.5 مليون نسمة، تبلغ مساحتها 1.241.231 كيلومتر مربع عاصمتها هي "باماكو "وأهم مدنها: سيغو، سيكاسو، موبتي، غاو، كايس، تمبوكتو وكيدال،

[1] المرجع نفسه.

تحيط بها اليابسة من كل جهة (ليس لها منفذ بحري)، لها حدود مشتركة مع سبعة دول حيث يحدها من الشمال كل من الجزائر وموريتانيا ومن الجنوب غينيا وبوركينافاسو وكوت ديفوار، من الشرق النيجر ومن الغرب تحدها السينغال تتميز الجغرافية الطبيعية لجمهورية مالي بالتباين حيث يمكن أن نميز ب:

- ✓ الصحاري القاحلة في الشمال وتتميز بقلة التساقط ويعتمد سكانها على الترحال خاصة في أوقات الجفاف.
- ✓ السهول الشبه صحراوية في الوسط وتكثر بها المستنقعات.
- ✓ الحشائش المنبسطة في الجنوب وذات الغطاء النباتي الكثيف[1].

وتعرف منطقة الساحل الأفريقي بخصائص جغرافية، تتمثل في أربعة عناصر هي؛ المجاعة، الجفاف، التصحر ارتفاع درجات الحرارة وهذه العناصر لها تداعياتها وانعكاساتها المباشرة على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإنسانية التي تواجهها المنطقة[2].

- **البعد السياسي للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة المالية:** تواجه منطقة الساحل الإفريقي. تحديات أمنية وتنموية تهدد استقرارها، مما يستدعي تعاونا مكثفا لمساعدة دول المنطقة على تحقيق الأمن والسلم والتنمية في المنطقة وتجنب المزيد من التأزم للأوضاع، ومما زاد من خطورة تلك التحديات خلال سنة 2015، تصاعد تهديدات الجماعات الارهابية المتطرفة في العديد من دول المنطقة، حيث أكد مجلس الأمن الدولي في آخر تقرير له حول "السلم والأمن في أفريقيا" أن

[1] زناشي حسين، المقاربة الجزائرية تجاه القضية الأزوادية في مالي :الثابت والمتغير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، السنة الجامعية، 2014-2015، ص ص: 8-9.

[2] لعلى بعيو، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل الافريقي دراسة حال مالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر "ل. م. د" في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، السنة الجامعية 2015-2016، ص: 25.

التهديدات الأمنية مازالت تحدق بمنطقة الساحل الإفريقي وبشكل متزايد، مما اضطر بعض دول هذه المنطقة الأفقر في العالم، الى تخصيص مبالغ كبيرة من ميزانياتها لمجابهة هذه التهديدات.

- **وضع سياسي متأزم واقتصاد منهار:** ان السمة البارزة في الوضع المالي هي التمرد وعدم الاستقرار والصراع على السلطة والانقلابات المتكررة مع وجود اضطرابات اجتماعية ووضع اقتصادي هش مما زاد الطين بلة فترات الجفاف والقحط، اذ تعد مالي من بين أفقر 20 دولة في العالم، وشهدت فترة ما بين عام 1990وعام 2009، أكبر عدد من محاولات التمرد وغذى هذا الأخير الأوضاع التي ذكرناها في البداية بالإضافة الى التفاوت الموجود بين اقليمي مالي الرئيسين "الشمال والجنوب" مما شعر سكان الشمال "الطوارق" بمحاباة اقليم الجنوب ببرامج تنموية على حساب اقليمهم.

- **تبني الجزائر مقاربة سلمية لحل الأزمة في مالي:** منذ اندلا ع الأزمة المالية الأخيرة في جانفي 2012، قامت الجزائر التي كانت دائما هي الراعي الحصري لجميع اتفاقيات السلم السابقة، بدعوة طرفي النزاع لوقف اطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمة، وسعت للنأي بنفسها عن النزاع الدائر عبر وقف الجيش المالي بالسلاح، والذي كانت تبرره سابقا بمحاربة تنظيم القاعدة، كما سحبت خبرائها العسكري تُ من شمال مالي بحجة انها تخشى ان يستخدم سلاحها او خدمات خبرائها في حرب الجيش ضد المتمردين الطوارق، وأعلنت عد استعدادها لدعم أي أحد من الطرفين، وتقوم المقاربة الجزائرية في تسوية الأزمة المالية على استراتيجية لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن الحل العسكري لان الجزائر ترى أن أي تدخل أجنبي في مالي سيهدد أمن واستقرار الجزائر، تتعامل الجزائر وفق استراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن الحسابات الخارجية وصراع الايرادات مع أطراف النزاع في مالي وخصوصا فرنسا، حيث أن الدبلوماسية

الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي[1].

- **التدخل الفرنسي في مالي:** ان التدخل العسكري الفرنسي في مالي كان تحت ذرائع وأسباب عديدة، سواء أكانت معلنة صَرحت بها الحكومة الفرنسية رسميًّا من خلال وزرائها وممثليها السياسيين مثل: وقف تهديدات الجماعات المتطرفة في مالي، أو القضاء عليها كلية في منطقة السلاح وبلاد المغرب العربي، واستنجاد الحكومة المالية بفرنسا لحمايتها من هجوم هذه الجماعات أم خفية لم تعلنها فرنسا بشكل رسمي، إلا أنها كانت دافعًا بارزًا للتدخل الأخير. بيد أن هذا التدخل لم يدُم، إذ استُبدِلت بالقوات العسكرية الفرنسية المتدخلة قواتُ حفظ السلم والأمن الدوليين، متجسدة في قوات الأمم المتحدة إلى جانب القوات الإفريقية، وعليه نعرض تفصيل الأسباب فيما يأتي:

أ- الأسباب المعلنة للتدخل الفرنسي في مالي: بعد سيطرة الجماعات الإرهابية، مثل: أنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على كونا في 10يناير 2013، وخوف الحكومة المالية من تقدمها نحو العاصمة باماكو، طلبت من فرنسا التدخل العسكري لوقف زحف الجماعات الإرهابية، لتنشر فرنسا بعض قواتها ضمن ما أطلقت عليه اسم "عملية "سير فال" أو "القط المتوحّش" في 11 كانون الثاني /يناير 2013، وهذا الطلب من الحكومة كان أقوى ذريعة في تسويغ فرنسا تدخّلها بأنه يقع ضمن إطار مساندة دولة صديقة لا أنّه انتقاص من سيادتها، وبهدف طرد المجموعات الإسلامية المتطرّفة، أي أنّ حرب فرنسا أصبحت تقع ضمن "الحرب على الإرهاب".

أما وزير الخارجية الفرنسية "لوران فابيوس" فأعلن من جانبه أن فرنسا تدخلت ضمن سياق القرار 2085 والمادة 51 من الميثاق، بهدف تحقيق ثلاثة أمور: **أولها:** وقف زحف المجموعات الإرهابية نحو

[1] المرجع نفسه، ص 92-96-107.

الجنوب، **وثانيها**: الحفاظ على حكومة مالي واستعادة وحدة أراضيها وسيادتها الكاملة، **وثالثها**: التحضير لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن.

يضاف إلى ذلك، وجود حوالي 6000 مواطن فرنسي يعيشون في مالي، ناهيك عن كون تنظيم القاعدة والجماعات الإسلامية المرتبطة به يُعِدّ الفرنسيين –من بين الغربيين–هدفًا أوليًّا للخطف حيث اختُطِف خمسة فرنسيين في موريتانيا سنة 2008، ثم اختُطِف المواطن الفرنسي ''بيار كاما'' في 26نوفمبر 2009 من مالي، وأُفرِج عنه سنة 2010 بدفع فدية. مرورًا باختطاف المهندس الفرنسي الذي كان يعمل في مجال العمل الإنساني "ميشال جيرمانو" 78 عامًا في 22 يوليو 2010 شمال النيجر وإعدامه في 27 يوليو 2010 وصولًا إلى اختطاف تنظيم ''القاعدة في المغرب الإسلامي'' خمسة فرنسيين ورهينة سادس من توغو وآخر من مدغشقر من موقع لاستخراج اليورانيوم في أرليت تابع لشركة ''أريفا ''الفرنسية ''Areva ''شمال النيجر'' في شهر سبتمبر 2010؛ ثم الإفراج عن اثنين منهم في 2011، في حين أفرج عن الأربعة الباقين في نهاية 2013، تلا ذلك اختطاف تنظيم القاعدة المواطنَ الفرنسي سيرج لازارفيتش، مع مواطن فرنسي آخر يدعى ''فليب فيردون'' (53 سنة) بتاريخ 24نوفمبر 2011 من الفندق الذي كانا ينزلان فيه في هومبوري شمال شرقي مالي، واغتيل هذا الأخير برصاصة في الرأس في 19مارس 2013، إلى جانب ذلك استغلت الحكومة الفرنسية حادثة احتجاز الرهائن في عين أمناس (الجزائر)، لإضفاء الشرعية على تدخلها، معتبرة أن التهديد الإرهابي لا يستهدف فرنسا، بل المجموعة الدولية بأكملها، لكون الرهائن ينتمون إلى جنسيات مختلفة، وهذا ما سهل من مهمتها في تعميم التهديد الإرهابي.

ب– الأسباب غير المعلنة للتدخل الفرنسي في مالي: حقيقة مرد التدخل الفرنسي في مالي هي المصالح الفرنسية في منطقة غرب إفريقيا، لأن مصالحها في مالي محدودة بحكم محدودية استثماراتها فيها مقارنة مع بلدان إفريقية أخرى، إلا أن مالي جزء من الإقليم الجغرافي الذي تنشط فيه فرنسا اقتصاديًّا، ومن ثَمّ فإنّ أي تهديد لأمن واستقرار مالي ينعكس ويهدد المصالح الاقتصادية لفرنسا في البلدان المجاورة.

بناءً على ذلك؛ يعد الساحل الإفريقي منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء، الذي يربط النيجر ونيجيريا بالجزائر، ويمتد على مسافة 4128كم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب، ينطلق من واري في نيجيريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر، مرورًا بالنيجر، ويعمل على تزويد كامل أوروبا بما فيها فرنسا بالغاز الطبيعي، وقد بدأت أعماله في 3 يوليو 2009 بعد الاتفاق المبرم بين الدول الثلاث.

ومن جهة أخرى فإن جارتها النيجر تتبوّأ المرتبة الثالثة عالميًّا في إنتاج اليورانيوم بعد كندا وأستراليا بنسبة 8،7 % من الإنتاج العالمي، كما أنها تشغل المركز الأول في إفريقيا، ويوجد بها أكبر منجمي اليورانيوم شمال شرق العاصمة نيامي، وهما: منجم أرليت ومنجم أكوتا، وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي UE، إضافة لذلك فإن فرنسا تعتمد على نحو 75% من الطاقة النووية لتلبية احتياجاتها من الكهرباء حيث تعدّ شركة "أريفا "الفرنسية AREVA من أهم الشركات المستخرجة لليورانيوم في النيجر في منطقة " أرليت، وإيموارين" المحاذية لمنطقة أزواد شمال مالي. لذا فإن أي محاولات لتهديد استقرار الأوضاع ونشر الفوضى في النيجر والمنطقة المحيطة يُعَدّ تهديدًا لأمن فرنسا، وخطًّا أحمر يستدعي تجاوزُه التدخّل الفوري والحاسم.

فضلًا عن ذلك، فإن مالي تجاور عددًا من الدول الإفريقية التي تزخر بثروات بترولية كبيرة، نحو موريتانيا الغنيّة بالنفط، إذْ تحصل شركة "توتال" الفرنسية على النصيب الأكبر منه، إضافة إلى امتلاكها مخزونًا كبيرًا من الحديد المهمّ لصناعة الصلب في أوروبا، إلى جانب حقول النفط الجزائرية التي تُعَدّ مطمعًا كبيرًا للفرنسيين وكذلك ساحل العاج (كوت ديفوار) التي تُعدّ عاصمة منطقة الفرنك الإفريقي[1].

–موقف الجزائرمن التدخل الفرنسي في مالي:

[1] سناء السعيد حسن عوض الله، التدخل الفرنسي في الشئون الإفريقية: دراسة حالة مالي (2012-2021، المركز الديمقراطي العربي، في 06 يوليو 2023، للمزيد أكثر متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=91019، ت. ز: 02-04-2024.

ترتكز السياسة الخارجية الجزائرية على ثلاثة مبادئ رئيسة: أولها دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وثانيها الدفاع عن القضايا العادلة باسم القانون الدولي، وثالثها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مع الإقرار بمبدأ الاستقرار الخاصّ للدول.

وبناء على ذلك، اعتمدت الدبلوماسية الجزائرية في تعاملها مع ما حدث في مالي على ثلاثة محاور أساسية، يتقدمها الحل السلمي الداخلي من دون أي تدخل أجنبي، واحترام الوحدة الترابية لمالي، حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي يُعدّ تهديدًا لأمن واستقرار الجزائر، ثم تفعيل المحور الثاني وهو التفاوض مع جميع أطراف الأزمة السياسية المالية في الداخل والخارج، بعيدًا عن أي حساسيات سياسية، أو أحكام وهواجس مسبقة. ويتمثل المحور الثالث من الاستراتيجية الجزائرية في مبدأ الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، وهو ما جسدته الزيارة الرسمية لرئيس الحكومة المالية لوزير خارجية الجزائر، إضافة لوفد من "حركة أنصار الدين" إحدى الجماعات المسلحة في شمال مالي، وزيارة وفود رسمية إفريقية أخرى من دول الجوار، وهذا أكّد قوة الجزائر وفاعليتها في حل أزمة مالي[1].

بالرغم من أن مشروع الدولة" الأز وادية "كان مصيره الفشل، إلا أنه لا يزال قائما لبقاء أسباب التمرد وعدم وجود حلول فعلية تقضي على الأزمة وبوادرها، كما أن الأحداث الأخيرة أكدت أن اضطراب الأوضاع في منطقة أزواد يؤثر بشكل مباشر على دول الجيران، أما عن التوجه الاسلامي الذي اعتمده الاقليم بضغط من بعض الفصائل الاسلامية المتشددة أثبت فشله وأن أي خيار استراتيجي يجب أن لا يتخالف مع توجهات دول المنطقة، ومن جهة أخرى على الدبلوماسية الجزائرية أن تعمل جاهدة من أجل تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة مع العلم أن الجزائر تحضي بثقة الطرفين.

[1] المرجع نفسه .

المحور الثالث

الجزائر في البيئة الدولية

أولا: الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية_ الأوروبية

ثانيا: الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية_ الأمريكية.

ثالثا: الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية_ الروسية.

المحور الثالث: الجزائر في البيئة الدولية.

1- الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية – الأوروبية (جمهورية فرنسا أنموذجاً):

- **العلاقات الجزائرية الأوروبية:** العلاقات الجزائرية كجمهورية مستقلة بالاتحاد الأوروبي هي ليست وليدة اليوم انما ترجع الى فترة ما بعد الاستعمار، حيث من المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية الأوروبية بعدة مراحل شهدت من خلالها هذه العلاقات عدة تطورات وأحداث ونتائج، ولعل ما ميز هذه العلاقات الاهتمام الكبير بالجزائر من طرف الاتحاد الأوروبي وهذا نتيجة لما تتمتع به من مؤهلات وامتيازات.

- **جذور العلاقات الجزائرية الأوروبية:** ان موضوع العلاقات الجزائرية الأوروبية تشكل مكانة هامة في جدول أعمال الطرفين ولقد تبلور ذلك عن طريق خطوات كثيرة ومفاوضات كبيرة منذ مطلع السبعينيات، منح الاتحاد الأوروبي اهتمام كبير لمسألة الشراكة مع بلدان البحر المتوسط بشكل عام والجزائر بشكل خاص لتمتعها بسوق جديدة وواسعة وموقع مميز لتمركزها وسط بلدان المغرب العربي وباعتبارها بوابة افريقيا.

امتازت العلاقات الجزائرية الأوروبية دائما بالارتباط وهذا نظرا لوجود عوامل ساعدت على ذلك أهمها العامل الجغرافي بين كل من الجزائر وأوروبا أو العوامل التاريخية باعتبارها أنها مستعمرة فرنسية سابقا اضافة الى العامل الاقتصادي حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أول شريك اقتصادي للجزائر[1].

- **العلاقات السياسية بين الطرفين:** فعلى المستوى السياسي، تنص اتفاقية الشراكة على إجراء حوار سياسي إزاء كافة الأمور ذات الاهتمام المشترك للطرفين. يتم إرساء الحوار على مستويات مختلفة: مجلس الشراكة (الوزاري) ولجنة الشراكة (كبار المسؤولين) واللجان الفرعية حول الحوار السياسي والأمن وحقوق الإنسان .

[1] مراد حجاج، العلاقات الجزائرية الأوروبية من اتفاقيات التعاون المشروط الى اتفاقيات الشراكة الموسعة: الواقع واستشراف المستقبل، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، العدد 16، جانفي 2020، ص ص: 257-258.

تتعامل اللجان الفرعية الفنية الأخرى التي تم إنشاؤها بموجب الاتفاقية مع مجالات مثل الهجرة والشؤون الداخلية والعدالة والشؤون الاجتماعية وما إلى ذلك .

فيما أعربت الجزائر رسميًا في 31 أوت 2015 عن استعدادها لإعادة تقييم الاتفاقية، معتبرةً إياها غير متوازنة، وقد أسفرت المفاوضات التي أعقبت ذلك عن المصادقة على أولويات الشراكة في مجلس الشراكة العاشر الذي عقد في بروكسل في 13 مارس 2017 .

تتمحور هذه الأولويات حول المواضيع التالية:

- ✓ الحوار السياسي والحكم ودولة القانون وتعزيز الحقوق الأساسية .
- ✓ التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والتجارة؛ وكذا الدخول إلى السوق الأوروبية المشتركة.
- ✓ شراكة الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة.
- ✓ الحوار الاستراتيجي والأمني (بما في ذلك القضايا الإقليمية ومكافحة الإرهاب).
- ✓ البعد البشري، الهجرة، التنقل.

– العلاقات الاقتصادية:

ان دعم التحول والتنويع الاقتصادي يعتبر محورًا أساسيًا للتعاون مع الجزائر، وعلى هذا النحو، يمول الاتحاد الأوروبي سلسلة من البرامج في هذا المجال.

التعاون الأوروبي الجزائري لتطوير اقتصاد متنوع وتنافسي ضروري لتعزيز الصادرات الجزائرية إلى السوق الأوروبية الموحدة وكذلك إلى البلدان الأخرى.

من أجل جعل مناخ الأعمال في الجزائر جذابًا، يلتزم الاتحاد الأوروبي بتطوير حوار معزز حول تنفيذ نموذج اقتصادي جزائري جديد، يتمحور حول:

- تعزيز الأعمال والمبادرات وريادة الأعمال الخاصة.
- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص واقتصاد المعرفة.

من هذا المنطق، يسلط تقييم اتفاقية الشراكة الضوء على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الطرفين، ولا سيما في القطاعات التالية :

- التنمية الريفية والزراعية والصيد البحري والاقتصاد البحري والسياحة (المستدامة بشكل خاص).
- الصفقات العمومية والإحصاءات والجمارك .
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

مجال الطاقة: يحتل هذا القطاع مكانة مهمة للغاية في العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، الجزائر هي ثالث أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي، في حين أن الاتحاد الأوروبي هو أهم سوق للغاز الجزائري، منذ عام 2015، سعت الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في مجال الطاقة إلى تعزيز الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة وتشجيع الاستثمار[1].

- **العلاقات الجزائرية الفرنسية أنموذجا:**

- المرحلة الانتقالية في اتفاقية ايفيان بين الجزائر وفرنسا:

نص الإعلان العام في اتفاقيات ايفيان على تحديد مرحلة انتقالية ممتدة من 19 مارس إلى غاية تسليم الحكم للقيادة الجزائرية عقب الاستفتاء المقرر في 01جويلية1691م، تكون الجزائر تحت حكم

[1] حول بعثة الاتحاد الأوروبي في الجزائر، تاريخ النشر: 05-08-2021، للاطلاع أكثر متاح على الرابط التالي: https://www.eeas.europa.eu/algeria/hwl-btht-alathad-alawrwby-fy-aljzayr_ar?s=82، ت. ز. 03-04-2024.

الهيئة التنفيذية المؤقتة والقوة المحلية التي ستشرف على تنظيم واجراء الانتخابات وتطبيق بنود وقف إطلاق النار ثم تسليم السلطة للطرف الجزائري حسب نتائج الاستفتاء، وهذا ما يندرج في اطار خطة ديغول القائمة على عدم الثقة والاعتراف بجبهة التحرير الوطني، وابقاء الجزائر تحت حكم فرنسا بصيغة غير مباشرة عبر الهيئة التنفيذية المؤقتة والقوة المحلية التي ستشكل لب المؤسسات الرسمية للدولة الجزائرية عقب استفتاء تقرير المصير.

وتتشكل هذه الهيئة التنفيذية المؤقتة من ما يلي:

- ✓ عبد الرحمان فارس: رئيسا.
- ✓ روجي روث"Roger Roth": نائبا للرئيس.
- ✓ جان منوني"Jean Mannoni": مندوب الشؤون المالية.
- ✓ شوقي مصطفاي: مندوب الشؤون العامة.
- ✓ الشيخ امحمد: مندوب الزراعة
- ✓ عبد القادر حصار: مندوب الأمن العام.
- ✓ حميدو بومدين: مندوب الشؤون الاجتماعية.
- ✓ كونيف شارل "Ch. Koniev": مندوب الاشغال العمومية.
- ✓ الشيخ بيوض: مندوب الشؤون الثقافية.
- ✓ محمد بن تفيتفة: مندوب البريد.
- ✓ بلعيد عبد السلام: مندوب الشؤون الاقتصادية.

✓عبد الرزاق شنتوف: مندوب الشؤون الإدارية.

وبناء على هذه المعطيات والحنكة التي أبرزها "عبد الرحمان فارس" والتنازلات التي قدمها كلا من الجنيرال "ديغول" ورئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بن يوسف بن خدة" انطلقت الهيئة التنفيذية المؤقتة في محاولة تجسيد مقررات ايفيان للوصول الى استفتاء تقرير المصير[1].

اضطرت فرنسا في 18 مارس 1962 إلى توقيع اتفاقيات إيفيان (مدينة جنوب شرق فرنسا)، مع الحكومة الجزائرية المؤقتة بقيادة العقيد في جيش التحرير الوطني الجزائري آنذاك المجاهد كريم بلقاسم، وتم الاتفاق على وقف إطلاق النار ابتداء من يوم 19 مارس، لكن لم يتم احترامه، وتشكلت منظمة الجيش السري الفرنسية OAS التي رفعت شعار «الجزائر فرنسية وستبقى كذلك»، وهي مكونة من أفراد مسلحين، ارتكبوا جرائم ضد الجزائريين، واستمر بذلك سقوط الضحايا من المدنيين الجزائريين إلى غاية 5 جويلية 1962 تاريخ الإعلان الرسمي لاستقلال الجزائر، من طرف جبهة التحرير الوطني، بعد يومين من إعلان فرنسا عنه.

العلاقات الجزائرية الفرنسية دخلت بذلك مرحلة التعامل بين دولتين سيدتين، ولكن بشيء من الحذر والتباين، بين صعود وهبوط وتوتر وتهدئة، وقام" فاليري جي سكار ديستان" Valéry Giscard d'Estaing في أفريل 1975 بأول زيارة رسمية لرئيس فرنسي إلى الجزائر المستقلة، وارتفع العلم الفرنسي لأول مرة بعد الاستقلال في الشوارع الجزائرية، لكن من دون أن تُنكّس معه أشرعة الماضي، فحتى ولو لم تخلُ أي من تلك المراحل من إبداء الطرفين رغبتيهما في تجاوز الماضي وفتح صفحة جديدة، لا يزال الأمر يقف على مسافة من التعقيدات، تتقدمها ذاكرة مشتركة مثقلة بملفات كبيرة، تلقي بظلالها على الحاضر[2].

[1] عبد الرحمان بوقارة، مكانة اتفاقيات ايفيان في العلاقات الجزائرية –الفرنسية 1962-1989، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة1، السنة الجامعية 2020-2021، ص 131-134.

[2] فضيلة ملهاق، بين الجزائر وفرنسا لا يسهل قلب الصَّفحة ولا تصفُّحها كماض :عندما تضع الحرب أوزارها تُعلن الذاكرة نضالها، مجلة الإنساني، العدد 69، 11أفريل 2022، https://blogs.icrc.org/alinsani/2022/04/11/6362، ت .ز: 05-04-2024.

ان دراسة العلاقات الجزائرية الفرنسية تتطلب في بعض جوانبها، الرجوع إلى بداياتها الأولى، أي بداية ظهور الدولة الجزائرية الحديثة، في بداية القرن السادس عشر الميلادي، متى بدأ انفصالها عن الدولة العثمانية (انضمت إليها خلال الفترة 1818-1830)، وأصبح لها علاقات دبلوماسية مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، ويشار إليها في المعاهدات كمملكة أو دولة الجزائر.

بعد ذلك تمكنت الجزائر من بسط سيادتها في حوض البحر الأبيض المتوسط، بفضل أسطولها البحري القوي، وفرضت الضرائب والرسوم على سفن الدول التي تعبره، مما دفع العديد من الدول إلى عقد معاهدات واتفاقيات معها، وعلى هذا الأساس قامت العلاقات الجزائرية الفرنسية في عام 1561م، وتوطَّدت أثناء قيام الثورة الفرنسية التي اندلعت عام 1789، فقد استنجدت بها حكومة الثورة بعد حصار قوات الأنظمة الأوروبية لها، فأنقذتها من الدَّمار والجوع بتزويدها بالقمح، وتمويلها بقروض من دون فوائد.

كما وقعت الجزائر مع فرنسا ثمانية وخمسين (58) اتفاقًا ومعاهدة في الفترة الممتدة من 1619 إلى 1830م، وتولى رعاية مصالح فرنسا بالجزائر ستون (60) قنصلًا ونائب قنصل، وتردد على الجزائر ستة وتسعون (96) محافظًا ومبعوثًا، وهي لم تعقد نصف هذه الاتفاقيات مع دول أوروبية مثل إنجلترا، مما يبرز درجة التعاون بين الطرفين خلال تلك الفترة.

- **قضية مازالت مزمنة وهي تاريخ فرنسا الاستعماري:** الذي امتد من عام 1830 حتى عام 1962، في أكتوبر 2021، قبل الاحتفال بالذكرى الستين لاستقلال الجزائر، قال ماكرون إن الجزائر قد شيدت نظاما مبنيا على "ريع الذاكرة" بعد الاستقلال، وقصد بهذا أن الجزائر تستغل الدَّين التاريخي الذي فرضته فرنسا بسبب حكمها الاستعماري بصورة مستمرة من أجل مصالحها الحالية. وكان من بين الاتهامات الأخرى: أن الجزائر تتعامل مع التاريخ الاستعماري على أنه "خطاب" يستند إلى الكراهية تجاه فرنسا، وردت الجزائر بشكل حازم، شبيه بتلك

الإجراءات التي اتخذتها في قضية الناشطة بوراوي، إذ سحبت سفيرها لعدة أشهر، وعلاوة على ذلك، رفضت منح حق الطيران للطائرات العسكرية الفرنسية في الأجواء الجزائرية.

بالرغم من ذلك يرى الباحث في العلوم السياسية "زين العابدين غبولي" من مؤسسة المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية أنه على الرغم من كل الخلافات والاستياء، فإن تسوية الماضي الاستعماري ضرورية، وقد لاحظ أن الجيل الشاب من الجزائريين يحثون على التعامل مع الاستعمار وآثاره، بشكل يأخذ بعين الاعتبار أيضا وجهة نظر الجزائريين.

وقال كذلك غبولي لـ"DW": قد يؤدي ذلك إلى بعض التوترات، ولكن من وجهة نظر الجزائر، فإنه عملية ضرورية ستؤدي في النهاية إلى علاقة أفضل مع فرنسا"، وفي هذا السياق، تسعى فرنسا على الأقل لاتخاذ إجراءات رمزية: فقد سلمت الجزائر في عام 2020 جزءًا من رفات ضحايا الاستعمار الفرنسي.

والمتتبع للشأن الفرنسي هناك موضوع داخلي مهم لفرنسا، هو إعلان باريس في شهر ماي الماضي من نفس السنة، عزمها القيام بالمزيد لصالح "الحركيين" وعائلاتهم وأحفادهم في المستقبل، وتعويضهم ماديا بشكل أفضل، ويشير هذا المصطلح إلى حوالي 200 ألف من الجزائريين الذين كانوا قد قاتلوا إلى جانب فرنسا في حرب الاستقلال، وكان العديد منهم قد تركوا لمصيرهم بعد انتهاء الحرب وتعرضوا للمذابح من قبل السلطة الجديدة في الجزائر، في حين تم وضع البعض الآخر في معسكرات احتجاز فرنسية بعد نجاحهم في الهروب، وقد طلب ماكرون بالفعل اعتذارا عام 2021 عن هذه الأحداث بشكل علني[1].

عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية تواترت متباينة منذ تولي الرئيس عبد المجيد تبون في ديسمبر 2019، في ضوء المورث التاريخي والاستعماري بين الجانبين ومبادئ السيادة من ناحية، والاعتبارات

[1] الجزائر وفرنسا تاريخ استعماري ومطبات دبلوماسية، 03-06-2023، للاطلاع أكثر متاح على الرابط التالي: https://www.dw.com/ar/ت. ز: 05-04-2024.

الأمنية والتوازنات الاستراتيجية من ناحية أخرى، وبالرغم من تبني الرئيس ''تبون'' لسياسة أكثر انفتاحًا وتفاعلًا على صعيد دوائر الاهتمام الخارجي لها وبشكل خاصة مع الدائرة الأوروبية، إلا أن التقاطعات المختلفة تحول دون تصفير المشاكل كنهج يتطلع لتحقيقه الرئيس "تبون".

الجزائر ترفض فكرة الهيمنة والتبعية والحرص على انتهاج سياسة الندية: في فترة رئاسة عبد العزيز بوتفليقة، تميزت ادارته بالتقارب مع فرنسا وظلت في هذا الطور طوال فترة حكم بوتفليقة، إلا أن تلك العلاقات شابها الكثير من الجمود في أعقاب الحراك الشعبي وإقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ولكن منذ تولي الرئيس ''تبون ''للسلطة بدا واضحًا أن هناك توجهًا للخروج من مظلة التبعية الفرنسية وكسر الجمود التقليدي في التفاعل الغربي، والعمل على توازن التفاعلات مع الدول الأوروبية، والرغبة في إيجاد قنوات تواصل وحوار بين الشركاء الأوروبيين حول القضايا المحلية الإقليمية تتسم بالتوازن، وهو الأمر الذي يعد واحدًا من بين معضلات التنافر الجزائري الفرنسي وتزايدت حدتها في التصريحات المتباينة للرئيس ''تبون'' بشأن رفض خضوعها للحماية أو الجناح الفرنسي، سواء أكان على المستوى السياسي أو الأمني، واقتصار التفاعلات على التعاملات التجارية، ولعل هذا الأمر برز بشكل كبير إبان الأزمة الدبلوماسية التي شهدتها الدولتين في أكتوبر 2021 في ضوء تصريحات ''ماكرون'' المتعلقة بالذاكرة الاستعمارية واتهام الجزائر بتكريس ''ريع للذاكرة''، الأمر الذي أدى إلى استدعاء السفير لدى فرنسا احتجاجًا على تلك التصريحات بل صعدت الجزائر من تفاعلها مع الأزمة بإعلانها حظر تحليق الطائرات العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل وفي الأجواء الجزائرية.

الموقف الفرنسي في قضية الصحراء الغربية ينتابه بالغموض :بالرغم من عدم انتهاج فرنسا مسارًا موازيًا للتحرك الأمريكي والإسباني حيال قضية الصحراء الغربية والقائم على دعم المبادرة المغربية بالحكم الذاتي لتلك المنطقة تحت السيادة المغربية، إلا أنها تكرس نهج التسويف حيال هذا الملف، عبر دعم الموقف المغربي حول الصحراء في مجلس الأمن إلى جانب توطيد شراكاتها الاستراتيجية مع المغرب، وهو الأمر يفهم منه رغبة باريس في الاحتفاظ بالأمور كما هي وخلق توازن بين مصالح كل من المغرب والجزائر مع

فرنسا، ولعل هذا الموقف في الوقت الراهن وفي ضوء تبدلات المشهد ميدانيًا ودبلوماسيًا في الصحراء الغربية لصالح الرباط، فإن تلك السياسة لم تعد فعالة أو مرضية للجزائر.[1]

بالرغم من تكرار التصعيد والتأزم في العلاقات الدبلوماسية الفرنسية الجزائرية، إلا أن هناك سقفًا لهذا التصعيد ناجمًا عن أهمية التعاون بين الجانبين في العديد من القضايا؛ ولعل مساعي الاحتواء تبرز في تهدئة وتيرة التصعيد الإعلامي من ناحية واقتصار الرد على استدعاء سفير الجزائر في فرنسا دون الوصول إلى مرحلة قطع العلاقات الدبلوماسية أو التجارية مثلما هو الحال بالنسبة لإسبانيا، فضلًا عن اتباع تكتيكات للاحتواء تستند إلى الزيارات الرسمية عالية المستوى وكان أبرزها زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للجزائر في أغسطس 2022، وأعقبها زيارة رئيسة وزراء فرنسا "إليزابيث بورن" في أكتوبر من العام ذاته، هذا الأمر يُفهم منه أن هناك سقفًا للتصعيد لا يمكن لأي طرف تجاوزه في إطار من التفاعل البراغماتي، ويُعزى ذلك للملفات والقضايا محل الاهتمام المشترك.

قضية الأمن في الساحل والصحراء :تعتبر المنطقة محورًا استراتيجيًا للقوى الإقليمية والدولية في ضوء التهديدات الإرهابية والأمنية وما تمثله من نافذة لتعزيز تواجد تلك القوى عسكريًا، ونتيجة للحسابات الفرنسية المتعلقة باستراتيجية لإعادة الانتشار الإقليمي عبر بوابة النيجر وتشاد، بالتزامن مع موجة الانقلابات العسكرية في مالي وتشاد وبوركينافاسو، وقرار سحب 2400 جندي فرنسي من مالي، هذا الفراغ الفرنسي الذي تركته باريس في تلك المنطقة فتح المجال واسعًا أمام مزيد من التدخلات الدولية، سواء أكانت عبر القوات الروسية "فاغنر" وتكثيف تعاونها العسكري مع القوات المالية، أو عبر تفاعل واشنطن النشط مع المغرب لصد الثغرات الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل والتي برزت في زيارة مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي " كريستوفر راي" للمغرب في فبراير 2023، كل هذا الأمر يجعل من فرنسا تفقد مناطق نفوذها التقليدي في واحدة من اهم المناطق المليئة بالثروات المعدنية المختلفة

[1] عبد المنعم علي، تفاعلات حذرة: العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد الرئيس تبون، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، تم النشر بتاريخ 2023/03/28، للمزيد أكثر متاح على الرابط التالي: https://ecss.com.eg/33421 ، ت . ز: 06-04-2024.
، ص ص19-20.

فضلًا عن موقعها الجيو استراتيجي، لذلك تبقي على علاقات تعاون عسكري وشراكة استراتيجية مع الجزائر.

اذن شهدت ولاية الرئيس ''تبون'' الأولى علاقة مد وجزر مع فرنسا، ولكن في حدود معينة لا يرغب أي منهما في تجاوزها، وذلك في ضوء الشواغل المشتركة بينهما الأمنية والعسكرية وكذلك الاقتصادية والطاقوية، إلى جانب المصالح الجيواستراتيجية الجزائرية الفرنسية على صعيد الصحراء الغربية بالنسبة للأولى، وفي ضوء النفوذ التقليدي ومعادلة الطاقة بالنسبة للثانية. ولكن في ضوء خطة إعادة الانتشار العسكري الإقليمي لفرنسا في خضم تعاطيها مع ملف الساحل والصحراء وتوافر البديل الاستراتيجي ''روسيا – فاغنر''، ومع تزايد التفاعل الروسي والصيني وكذلك الإيراني عسكريًا واقتصاديًا مع الجزائر، فإنه من المحتمل أن يتجاوز سقف التصعيد، حال حدوث أزمة مماثلة لتلك التي وقعت عام 2021، فكرة استدعاء السفراء [1].

2- الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية-الأمريكية:

- العلاقات الجزائرية الأمريكية من منظور وليام شالر في مذكراته:

تطرق شالر في الفصل الخامس من مذكرته للعلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية عقب عقد الصلح الذي جعل من الولايات المتحدة دولة مستقلة في سنة **1783** م، وقد ظلت التجارة الأمريكية تواجه التهديد حتى سنة **1793** م، حينما قامت الحكومة البريطانية فجأة بعقد صلح بين

[1] المرجع نفسه.

الجزائر والبرتغال، وعقب ذلك مباشرة انتشرت السفن الجزائرية التي زالت العوائق أمامها في المحيط الأطلسي، وفي ضربات متتالية تمكنت في غضون تلك السنة من اعتقال إحدى عشر (11) سفينة تجارية أمريكية وأخذتها مع بحارتها إلى الجزائر، مما أنجر عنه زيادة في عدد الأسرى الأمريكيين في الجزائر بحيث بلغ عددهم مائة **100** أسير، وفي هذه الفترة كانت الولايات المتحدة قد رجعت من المشاكل الناجمة عن حرب الاستقلال، بفضل دستورها الذي كان يبدو أنه يبشر بمستقبل زاهر، ولكن البلد وقع تحت عبء دين قومي ثقيل وهو لا يملك قوة بحرية .وكذلك بدت هذه الحرب الجزائرية، كما لو كانت كارثة وهكذا ظهر أن التفاوض مع الجزائر لتحرير الأسرى الأمريكيين المحتجزين في الجزائر، ولمنع أعمال أخرى للقرصنة هو الوسيلة الوحيدة أمام الحكومة الأمريكية التي اتخذ ت إجراءات طبقا لذل ك .ولهذه الغاية كلف الكولونيل" ها مفري" الوزير الأمريكي في لشبونة من قبل رئيس الولايات المتحدة بالدخول في مفاوضات مع الجزائر وتبعا لذلك كلف جوزيف دونالد صون بالذهاب إلى الإيالة لعقد معاهد صلح، تعهدت الولايات المتحدة بموجبها بدفع مبلغ **725000** دولار للجزائر في مقابل الإفراج عن الأسرى الأمريكيين وعلى سبيل الهدايا والمنح.

1- **بالنسبة للقضاء:** تناول شالر حالة القضاء في الجزائر ابتداء من اختصاصات الباشا ووزرائه بقطاع القضاء ووصف العقوبات المسلطة على مرتكبي الجرائم، وتعتبر الأشغال الشاقة أكثر أنواع العقاب شيوعا، بعد أن ألغي استرقاق المسيحيين، حي أنها توفر عملا بدون مقابل بدلا من العبيد لإنجاز الأشغال العمومية .ويصف المبدأ المعمول به في مدينة الجزائر بأنه على عكس الشائع في أمريكا، حيث أنه يفضل معاقبة شخص بريء بدلا من هروب مجرم.

2- **ظاهرة الرشوة:** تحدث شالر عن ظاهرة الرشوة ووصفها بأنها مستشريه حيث تحدث عن الرشوة التي يقدمها باي وهران وقسنطينة للضباط الانكشارية، حيث يقول: ولقد أخبرني مسؤول يتمتع بالثقة أن كل زيارة يقوم بها باي وهران وباي قسنطينة للحكومة المركزية تكلفه ما لا يقل عن

300.000دولار، وبهذه المناسبة يتحتم تقديم رشوة لكل واحد من الضباط حسب ما يتمتع به من المكانة والنفوذ ولكن هذه المبالغ الإضافية لا يدفع منها شيء إلى الخزينة العمومية.

3- **الوضع العسكري:** تطرق وليام شالر للحديث عن أحوال الضباط بدء ا من الأجور، حيث صرح على أنها مرتبطة بما يتقاضاه كل واحد منهم في منصبه» ومن الابتزاز لأفراد المجتمع إذ يقول والضباط في الإيالة لا ؛ يتلقون أي مرتب غير الجراية التي تقدم إليهم في الانكشارية، والتي يقدمها الباشا نفسه ببساطة بدائية، ودخل هؤلاء الضباط إنما يتوقف على ما يجنيه كل واحد منهم من الامتيازات التي تتصل بمنصبه، وعلى الرخص التي يمنحها لابتزاز الأموال في مختلف أنواع علاقاته بالمجتمع، وقد شبه "وليام شالر" الانكشاري بالصبي في ورق اللعب، وذلك للمرتب التي يتقاضاه والمعاملة التي يعامل بها، حيث يقول: والمراتب الذي يتقاضاه الانكشاري، عقب انخراطه في سلك الجندية ضئيل ولا يكاد يتجاوز نصف دولار في الشهر، ولكن هذا المبلغ يزداد بالأقدمية تدريجيا حتى يصل إلى ثمانية دولارات في الشهر، وهو الحد الأعلى لمرتبات الانكشارية[1].

– تاريخ العلاقات الجزائرية الأمريكية:

قد يبدو للبعض بأن العلاقات الجزائرية الأمريكية حديثة النشأة، بدأت في بداية الثمانينيات وبداية التسعينيات مع سقوط الاتحاد السوفيتي، وتبني إصلاحات سياسية واقتصادية، بغية الانفتاح على الرأسمالية والعالم الغربي، وقد يذهب البعض للاعتقاد بأن العلاقة بدأت بعد الاستقلال بفضل اكتشاف حقول النفط والغاز في الصحراء الجزائرية، كانت الجمهورية الأمريكية بالأمس عبارة عن مجموعة من المستعمرات تناضل من أجل حريتها، وأصبحت اليوم دولة ذات أطماع في السيطرة البحرية ومنافسا

[1] زينب بهاز، وسام سويد، **صورة مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني من خلال مذكرات القنصل** الأمريكي وليام شالر: 1231 هـ- 1240هـ، (1816م-1824م). مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص :تاريخ المغرب العربي الحديث، جامعة غرداية، 2019-2020، ص: 51-52-23-54-55.

تجاريا يحسب حسابه، هذا ما جعلها واقع يفرض على أغلبية المجتمعات الإقليمية وخاصة دول العالم العربي، حيث سعت إلى تطوير علاقاتها الخارجية مع معظم دول العالم وخاصة الجزائر.

أ- **العلاقات الجزائرية الأمريكية أثناء الحرب التحريرية:** يعلق دليل الوثائق الأمريكية الرسمية الصادر سنة 1978م على المعاهدات الجزائرية الأمريكية على أن هذه المعاهدات قد أصبحت غير ذات موضوع، أي أنها ملغاة سنة 1830م بدخول الجزائر تحت المراقبة الفرنسية يعتبر مجيء الولايات المتحدة الأمريكية إبان الحرب العالمية الثانية متأخرا نسبيا، لكن ذلك التواجد ظل يتكاثف حتى إتمام عملية إنزال شمال إفريقيا في ختام سنة 1942م قبل ذلك وضعت الجزائر تحت الأحكام العرفية منذ انطلاق الحرب في سبتمبر1939م، كزت فرنسا على إخماد التأثيرات المحتملة على الفكر الوطني التحرري في الجزائر. وكان على أمريكا أن تراعي تلك الظروف الخاصة بفرنسا ومستعمراتها والحقيقة أن أمريكا كانت بعيدة نوعا ما عن واقع شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة، وزال كل تواصل بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر تحت الاحتلال الفرنسي باعتماد الولايات المتحدة على استراتيجية العزلة والانطواء.

ب- **العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد الاستقلال:** واشنطن لم تكن متحمسة لنضال الجزائريين ضد الاستعمار وكانت تعتبر الثورة الجزائرية لدى قيامها عقبة أمام استراتيجية الحلف الأطلسي لكن بوادر التغيير بدأت تحدث بعد تدويل القضية الجزائرية سنة**1955**م، وساد الاعتقاد بأن واشنطن لم تعد ترغب في أن تماثل نفسها بفرنسا الاستعمارية بالموازاة مع هذا التراجع قررت الإدارة الأمريكية تقديم إعانات للجزائر بغرض وضع حد للنشاط السوفياتي فيها، وبالرغم من هذا الموقف إلا أن واشنطن كانت ترى في الجزائر مصدر قلق بسبب مساندة هذه الأخيرة لحركات التحرر في العالم.

في اليوم الخامس عشر من شهر أكتوبر1962م أبدى الرئيس الجزائري أحمد بن بلة موافقته لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى من الرئيس الأمريكي جون كيندي، بعدها استجاب الرئيس بن بلة

كذلك لدعوة الرئيس الكوبي فيدال كاسترو بعد أربعة وعشرين ساعة فقط من إبداء موافقته لزيارة واشنطن، وذلك ما أثار غضب الرئيس كيندي فبرزت حملة أمريكية لإلغاء زيارة الرئيس بن بلة، بعد ما كتبته صحيفة "الدايلي نيوز «حيث اعتبرت «استضافة متعاطف شيوعي درب من الجنون «، ورغم ذلك زار الرئيس الجزائري بن بلة واشنطن والتقى بالرئيس الأمريكي جون كيندي واتفق الرئيسان على تقديم مساعدات للجزائر حيث قدرت هذه المساعدات سنة 1962م بحوالي 38 مليون دولار، وبلغت39 مليون دولار سنة1963 م، وفي1964م بلغت المساعدات الأمريكية للجزائر حوالي43 مليون دولار.

مع هذا احتفظت الجزائر بمبدأ التعاون الاقتصادي مع واشنطن، حيث برزت الولايات المتحدة الأمريكية كشريك تجاري رئيسي للجزائر باستحواذها على 24.4 بالمئة من التجارة الخارجية الجزائرية والملاحظ إن العلاقات الثنائية بين البلدين كانت توازن بين"المصلحة والمبدأ.

إن كل هذه الظروف والأحداث التي مرت بها العلاقات بين البلدين تخللتها فترات فتور وانتعاش وبالتالي حدثت عدة انقطاعات خاصة خلال حربي1967و1973م الذي وصلت إلى حد العلاقات بين الجزائر وواشنطن إلى غاية سنة 1970حين طلبت واشنطن من الجزائر التدخل لتحرير المساجين الأمريكيين لدى حركة تحرير جنوب الفيتنام، مع هذا لم يتغير المنظور السياسي الأمريكي للجزائر حتى بعد أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران سنة1979م الذي لعبت فيه الجزائر دور الوسيط الناجح في تحرير الرهائن، بل أكثر من ذلك دعمت الولايات المتحدة الأمريكية موقف المغرب من الصحراء الغربية بإقرار حقه في مراقبتها وادارتها هذا ما اعتبرته الجزائر خطوة لبسط سيادة المغرب على المنطقة ككل بمساعدة أمريكية. [1].

[1] فائزة بن الشيخ، زبيدة خنوس، العلاقات الجزائرية الامريكية بعد 11 سبتمبر 2001، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، السنة الدراسية 2012-2013، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص:07-08-10.

- **الديمقراطية وحقوق الانسان في العلاقات الجزائرية الأمريكية:** اعتقدت إدارة جورج بوش الابن بعد سقوط نظام صدام في 2004 أن عصر الديمقراطية قد حل على الوطن العربي وبان تغيير النظام في العراق سينعكس ايجابا على بقية الأنظمة العربية الأخرى، وفي هذا الإطار استندت الإدارة الأمريكية في مشروعها لنشر الديمقراطية في الوطن العربي على وثيقة

استراتيجية الأمن القومي سنة 2002، والتي اعتبرت ذلك جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي وتم استخدام القوة الصلبة لتحقيق ذلك، لكن توصيات لجنة بيكر- هاميلتون جاءت مخالفة لتصورات الادارة الامريكية و أهدافها، ومنها بدأت الاستراتيجية الأمريكية في محاولة دمقرطة الأنظمة العربية ومساعدتها في عملية التحول وحسب "ريتشارد هاس" رصد التحولات في الخطابات الامريكية لعملية الاصلاح في ما يلي:

- الديمقراطية الفعالة دائما بحاجة للوقت لكي تتطور وهذا حسب "**بوش** "وأننا لا يمكن أن نقيس عملية الديمقراطية في يوم أو شهر أو سنة بل تحتاج الى وقت كبير والى أجيال والتغيير يجب أن يكون تدريجيا لكي نستطيع أن نحكم عليه أنه فعليا.

- لا يمكن أن تفرض الديمقراطية من الخارج بل يجب أن تنبت وتتغذى من الداخل أي لا بد أن يكون لها جذور، والتغيير الحقيقي يجب أن يأتي من الداخل وليس من الخارج.

وبمجرد وصول **باراك أوباما** الى الحكم سنة 2008 انعكس على تصورات واكتفى الخطاب الرسمي بدعم التحول الديمقراطي في المنطقة، وببروز موجات الثورات العربية أو الحراك العربي سنة 2011، مما أدى الى ارتباك في السياسة الخارجية الأمريكية نتيجة الاحتجاجات التي حدثت في بعض الدول العربية كمصر وتونس وليبيا، بالمقابل الجزائر ضلت مستقرة ولم يحدث فيها تغيير للنظام مثل ما حدث في أنظمة الدول العربية الثلاث المذكورة سابقا.

- **قضايا حقوق الانسان في العلاقات الجزائرية الامريكية:** رسخت الدساتير الجزائرية مبدأ عدم التمييز على أساس الجنس وأسندت المهمة للدولة لضمان المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات عن طريق ازالة جميع العقبات التي قد تعترض تقدم الانسان وتعرقل مشاركة الجميع بفعالية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي عام 1996صادقت الجزائر على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وقد قدمت في هذا الاطار تقريرين الى اللجنة المكلفة برصد بتنفيذ الاتفاقية، كما تبنت الجزائر سياسة خارجية فاعلة المتعلقة بقضايا حقوق الانسان خاصة بعد خروجها من العشرية السوداء وهذا ما تبين من خلال نشاطها الدبلوماسي الفعال في المنظمات الدولية خاصة منها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في مجال حقوق الانسان أجري حوار معا المكلف بالأعمال السابق لدى السفارة الامريكية بالجزائر "توماس داو تون" في عهد السفير "روبرت فورد" جاء فيه تصريحات قدمت بصورة سلبية على الجزائر، مثل قوله: حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تجر الجزائر الى القرن 20 ناهيك عن القرن 21، لكنها فشلت وأضاف في رسالة الكترونية للصحفي "ميوشاو" بقوله: أنا سعيد بسماعي أنك قد اجتزت الحدود الجزائرية دون أن تتعرض لعملية الاختطاف بعدما يقوم "داو تون "بنفي كل ما نسب اليه من تصريحات.

ومن الناحية الرسمية لقد انتقد التقرير السنوي حول حقوق الانسان الصادر عن كتابة الدولة للشؤون الخارجية في 18 أفريل 2013، بعض الاجراءات القضائية المتبعة في الجزائر خاصة تلك المتعلقة بالحبس الاحتياطي خاصة في مدته الطويلة التي تبقى مشكلا خطيرا.

أما بالنسبة لإدارة "دونالد ترامب" فقد انتهجت سياسة مغايرة للسياسة السابقة بحيث لم تولي أهمية كبيرة للجزائر خصوصا ومنطقة المغرب العربي عموما، بحيث حافظت على الحد الادنى في علاقتها مع الجزائر[1].

- **القضية الفلسطينية في العلاقات الجزائرية الأمريكية:** حينما سئل الدبلوماسي الأمريكي "جوشوا هاريس" عن القضية الفلسطينية والجرائم التي يرتكبها الجيش الصهيوني بمشاركة كاملة من بلده بقي يراوغ لكي لا يُحمّل الكيانَ الغاصب وبلدَه المسؤولية ولكن مما قاله في سياق تهربه من الإجابة: "إن من بين أسباب مجيئي اليوم إجراء حوار مع شركائنا الجزائريين والاستماع لوجهة النظر الجزائرية حول كيف نتناول هدفنا المشترك – بغض النظر عن الصراع القائم – المتمثل في السماح بإنشاء دولة فلسطينية".

لم تجر الدبلوماسية الأمريكية مشاوراتها بشأن القضية الفلسطينية بعد الحرب مع الجزائر فقط كما هو معلوم، بل إن الثقل الكبير في المشاورات هو في المشرق العربي، في بلاد الطوق مع مصر والأردن خصوصا، ومع دول الخليج وبالخصوص السعودية وقطر، أما الإمارات فهي جزء من القرار الإسرائيلي .

فالتصور الذي تريد فرضه أمريكا على الشعب الفلسطيني تجده بين الدول العربية المشرقية التي تستطيع أن تذهب معها بعيدا في رسم مشهد لا يكون إلا لصالح الكيان الصهيوني، على شكل دولة فلسطينية شكلية أدنى بكثير من مضمون حل الدولتين الذي كانت تدعو إليه الدول العربية مجتمعة، وقد كشف الرئيس المصري السيسي عن جزء من الصورة الجديدة المشوهة حين قال "دولة فلسطينية منزوعة السلاح بجنب الدولة الإسرائيلية القائمة"، ثم هناك دول عربية وإسلامية أخرى تسعى أمريكا ما استطاعت أن تُؤدَّى لصالح رؤيتها أدوارا أخرى بطرق مكشوفة أو ملتوية تحت الضغط والإغراء، ومنها قطر وتركيا والجزائر وربما حتى إيران.

[1] نور الدين مكاوي، الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية- الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2020-2021، ص: 236-237-244-247.

إن الدعم العسكري واستعمال الفيتو في مجلس الأمن والتحركات الدبلوماسية مع مختلف الدول إنما تسعى إليها الولايات الأمريكية المتحدة لإنقاذ "دولة إسرائيل" إذ أنها شعرت بأن طوفان الأقصى هز أساسات هذا الكيان فعلا، وهي تريد إنقاذ وجود الكيان ليس من ضربات المقاومة فقط، بل من تطرف نتنياهو وحلفائه في الحكومة من أحزاب التيار الديني الذين لا يوجد بالنسبة إليهم شيء اسمه فلسطين ولو كان وجودا ضعيفا ذليلا.

فما هو الدور المطلوب من الجزائر؟ للإجابة على هذا السؤال نبدأ بالقول بأن أي حوار بين أمريكا والجزائر لن يكون لصالح فلسطين والمقاومة لأن الأمريكانيين لا يحاورون ليقبلوا آراء غيرهم، وإنما لفرض تصوراتهم بالطرق الأكثر خبثا، ومن خبثهم قبول الأشكال المخادِعة في إخراج السيناريوهات.

وربما هم يعتقدون بأن الجزائر في حاجة إليهم لكسر العزلة الدولية التي وجدت فيها نفسها بعد صدمة البر يكس[1].

3-الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية_ الروسية:

أ- تاريخ وحاضر العلاقات الجزائرية الروسية:

تعود علاقات الروس والأفارقة في زمن روسيا القيصريّة إلى التقاء المسيحيين والمسلمين الروس بمسلمي ومسيحيي القارة الإفريقية في المحافل الدولية كالحج إلى مكة المكرمة أو الكنائس الشرقيّة، ثم تطوّ رت العلاقات الروسية الإفريقية بعد الثورة البلشفية عام1917على إثر تأسيس الأمميّة الشيوعية ودعم موسكو الحركات المناهضة للاستعمار، إضافة إلى توقيع الاتحاد السوفيتي مئات الاتفاقيات مع الدول الأفريقية لتعليم آلاف الطلبة الأفارقة في الجامعات والكليات التقنية السوفيتية، وتكوين آلاف الدفعات من ضباط الأكاديميات العسكرية والسياسية السوفياتية. وظلّت موسكو على علاقة بالدول الإفريقية

[1] ماذا يحدث بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، 11 ديسمبر 2023، للمزيد أكثر يمكن الاطلاع على الرابط التالي: https://makri.net/?p=2093، ت . ز: 12-04-2024.

حتى بعد تفكك الاتحاد السوفييتي السابق الى دويلات عام1991، لأنّ روسيا عضوة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وحليفة للعديد من دول الجنوب، وفي مقدمتها الجزائر.

لهذا موسكو تعرف الجزائر عبر تاريخ طويل من العلاقات التي تعود للزمن السوفياتي، وعبر ملفات التعاون العسكري والنفطيّ، ومن خلال الدور التاريخي للجزائر التي طالبت في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974بنظام دولي اقتصادي عادل بين دول الشمال ودول الجنوب NIEO، كما أن للجزائر مواقف قريبة من السياسية الروسية تجاه ليبيا وسوريا، حين ظهر ما يسمى "القوس الأخضر" للجهاد الإسلاموي في منطقة الشرق الأوسط، حيث تعني "الحرب على الإرهاب" تطويع القوى المسلحة للمتطرفين كما حدث في التجربة الشيشانية.

ميز العلاقات الروسية الجزائرية بالاستخدام الحازم "Assertive Use" والتنسيق الفعال للدبلوماسية في المنعطفات الحازمة "Crucial Juncture" ويعود التعاون الروسي الجزائري إلى الروابط السوفيتية مع الثورة الجزائرية (1954–1962)، حيث اتصلت الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمنفى بالاتحاد السوفييتي لدعم القضية الجزائرية في المحافل الدولية (مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة)، ومن الواضح أن رد الجميل السوفياتي قد انعكس على امتناع الجزائر التصويت ضد الاتحاد السوفياتي مجلس الأمن لإدانة غزو السوفييت لتشيكوسلوفاكيا (ربيع براغ) عام1968، ورفضت إدانة روسيا في الأمم المتحدة بعد ضم موسكو شبه جزيرة القرم عام2014، وصوتت الجزائر ضد قرار تعليق عضوية روسيا في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان 2022 بعد أن امتنعت في (27مارس2022) عن التصويت على مشروع الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن: "وحدة الأراض ي الأوكرانية". وكانت الجزائر قد استفادت من موسكو التي عارضت غزو ليبيا دفاعا عن مبدأ "المسؤولية عن الحماية R2P"، كما

استفادت الجزائر من دعم موسكو أثناء أزمة الحراك الجزائري (22فبراير2019)، وعدم السماح بالتشكيك في قدرة الدولة الجزائرية على ضمان السلم الأهلي وتماسك الجبهة الداخلية[1].

ترجع علاقات الجزائر الحديثة مع موسكو إلى عهد الأمير عبد القادر، وهو شخصية بارزة في حرب الجزائر ضد الاستعمار، والذي أجرى اتصالات مع روسيا أثناء منفاه في سوريا في القرن التاسع عشر وقد طور الجزائريون اتصالات مع الاتحاد السوفيتي خلال حرب الاستقلال الجزائرية. (1954-1962)، حافظت جبهة التحرير الوطني، على وجه الخصوص، على علاقات جيدة مع السوفييت طوال الخمسينيات، قدم الاتحاد السوفييتي المساعدة لجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني التابع لها أثناء قتالها ضد الحكم الفرنسي، وفي عام 1960، مددت موسكو اعترافها الفعلي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي أعلنتها قبل ذلك بعامين.

بعد استقلال الجزائر عام 1962، كان إقامة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي خطوة طبيعية، لا سيما في ظل دعم الولايات المتحدة للمغرب في "حرب الرمال "خلال خريف 1963، وفي العام نفسه، رفضت الولايات المتحدة وفرنسا بيع الجزائر المعدات العسكرية التي كانت هناك حاجة ماسة إليها من قبل الجيش الوطني الشعبي(ANP) ، الذي خلف جيش التحرير الوطني.

أدى انعدام الثقة المتبادل إلى تعقيد علاقات الجزائر مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا، مما دفع الجزائر إلى الدخول في علاقة سياسية وعسكرية أوثق، وإن كانت حذرة، في مجال الطاقة، وبدرجة أقل، اقتصادية مع موسكو، بالنسبة لصناع السياسات الجزائريين، كانت التهديدات الأمنية الرئيسية تنبع من قوى الناتو، التي دعمت فرنسا الاستعمارية ضد القوميين الجزائريين، والمغرب المجهز بمعدات عسكرية غربية – أمريكية في المقام الأول، واستمر هذا التصور في تشكيل مشتريات الجزائر من الأسلحة التي حددتها الاعتبارات التاريخية والجيوسياسية والأسعار التنافسية للأسلحة السوفيتية والروسية.

[1] عصام بن الشيخ، السياسة الروسية اتجاه افريقيا: العلاقات الروسية الجزائرية انموذجا 1992-2022، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 14، العدد 01، أفريل 2023، ص168.

ساهمت الخبرة العسكرية السوفييتية أيضًا في تحويل الجيش الجزائري من قوة حرب عصابات إلى جيش حديث، وبالتالي لا يمكن فهم العلاقات الجزائرية الروسية اليوم دون فهم تاريخها، بالنسبة للجزائر، تعتبر العلاقات مع روسيا جزءًا من سياسة تقليدية لعدم الانحياز وسياسة خارجية مستقلة تتمحور حول المصالح الوطنية، ومن المفارقات أن سياسة عدم الانحياز التي تنتهجها الجزائر تحد أيضًا من مدى التعاون الجزائري الروسي، وهكذا، كما قال وزير الخارجية أحمد عطاف خلال زيارة إلى واشنطن العاصمة في أغسطس 2023، فإن "العلاقات مع روسيا لا تقتصر على جميع العلاقات النوعية والصداقة مع الدول الأخرى". بل إن الجزائر سعت إلى الحفاظ على علاقات جيدة العلاقات مع أوكرانيا طوال الصراع الروسي الأوكراني.

اعادة انبعاث علاقات الجزائر مع روسيا بعد أن مر كلا البلدين بتحديات داخلية كبيرة وفترات انتقالية في التسعينيات، عانت الجزائر سنوات من الحرب الأهلية العنيفة والاضطرابات الاقتصادية لبرنامج التكيف الهيكلي التابع لصندوق النقد الدولي، في حين شهدت روسيا نهاية الاتحاد السوفييتي وانهياره وتقسيمه الى دويلات، إلغاء الحزب الشيوعي الحاكم، والانقلابات الفاشلة في عامي 1991 و1993، والتغيرات الاقتصادية الكبرى.

سعى بوتين عند صعوده إلى السلطة، إلى تجديد العلاقات السياسية والعسكرية لروسيا، وتزامن ذلك مع سعي الجزائر لاستعادة الدور الذي لعبته ذات يوم على المسرح العالمي، وقد ساعد تجديد العلاقات مع الجزائر موسكو على إعادة تأسيس وجودها في المغرب العربي، وزيادة موطئ قدمها في البحر الأبيض المتوسط، واكتساب حضور اقتصادي وسياسي في أفريقيا، وتحديد علاقاتها مع جيران الجزائر. [1]

[1] يحيى الزبير، العلاقات الجزائرية-الروسية تتجاوز التعاون العسكري، 20جانفي 2024، للمزيد أكثر متاح على الرابط التالي: https://www.saharawi.net، ت، ز: 13-04-2024.

ب- العلاقات الاقتصادية الروسية الجزائرية:

في الثاني من مارس2021 ، أعلنت هيئة الرقابة الزراعية الروسية روس سلخوز ناد زور، عن فرض حظر على استيراد منتجات الدواجن والطيور الحية والبيض من الجزائر، وذلك بسبب تفشي إنفلونزا الطيور، ووفقاً للهيئة الروسية فقد دخل الحظر حيز التنفيذ اعتباراً من الثاني من شهر مارس2021، وقالت الهيئة الروسية: "على خلفية تدهور الوضع الوبائي في الجزائر بسبب الإصابة بفيروس إنفلونزا الطيور شديدة العدوى تم فرض قيود مؤقتة اعتباراً من الثاني من شهر مارس 2021 على استيراد المنتجات التالية من الجزائر: الدواجن الحية وبيض التفريخ ولحوم الدواجن وجميع أنواع منتجات الدواجن التي لم تخضع للمعالجة الحرارية". كذلك تم حظر استيراد المواد الغذائية التي تحتوي على الدواجن، كما تم حظر استيراد الدواجن الحية من الجزائر.

في الثاني من شهر فيفري 2022 ، أعلنت شركة النفط والغاز الجزائرية سوناطراك إنجاز عمليات تنقيب 24 بئراً جديدة للغاز في حقل العسل جنوبي العاصمة الجزائر، وذلك بالتعاون مع شركة گازپروم الروسية، على أن يبدأ الإنتاج من تلك العمليات بحلول عام 2025، وأوضحت الشركة في بيان أنها بلغت مرحلة هامة مع گازپروم، في إطار عقد البحث واستغلال المحروقات في رقعة حقل العسل، والدخول في مرحلة التطوير والإنشاء حيث يسمح المشروع بالمساهمة في تعزيز سوق الغاز في البلاد وأوضحت الشركة الجزائرية أنها تعمل مع گازپروم على التطوير الفعال لموارد الغاز المكتشفة على مستوى حقلي غرد السايح وغرد السايح شمال (رقعة حقل العسل)، وهذا من خلال إنجاز عمليات تنقيب 24 بئر جديدة بالإضافة، إلى إنجاز وحدة معالجة لإنتاج الغاز الطبيعي وكذا المكثفات وغاز البترول المسال التي سيتم نقلها عبر شبكة خطوط النقل الحالية لسوناطراك .وأشار البيان إلى أنه من المنتظر دخول هذا المشروع حيز الإنتاج خلال سنة 2025، وتمتلك سوناطراك من حصص الحقل الواقع بمنطقة بركين 51%في حين تمتلك شركة گازپروم نسبة 49%.

وفي سبتمبر 2021، استقبل وزير الطاقة والمناجم الجزائري محمد عرقاب المدير العام لشركة گازپروم الروسية سرگي تومانوف، حيث ناقشا فرص تعزيز الاستثمار والشراكة بين الطرفين كما شدد الوزير على ضرورة إيجاد وتنفيذ العمليات التي تسمح بتسريع إنجاز المشاريع الجارية بين سوناطراك وگازپروم[1].

- **التعاون العسكري بين الجزائر وروسيا:** يرى الباحث مالك موصلي أنّ عام 2001 يعدّ نقطة تاريخية حاسمة حثت كلّ من الجزائر وروسيا على تغيير نظريتهما بشكل كبير في كل من نظرتهما للسياسة العالمية وحول بعضهما البعض، لذلك تطوّر التعاون الدبلوماسي والعسكريّ والطاقويّ بين الجانبين وصولا إلى المرحلة الأهمّ وهي "شراكة الامتياز"، ففي عام 2002 تمّ إطلاق أوّل قمر صناعي جزائري ALSAT-1 في مدار أرضي منخفض من Plesetsk Cosmodrom على متن مركبة الإطلاق الفضائية الروسية Kosmos-3M، ما يعني أنّ مستوى الثقة المتبادلة في أعلى مستوى له منذ 20 عاما، فبين عام 1991 إلى عام 2016، اشترت جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية معدات عسكرية روسية تبلغ قيمتها حوالي 10 مليارات دولار، مما جعلها ثالث أكبر مستورد.

تتربّع الجزائر على رأس قائمة زبائن سوق الأسلحة في إفريقيا، لذلك تنقّل مدير شركة Rosobononexport السيد "ألكسندر ميخائيف" Alexandre Mikhaeev إلى الجزائر في 2022/06/28، كما تشتغل بالجزائر شركات عديدة في مجال البتروكيماويات والتعدين، مثل الشركات العامة Rosneft Gazprom وللطاقات الأحفورية والبتروكيماويات "نفط وغاز"، أو الشركات الخاصة مثل Lukoil أو Severstal للصلب، أو Alrosa للماس أو الطاقة النووية المدنية مثل Rosatom .

[1] العلاقات الجزائرية الروسية، للمزيد أكثر متاح على الرابط التالي: https://www.marefa.org، ت .ز: 13-04-2024.

يتبنى الجيش الجزائري اليوم نهجا احترافيا، أتاح إليه التعرّف على مختلف استراتيجيات الحرب عبر المناورات العسكرية، وتعتبر الأسلحة الروسية أكثر الأنظمة إتاحية لتنفيذ جميع استراتيجيات الحرب، كما أفاد استمرار تدفق الآليات الروسية لأنظمة الدفاع في تنفيذ تكتيكات قصير الأمد /Short-lived éphémère لمواجهة تحديات صعبة المنال Insaisissable/ Elusive، كان لها دور كبير في نجاح تمرينات المناورات العسكرية واختبار الجاهزية الدفاعية و الفنّ التشغيلي The Ope rational Art/ L'Art Opératif، اعتمدت الجاهزية الدفاعية للحرب البريّة في تجربة الجيش الجزائري على تجهيز الجيش الجزائريّ بالأسلحة الخفيفة والثقيلة، سواء المتعلقة باستخدام النيران أو النقل واللوجستيك أو الدفاعات الصاروخية(أرض جوّ)أو أنظمة الرقابة والاستطلاع والتشويش، ومن الواضح أن اقتناء الآليات لا يقتصر على الأسلحة الروسية خاصة في اقتناء الآليات الخفيفة مثل مركبة نمر التي تمت بشراكة ألمانية جزائرية إماراتية في إطار الصناعة العسكرية الجزائرية المحلية، إضافة إلى صناعة الأسلحة الخفيفة .أما الدبابات الثقيلة التي تظهر أهميتها في الهجوم المتحرّك فهي روسية رغم أنّ بعضها يتم تعديله في الجزائر ليكون خفيفا، إضافة إلى دفاعات راجمات الصواريخ ودفاعات S300 و S400 الروسية التي تدافع عن الإقليم الجزائري على بعد كيلومترات عديدة.

أما الحرب الجويّة، فقد أعدّت لها الجزائر بطائرات السوخوي Su والميج Mig منذ سبعينيات القرن الماضي بدعم سوفياتي، وقد تطوّر هذا المجال بعد توقيع اتفاق الشراكة الجزائرية الروسية2001 بين الرئيسين بوتفليقة وبوتين، والتي أتاحت للجزائريين الدخول في صناعة الطائرات كشريك مساهم نظرا للثقة العالية التي يحوزها الجزائريون، ولا يزال التعاون العسكريّ في مجال الطائرات الحربية يتطوّر بشكل متزايد بالجزائر بفضل الدعم الروسي.

يعود التعاون الطاقوي الروسي الجزائريّ إلى العهد السوفياتي بل منذ اكتشاف النفط الجزائري عام 1956وتأسيس شركة سوناطراكSONATRACH ، لكن موسكو استفادت" بطريقة غير مباشرة "من التعاون الأمريكيّ الجزائريّ في إطار البتروكيماويات عام 1999 بعد انفتاح الرئيس الجزائري

الراحل عبد العزيز بوتفليقة على الشراكة الأمريكية (2019 – 1999) منذ عهد الرئيس الأمريكيّ السابق جورج والكر بوش، استفادت موسكو من حصول الجزائر على احتياطيّ هام من العملة الصعبة الذي يموّل خط الجزائريين للتسلح العسكريّ، وبنت على أساسها خطتها لمسح الديون العسكرية الجزائرية مقابل توقيع اتفاق أكبر[1].

ولكن على الرغم من هذا التقارب، تحاول الجزائر باستمرار تحقيق توازن بين علاقتها مع روسيا ورغبتها في اعتماد مبدأ عدم الانحياز على الساحة العالمية، ويشكل هذا الموقف في بعض الأحيان تحدياً لعلاقتها التاريخية مع موسكو، لا سيما مؤخراً في جلسة الأمم المتحدة بعد الغزو الروسي، عندما صوتت الجزائر في أفريل لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يعترف "بعدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا"، في حين امتنعت منذ بداية الحرب عن التصويت في خمس جلسات للجمعية العامة على قرارات تتعلق بالحرب، ومن جهة أخرى، استفادت الجزائر من الآثار الثانوية للغزو الروسي، وأبرزها رغبة دول أوروبا في التوقف عن الاعتماد على الغاز الطبيعي الروسي، على سبيل المثال، تُعد الجزائر حالياً أكبر مورّد للغاز الطبيعي لإيطاليا، التي كانت تستورد سابقاً معظم غازها الطبيعي من روسيا، وفي وقت سابق من هذا العام، حثّ تبون حكومة مالي على الانفصال عن مجموعة "فاغنر" الروسية التي تنشر حوالي ألف جندي على أراضي البلد المجاور وتملك فيه بعض المصالح، وعلى الرغم من تشديد تبون على التزام الجزائر القائم منذ مدة طويلة بعدم التدخل في الشؤون الخارجية، فمن الممكن أن ترى الحكومة الجزائرية فرصة سانحة للتخلّص من وجود مجموعة "فاغنر" المزعزع للاستقرار عند حدودها الجنوبية.

وتزامنت هذه المحاولات التي قامت بها الجزائر لتيسير علاقتها مع موسكو في مرحلة ما بعد حرب أوكرانيا مع جهود مضاعفة لصياغة سياسة خارجية تتسم بالحزم والاستقلالية، وفيما يتعلق بإيطاليا على وجه التحديد، اقترن تعميق العلاقات الاقتصادية مع زخم دبلوماسي يهدف على الأرجح إلى موازنة الاحتكاك الأخير الذي حصل بين الجزائر وإسبانيا بشأن قضية الصحراء الغربية، والتي انحازت فيها

[1] عصام بن الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص:173-174-176-178.

إسبانيا إلى المغرب منذ منتصف عام 2022، مما أدى إلى تجميد التجارة بين إسبانيا والجزائر، وهذا التوازن مهم بشكل خاص بالنظر إلى تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل في عام 2020، لأنه يعني أن الجزائر لن تسمح بعزل نفسها بينما تحافظ على موقفها التاريخي الثابت المؤيد للفلسطينيين، كما نجحت الجزائر في إعادة إحياء العلاقات (حالياً على الأقل) مع فرنسا بعد خلاف وجيز وقع في فيفري عندما استقبلت باريس أحد منتقدي القيادة الجزائرية الذي يحمل أيضاً الجنسية الفرنسية، حتى أن الرئاسة الجزائرية أعلنت أن تبون يعتزم زيارة باريس في النصف الثاني من شهر جوان، وإذا تحقق ذلك، فستكون هذه ثالث زيارة فقط على هذا المستوى منذ الاستقلال، على الرغم من أن شهر جانفي من هذا العام شهد اجتماعاً نادراً في باريس بين وزيري دفاع البلدين لمناقشة المخاوف الأمنية الإقليمية[1].

[1] سابينا هينبرج، غرانت روملي ,إريك يافورسكي، العلاقات الجزائرية الروسية بعد غزو أوكرانيا، 18 ماي 2023، للمزيد أكثر متاح على الرابط التالي: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/allaqat-aljzayryt-alrwsyt-bd-ghzw-awkranya، ت . ز: 15-04-2024.

خاتمة

خاتمة:

بعد أن أنهينا من إنجاز هذه المطبوعة البيداغوجية نتمنى أن تكون بمثابة إطار مرجعي لطلبتنا الأعزاء وزملائنا الباحثين، لعلها تحقق الحد الأدنى المطلوب والذي يمكن اعتماده في إعداد بحوثهم ودراساتهم، كما نأمل أن تسهم هذه المطبوعة في بناء رؤية موحدة، كما يتعرف الباحث الطالب من خلالها على السياسة الخارجية الجزائرية ومبادئها وأهدافها وسماتها بالإضافة الى تأثيرها في البيئة الاقليمية والدولية، هذا المقياس يتضمن عناصر أساسية بداية وانطلاقا من ماهية السياسة الخارجية الجزائرية والتي تشمل النشأة والتطور التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية ثم أهدافها ومبادئها وسماتها كما ذكرنا سابقا وصولا إلى توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه البيئة الاقليمية من جهة وأخذ نموذج عن ذلك هذا من جهة وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه البيئة الدولية كذلك تم التركيز على نموذج، وهذا من جهة أخرى، نتمنى أن يستفيد الطالب الباحث من هذه المطبوعة في كل مراحله سواء أكانت الأكاديمية أو العملية وخاصة معرفته بما يدور حوله من سياسة خارجية جزائرية تجاه الدول الاقليمية والدولية، والنجاحات التي حققتها هذه السياسة على المستويين الدولي والاقليمي.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب:

- موسى العيدي، تطور سياسة الجزائر الخارجية: 1962-2012، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 08، العدد الأول، جويلية 2014، جامعة المدية.
- كتاب آثار الإمام محمد البشير الابراهيمي.
- سمير قط، السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: المبادئ، الأسس والتطورات، دار المنظومة، المجلد العدد 38، 2017.

ثانيا: الاطروحات والمجلات:

- موسى العيدي، سياسة الجزائر الخارجية اتجاه افريقيا 2000-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية: 2016-2017.
- عائشة عبد الحميد، التجربة الجزائرية في ادارة الأزمات الأمنية مرحلة العشرية السوداء "1990-2000م "نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد الخامس، العدد السابع، 2021.
- العايب سليم، السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في تحول المنطلقات والأدوار، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03.

- عبد الرؤوف بن الشيهب، عبد الكريم كيبش، السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيف، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 14، 2018.

- عبرو ميمون، الاستمرارية والثبات في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات السياسية في ظل التحولات السياسية في المنطقة المغاربية، 2011-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة د. الطاهر مولاي، سعيدة، الموسم الجامعي 2015-2016.

- نعيمة شواف، عبد الحفيظ قواسمية، دور الدبلوماسية الجزائرية في ادارة النزاعات في دول الجوار – دراسة حالة ليبيا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات استراتيجية، جامعة العربي التبسي، تبسة، السنة الجامعية 2017-2018.

- رؤوف بوسعدية، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الاقليمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، جوان 2016.

- مرحوم عبد الرحيم، ملامح السياسة الخارجية الجزائرية، مجلة الحقوق والحريات، عدد خاص.

- معبد فهد، مطبوعة محاضرات في مقياس المقاربة الجزائرية في الجوار الاقليمي، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2021-2022.

- العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، السنة الجامعية 2010-2011، جامعة باتنة.

- أورنيد كلتومة، دور الجزائر في البيئة الاقليمية والدولية (1999-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة د.مولاي الطاهر، سعيدة.

- حليمة بروسي، محددات صنع السياسة الخارجية تجاه المغرب العربي (2019-2021)، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية: 2021-2022.

- يوسف زعيتري، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الدول العربية (2011-2016)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، السنة الجامعية: 2016-2017.

- ليلى مسالي، حمدوش رياض توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية بين متطلبات الدور الاقليمي والتحديات الأمنية، مجلة المعيار، مجلد 26، العدد 64، السنة 2022.

- مهدي فتاك، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا (1999-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية: 2010-2011.

- لحسن زيتوني، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه تونس والمملكة المغربية منذ (1999-2018)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، السنة الجامعية 2018.

- شيماء محبوب، العلاقات الجزائرية المصرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2017-2018.

- سفيان عابد، الدعم السوداني للثورة الجزائرية: 1954-1962، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، المجلد الخامس، العد الأول، جانفي 2023.

- زناشي حسين، المقاربة الجزائرية تجاه القضية الأزوادية في مالي: الثابت والمتغير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، السنة الجامعية، 2014-2015.

- لعلى بعيو، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل الافريقي دراسة حال مالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر "ل. م. د" في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، السنة الجامعية 2015-2016.

- مراد حجاج، العلاقات الجزائرية الأوروبية من اتفاقيات التعاون المشروط الى اتفاقيات الشراكة الموسعة: الواقع واستشراف المستقبل، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، العدد 16، جانفي 2020.

- عبد الرحمان بوقارة، مكانة اتفاقيات ايفيان في العلاقات الجزائرية –الفرنسية 1962-1989، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة1، السنة الجامعية 2020-2021.

- زينب بهاز، وسام سويد، صورة مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني من خلال مذكرات القنصل الأمريكي وليام شالر: 1231 هـ-1240هـ، (1816م-1824م). مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث، جامعة غرداية، 2019-2020.

- فائزة بن الشيخ، زبيدة خنوس، العلاقات الجزائرية الامريكية بعد 11 سبتمبر 2001، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، السنة الدراسية 2012-2013، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

- نور الدين مكاوي، الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية-الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2020-2021.

- عصام بن الشيخ، السياسة الروسية اتجاه افريقيا: العلاقات الروسية الجزائرية انموذجا 1992-2022، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 14، العدد 01، أفريل 2023.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Akram Belkaid. La diplomatie algérienne à la recherche de son âge d'or. Éditions Institut français des relations internationales. Dans Politique étrangère 2009/2 (Eté)..

المواقع الإلكترونية:

- يحي الزبير، العلاقات الجزائرية-الروسية تتجاوز التعاون العسكري، 20جانفي 2024، للمزيد أكثر متاح على الرابط التالي: https://www.saharawi.net.

- العلاقات الجزائرية الروسية، للمزيد أكثر متاح على الرابط التالي: https://www.marefa.org.

- سابينا هينبرج، غرانت روملي، إريك يافورسكي، العلاقات الجزائرية الروسية بعد غزو أوكرانيا، 18 ماي 2023، للمزيد أكثر متاح على الرابط التالي:

- https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/allaqat-aljzayryt-alrwsyt-bd-ghzw-awkranya.

- ماذا يحدث بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، 11 ديسمبر 2023، للمزيد أكثر يمكن الاطلاع على الرابط التالي: https://makri.net/?p=2093.

- فضيلة ملهاق، بين الجزائر وفرنسا لا يسهل قلب الصَّفحة ولا تصفُّحها كماض: عندما تضع الحرب أوزارها تُعلن الذاكرة نضالها، مجلة الإنساني، العدد 69، 11أفريل 2022، https://blogs.icrc.org/alinsani/2022/04/11/6362

- الجزائر وفرنسا تاريخ استعماري ومطبات دبلوماسية، 03-06-2023، للاطلاع أكثر متاح على الرابط التالي: https://www.dw.com/ar

- عبد المنعم علي، تفاعلات حذرة: العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد الرئيس تبون، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، تم النشر بتاريخ 2023/03/28، للمزيد أكثر متاح على الرابط التالي: https://ecss.com.eg/33421،.

- حول بعثة الاتحاد الأوروبي في الجزائر، تاريخ النشر: 05-08-2021، للاطلاع أكثر متاح على الرابط التالي: https://www.eeas.europa.eu/algeria/hwl-btht-alathad-alawrwby-fy-aljzayr_ar?s=82،

- سناء السعيد حسن عوض الله، التدخل الفرنسي في الشئون الإفريقية: دراسة حالة مالي (2012-2021، المركز الديمقراطي العربي، في 06 يوليو 2023، للمزيد أكثر متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=91019.

- إبراهيم بوغضن، فلسطين في فكر علماء الأمة ... الإمام محمد البشير الابراهيمي نموذجا (1-2)، 22-01-2024، للمزيد أكثر متاح على الرابط التالي:

https://shuhoud.com.

- عبير مجدي، بعد 106 يوم ... ما موقف الجزائر من حرب غزة؟، 20-01-2024 للمزيد أكثر متاح على الرابط التالي: .https://rcssegypt.com/16520

- معالم العمل الدبلوماسي في عهد الراحل الشاذلي بن جديد: أكثر متاح على الرابط التالي: https://www.djazairess.com › el massa

- عائد عميرة، الجزائر تكافح لإعادة هيبتها الدبلوماسية، نشر في: 2022، للمزيد أكثر متاح على الرابط التالي: .https://www.noonpost.com/44657

- عبد المنعم علي، تغير كيفي: السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس تبون، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر: 2021/05/23، للاطلاع اكثر متاح على الرابط التالي: https://ecss.com.eg/14873

- الجزائر والأزمة التونسية، بين الحياد والمصلحة الاستراتيجية (تقرير)، 14-09-2021، أكثر التفاصيل متاح على الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar /2364196،

- العلاقات السعودية الجزائرية في عالم متغير في 23 سبتمبر 2023، أكثر التفاصيل متاح على الرابط التالي: https://www.echouroukonline.com

- أحمد عبد الله، قطر والجزائر توافق سياسي وشراكة استراتيجية واعدة، أكثر التفاصيل متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/politics/20-02-2020.

- العلاقات الإماراتية -الجزائرية واتساع الفجوة في مواقفهما تجاه ملفات المنطقة أكثر التفاصيل متاح على الرابط التالي: https://www.emasc.org/news/view/10762

- علاقات مصر والجزائر، للمزيد أكثر متاح على الرابط التالي: https://africa.sis.gov.eg.

- علي محمد الصلابي، موقف سوريا التاريخي من كفاح الشعب الجزائري، 12-04-2018، أكثر التفاصيل متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/blogs/2018/4/12،
- نادية محمد خير عثمان سفيرة السودان لدى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، في الذِّكرَى الستيْن لتأسيسِ العلاقات الدبلوماسية السودانية الجزائرية، 06/08/2023. أكثر التفاصيل متاح على الرابط التالي: https://www.echoroukonline.com.